



جامعة مستغانم
كلية الحقوق والعلوم السياسية

أطروحة

للحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث في الحقوق تخصص القانون الدولي للأعمال

انعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول
العالم الثالث

تحت إشراف الأستاذ:
بقتيش عثمان

من إعداد الطالب:
شرارة فيصل

لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة مستغانم	أستاذ محاضراً	ساجي علام
مقرراً	جامعة مستغانم	أستاذ	بقتيش عثمان
مناقشاً	جامعة مستغانم	أستاذ محاضراً	عبد اللاوي جواد
مناقشاً	جامعة تيارت	أستاذ	بوسماحة شيخ
مناقشاً	جامعة سعيدة	أستاذ محاضراً	بن عيسى احمد

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾

[سورة الحجرات الآية 13]

﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾

[سورة هود الآية 118]

شكر وتقدير

أتوجه بالوفير من الشكر والتقدير والامتنان إلى كل من ساهم بعمله

وعطائه ومؤازرته لمساندتي في إنجاز هذا العمل المتواضع،

وأخص بالذكر الأستاذ بقتيش عثمان لقبوله الإشراف على هذا العمل من

جهة وأخرى على ما قدمه لي من نصح وتوجيه وتشجيع.

كما أتقدم بالعرفان والامتنان إلى جميع أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية

بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم وإلى أعضاء لجنة المناقشة

الذين حملوا على عاتقهم عبئ قراءة وفحص هذه الأطروحة وكذا مناقشتها .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز

هذه الأطروحة من بعيد أو قريب.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لوالدتي التي أحسنت تربيته وسهرت لأجلي الليلي
الطوال من أجل أن نعيش في رضا وسعادة وهي تحزن لحزني وتمرض لمرضي،
فهي قرة عيني وجنتي ونعيمي ،

إلى روح والدي رحمه الله، والذي لن يملئ فراغه وغيابه كل مكتسبات الدنيا وما
فيها رحمك الله يا أبي ،

إلى كل أخوتي وأخواتي ، وإلى زوجتي الكريمة وابني وابنتي ،
كما أهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل أساتذتي بكلية الحقوق والعلوم السياسية
بجامعة مستغانم وإلى كل زملائي من عمال وموظفين بدون تفريق ، خاصة
مصلحة ما بعد التدرج وزملائي من الطلبة، وخاصة طلبة الدكتوراه وبالأخص
طلبة دكتوراه قانون دولي للأعمال دفعة 2014-2015 ،
وإلى كل أعضاء مخبر القانون الدولي للتنمية المستدامة بجامعة مستغانم ،
إلى كل مثقف ودارس ومتعلم أهدىكم هذا الجهد والعمل المتواضع،

شراكة فيصل

ملخص البحث:

إن موضوع بحثنا المنصب على دراسة انعكاسات العولمة على واقع التنمية في العالم الثالث يعتبر من المواضيع التي تهدف الى تسليط الضوء على ظاهرة العولمة التي اصبحت الحدث البارز في العلاقات الدولية ومحاوله ابراز مدى التأثير الذي تحدثه في واقع التنمية لدول العالم الثالث وهل تعتبر هذه الظاهرة ذات انعكاسات سلبية تفرض دائما تحديات تعيق المسار التنموي لهذه الدول او لها ادوار ايجابية يمكنها ان تحقق وتدفع عجلة التنمية للأحسن ان تم حسن استخدامها .

ومن اجل ذلك فقد قمنا بدراسة تشمل العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث في الباب الاول حيث تناولنا فيه العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث حيث تطرقنا إلى مدخل إلى العلاقات الدولية ومسألة التنمية في القانون الدولي ثم قمنا بدراسة تحليلية للعالم الثالث وواقع التنمية لمختلف دوله، والباب الثاني تناولنا فيه ظاهرة العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث وتطرقنا فيه إلى دراسة تطور ظاهرة العولمة وتعريفها ثم قمنا بتبيان تجليات العولمة على واقع التنمية في العالم الثالث .

وفي الاخير ومخالصة لبحثنا توصلنا الى كون ان العولمة ظاهرة عالمية لها تحديات تفرضها على واقع التنمية في العالم الثالث وفي ذات السياق فهي لها انعكاسات ايجابية على هذا الواقع ان عرفت مجموعة الدول النامية حسن التكيف مع هذه الظاهرة وجعلها منطلقاً للأفضل.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية ، التنمية ، القانون الدولي وواقع التنمية ، العولمة ، الدول النامية .

Abstract: *The topic of our research is to examine the implications of globalization on the reality of development in the third world. It is one of the topics that aim to shed light on the phenomenon of globalization which has become a prominent event in international relations and an attempt to highlight the impact it has on the development reality of third world countries. Negative always imposes challenges that hinder the developmental path of these countries or have positive roles that can achieve and drive the development of the best if they are well-used.*

Therefore, we have examined the international relations and the development reality in the third world countries in the first chapter, where we dealt with the international relations and the reality of development in third world countries where we touched on the entrance to international relations and the question of development in international law and then we conducted an analytical study of the third world and the development reality of different And the second part dealt with the phenomenon of globalization and its implications for the reality of development in the third world countries, and dealt with it to study the evolution of globalization phenomenon and then we have demonstrated the manifestations of globalization on the reality of development in the third world.

Finally, as a conclusion to our research, we have reached the conclusion that globalization is a global phenomenon that poses challenges to the reality of development in the Third World. In this context, it has positive implications for this reality if the group of developing countries knows how to adapt to this phenomenon and make it a better option.

Keywords: *International relations, Development, International law and development, Globalization, Developing countries.*

Résumé: *Le sujet de notre recherche est d'examiner les implications de la mondialisation sur la réalité du développement dans le tiers monde. C'est l'un des thèmes qui visent à faire la lumière sur le phénomène de la mondialisation qui est devenu un événement important dans les relations internationales et une tentative de mettre en évidence son impact sur la réalité du développement des pays du tiers monde. Négatif impose toujours des défis qui entravent le développement de ces pays ou ont des rôles positifs qui peuvent atteindre et conduire le développement des meilleurs s'ils sont bien utilisés.*

Nous avons donc examiné les relations internationales et la réalité du développement dans les pays du tiers monde dans le premier chapitre, où nous avons traité des relations internationales et de la réalité du développement dans les pays du tiers monde où nous avons abordé la question des relations internationales. Nous avons mené une étude analytique du tiers monde et de la réalité du développement de différents pays. La deuxième partie a traité du phénomène de la mondialisation et de ses implications pour la réalité du développement dans les pays du tiers monde. Pour étudier l'évolution du phénomène de la mondialisation et ensuite nous avons démontré les manifestations de la mondialisation sur la réalité du développement dans le tiers monde.

Enfin, en guise de conclusion à nos recherches, nous sommes parvenus à la conclusion que la mondialisation est un phénomène mondial qui pose des défis à la réalité du développement dans le tiers monde. Dans ce contexte, il a des implications positives pour cette réalité si le groupe des pays en développement sait s'adapter à ce phénomène et en faire une meilleure option.

Mots-clés: *Relations internationales, Développement, Droit international et développement, Mondialisation, Pays en développement.*

قائمة أهم المختصرات

PNUD: برنامج للأمم المتحدة للتجارة والتنمية

WCED: اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية

OCDE: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

OMS: منظمة الصحة العالمية

F.A.O: المنظمة العالمية للتغذية

RN: الدخل الوطني

PIB : المنتج الداخلي الخام

PNN: المنتج الوطني الصافي

PNB: المنتج الوطني الخام

NPI: البلدان المصنعة حديثا

MPA: البلدان الاقل نموا

الاسكوا: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاونكتاد: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

موركسو: السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية

ص،ن،د: صندوق النقد الدولي

الايدز: فيروس نقص المناعة البشرية

ب،م: البنك العالمي

القائت: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية

مقدمة

إن التحولات الجديدة في العلاقات الدولية التي جاءت على إثر الفراغ السياسي والعسكري والإيديولوجي الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، أدت إلى استكمال مقومات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي على مقدرات شعوب العالم، في إطار ظاهرة العولمة الراهنة التي جعلت من كوكبنا كله مجتمعا عالميا، تسيطر عليه إرادة القوة العسكرية المسخرة لخدمة قوة الاقتصاد ورأس المال، وهي تحولات تعبر عن عملية الاستقطاب الملازمة للتوسع العالمي للرأسمالية الذي رافقها على مدى الخمسة القرون الماضية من تاريخها، و الذي سيلازمها في أفق مستقبلها كله مادام العالم سيظل مرتكزا على مبادئ الرأسمالية إذ أن هذا الاستقطاب يتفاقم من مرحلة إلى أخرى، وهو يشكل اليوم وفي ظل العولمة، ذلك البعد الأكثر ثقلا في تاريخ تطور الرأسمالية، بحيث يبدو وكأنه حدها التاريخي الأكثر مأساوية خاصة أن العولمة قد تعمقت في السنوات الأخيرة عن طريق الاختراقات المتبادلة في اقتصاديات المراكز أساسا، وبصورة همشت المناطق الطرفية التي أصبحت عالما رابعا¹.

ولقد انعكس هذا الاتجاه بصفة مباشرة على دول العالم الثالث ومن ضمنها دولنا العربية، الشيء الذي أجبرها على التحول من إقتصاديات السوق الموجه إلى السوق الحر وتبني الإصلاحات التي تنادي بها العولمة وذلك لتحقيق تنمية شاملة وعادلة مستثمرة في ذلك الفوائد والفرص التي هيأتها العولمة لهذه البلدان خاصة بعد الفشل الذي عرفته دول العالم الثالث في تحقيق التنمية في تجاربها السابقة التي كانت تسعى من خلالها إلى ضمان حقوق الإنسان

¹ يوسف حسن يوسف، نظم العولمة وأثرها على الاقتصاد الدولي الحر، مكتبة الوفاء القانونية، مصر ، الطبعة الاولى، 2011، ص ص 178-179.

وحرياته الأساسية المدنية والسياسية، وحل مشاكل الفقر والبطالة وتحقيق النمو وتمكين الإنسان على كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية¹.

ولكن هذا التحول الذي أقدمت عليه الدول النامية بصفة عامة والتوجه الاقتصادي الجديد المنتهج وأمام إفرزات العولمة المتدفقة والتي تقوم على تبني التحررية الاقتصادية، والانفتاح وإزالة الحواجز التجارية والمالية والإدارية، وخصخصة القطاع العام والإصلاحات الاقتصادية التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛ جعلها عرضة لأزمات كثيرة نذكر منها أزمة المديونية الخارجية، وأزمة الفقر والبطالة، فضلا على ذلك المشاكل السكانية والصحية والبيئية؛ وأمام انخفاض الإنتاجية لهذه الدول، والاختلالات الهيكلية المتمثلة في اختلال هيكل الإنتاج وهيكل الصادرات، الذي أثر على مستوى توفير الاحتياطي من العملة والتكوين الرأسمالي والذي انعكس على قدرتها على التوسع في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية².

فعلى سبيل المثال جاءت العولمة مركزة على النمو باعتباره غاية الأمر الذي أدى بها إلى أن تحصر الخيارات البشرية في اتجاه واحد، وهو الدخل، هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد أكدت أن عملية توزيع ثمار النمو ستحصل تلقائيا من خلال آليات السوق ومن دون تدخل الدولة، وهو ما يعني أن العولمة عادت من جديد إلى التأكيد على المقاربة الاقتصادية بالأثر

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2013، ص 19.

² عبد اللطيف مصطفى، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2007-2008، ص 13.

التساقي للنمو، وهي مسألة أثبتت فشلها، إذ أن هناك بعض الدول حققت نمو اقتصادي، لكن لم يرافقه زيادة في فرص العمل ولا القضاء على الفقر.

ونتيجة لذلك جاء نموذج التنمية البشرية المستدامة كنموذج تنموي يعمل على استثمار الفوائد والفرص التي هيأتها العولمة ويواجه المخاطر والتحديات التي تفرضها ويقفل من تأثيرها السلبي، وذلك من خلال التأكيد على الجوانب البشرية للتنمية، وإن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم، وهم وسيلة التنمية وغايتها، وفي هذا جاءت كلمة الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي التي جاء فيها: "تحول المنظور من فهم التنمية على أنها عملية تقتصر على تحويل الأموال والخبرات مما يملكون إلى من لا يملكون؛ إلى مفهوم أرحب وأشمل، يشمل المجهود الإنساني بكامل نطاقه، وأصبح هناك إدراك لوجوب عدم الإضرار برفاهية الأجيال المقبلة باستجلاب الديون التي لا يمكن تسديدها، سواء أكانت ديونا مالية أو اجتماعية أو ديمغرافية أوبئية؛ ويساوي ذلك في الأهمية اعتراف سكان الأرض الحاليين بمسؤوليتهم التي تفرض عليهم أن يستخدموا على أفضل وجه ممكن الأفكار والمثل والمؤسسات التي أكتسبت بعد جهد معتبر وسلمها إلينا أجدادنا وأسلافنا"¹.

وفي نفس الشأن يرى أمين هويدي أن التنمية هي "عملية إعادة تشكيل كافة هياكل المجتمع، فهي تعيد تشكيل القاعدة الاقتصادية للمجتمع وما يعلوها من بناء فوقي من علاقات الإنتاج وما ينبثق عنها من قوانين اقتصادية موضوعية، ومن سلطة الدولة وهي تعيد تشكيل القوى المنتجة

¹ بطرس بطرس غالي، خطط السلام والتنمية والديمقراطية، دار النهار، بيروت، 2003، ص 150.

وتوجه تطورها ومستواها وتحدد مدى استخدام الموارد الاقتصادية، المادية والبشرية وتركيبها النوعي وتوزيعها الجغرافي في إطار قوانين الطبيعة¹.

وعلى هذا الأساس يجب توسيع خيارات الناس الأساسية المتمثلة في معايير الصحة والتعليم والمستوى المعيشي اللائق؛ فضلا على ضرورة التأكيد على احترام حقوق الإنسان وحياته المدنية والسياسية وكذا الاجتماعية والاقتصادية، والسعي إلى تمكين البشر من خلال الاستثمار في قدراتهم وتأهيلهم وتهيئة فرص الإبداع والإنتاج لديهم مما يجعلهم قادرين على المشاركة بفاعلية في المجتمع من خلال ضمان رأسمالي اجتماعي؛ ولعل من أبرز المضامين الاجتماعية للتنمية البشرية التي ينبغي أن يسعى لتحقيقها النمط الإنمائي والتي تشمل المحورين الأساسيين، والمتمثلان في إشباع حاجات الناس المادية والاجتماعية؛ وتوفير شروط التحرير من الخوف والتعسف وشروط التحرر من أجل التجديد والإبداع والتمتع بالحقوق الإنسانية التي أقرتها المواثيق الدولية².

هذا ما يجعل التنمية في محصلتها النهائية وسيلة وليست غاية فهي وسيلة نحو الارتفاع بمستوى الإنسان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، ومادام هذا هو هدف التنمية الحقيقية، فكل ما يؤدي على أي نحو إلى الإضرار بالإنسان، جسدا وروحا، لا بد أن يكون عملا معادي للتنمية البشرية حتى لو أرتكب باسمها³.

¹ أمين هويدي، العسكرية والامن في الشرق الاوسط وتأثيرها على التنمية والديمقراطية، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص110.

² محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة -دراسة مقارنة - منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص 22.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، سنة 1991، ترجمة وكالة الأهرام، القاهرة، مصر، ص26.

وعلى العكس مما تنادي به العولمة من ضرورة انسحاب الدولة من عملية التنمية خاصة؛ جاء نموذج التنمية البشرية المستدامة ليؤكد أهمية دور الدولة من تحقيق التنمية، هذا الدور مختلف عما جرت عليه العادة في السابق، ومنه فإن الدولة تمارس دورها من خلال الرقابة والإشراف والتنظيم والتأكد من كفاءة قوى السوق في تحقيق الأهداف العامة للتنمية البشرية المستدامة واستثمار الفرص ومواجهة التحديات التي فرضتها العولمة .

إذ أن النموذج يؤكد على ضرورة تدخل الدولة لتوزيع الثمار بالاستناد إلى مقارنة إعادة التوزيع مع النمو؛ فضلا على ذلك يشير نموذج التنمية البشرية المستدامة إلى ان تحقيق التنمية يتم من خلال تفاعل ثلاث فواعل هي الدولة والسوق والمجتمع المدني¹.

ومن هذا الانطلاق سوف نحاول في موضوع أطروحتنا دراسة وتشخيص واقع التنمية في دول العالم الثالث عامة مع أخذ مجموعة من هذه الدول على سبيل المثال في كل حالة تستدعي ذلك، آخذين بنوع من التركيز على حالات دولنا العربية بصفتها جزء من العالم الثالث، مع تبيان التحديات التي تفرضها العولمة على هذا الواقع في الدول النامية، وبالتالي معرفة كيفية استثمار فرصها ومواجهة أو التقليل من حدة مخاطرها، وصولا إلى واقع أمثل في ظل المتغيرات الدولية وفق نموذج تنموي يجعل هذه الدول قادرة على المشاركة والتفاعل بشكل خلاق .

وإن إشكالية بحثنا هذا تجد مصدرها من خلال اختلاف المواقف التي تدور حول الفرص التي تهيؤها العولمة والتحديات التي تفرضها على واقع التنمية في دول العالم الثالث، واختلافها حول كيفية استثمار هذه الدول لهذه الفرص وكيفية مواجهة أو التقليل من انعكاساتها السلبية لرفع

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

وتحسين واقع التنمية البشرية والمستدامة بما يحقق معاني الرفاه ويضمن أسس الاستمرار للأجيال القادمة.

ولذلك ارتأينا ومن أجل معالجة موضوع أطروحتنا طرح الإشكالية الآتية، ما مدى تأثير العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث؟ وهل هذه التأثيرات لها إتجاه سلبي يفرض تحديات في كل الاحوال؟!؛ أم هل توجد هناك تأثيرات إيجابية للعولمة تحقق فرص من أجل بعث واقع التنمية في العالم الثالث إلى الافضل؟!.

ولعل أهم الأسباب الدافعة إلى اختيار هذا الموضوع وخصه بالبحث والدراسة تكمن في؛ الرغبة الشخصية في الاطلاع الممغن والمكثف على ظاهرة العولمة التي أصبحت قضية العصر في ظل التغيرات التي يشهدها العالم وخاصة دول العالم الثالث، التي تعيش واقع التخبط في التخلف والحرمان وأمام تكالب دول العالم المتقدم على استغلال ثرواتها وخيراتها عن طريق آليات العولمة وسياسة الانفتاح على الأسواق وتحرير التجارة الخارجية.

وأمام ماتعانيه هذه الدول من الفشل في تحقيق النموذج الأمثل الذي يضمن التنمية البشرية المستدامة لشعوبها، وأمام استمرار نمو الفقر والتخلف وتدهور مستويات المعيشة والصحة والتعليم في أغلب هذه الدول، في وقت الذي لا تزال فيه الدول المتقدمة تستهلك مواردها الطبيعية وإفساد البيئة المحيطة بها تحت غطاء العولمة وآلياتها، والإفرازات التي تولدها على واقع التنمية فيها ومع كل ذلك هل تستطيع هذه الدول الاستفادة من الفرص التي تهيؤها العولمة من أجل الدفع بواقع التنمية إلى الأحسن؟

بالإضافة إلى هذه الأسباب هناك سبب تطابق الموضوع مع اختصاصنا في دكتوراه القانون الدولي للأعمال حيث يقول الدكتور عمر سعد الله "عن خصائصه أنه قانونا معولما، وعن أهميته يعتبر هذا القانون إطار خصب لتلبية احتياجات العمل في العالم النامي، وهو بمثابة نظام قانوني يقوم بتفعيل الأعمال الدولية في مواضيع التنمية"¹، والتي سوف تكون أحد عناصر بحثنا .

وعن الأهمية التي يمتاز بها موضوع بحثنا فهي تتجلى من خلال حاجة دول العالم الثالث إلى كل ما يدفع بها إلى الرفاه والعيش الكريم، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يواجهها من تحديات وقضايا تعكس واقع التنمية مثل (التعليم، الصحة، الفقر)، وباعتبار التحديات التي تواجه اقتصادياتها من (عولمة، إصلاح، اندماج)، كل ذلك سيؤدي إلى انعكاسات قد تؤثر سلبا على التنمية وواقعها، إن لم يكن لهذه الدول طبعاً الطريقة والوسائل في كيفية التعامل معها، وبالعكس من ذلك فقد يكون لهذه التغيرات الدولية في ظل العولمة، تحقيق فرص وتهيئتها للدول النامية من أجل النهوض بواقع التنمية لو استغلت بالمنحى الصحيح والصائب، ومنه جاءت هذه الدراسة لتشخيص واقع التنمية في دول العالم الثالث وأهم التحديات والقضايا والإفرازات التي تفرضها عليه العولمة بآلياتها ووسائلها، وأهم الفرص والمكّنات التي تهيؤها بالمقابل لذلك.

أما عن أهداف هذه الدراسة فهي تكمن في التوصل إلى دراسة تحليلية شاملة لدول العالم الثالث من حيث التعريف والتصنيف والخصائص الأساسية.... الخ.

¹ عمر سعد الله، القانون الدولي للأعمال، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 15-21.

دراسة العلاقات الدولية وأخر تطوراتها ألا وهي العولمة والنظام العالمي الجديد وربطها بمسألة التنمية وواقعها في دول العالم الثالث .

التطرق إلى ظاهرة العولمة بدراسة أهم الانعكاسات التي تفرزها على واقع التنمية في دول العالم الثالث، مع التطرق إلى هذه الظاهرة بخصها بنوع من التتبع عبر الحقب الزمنية وكذا مضمونها ومحتواها وخباياها....الخ.

الخروج بالنموذج الأمثل للتعامل مع العولمة لرفع وتحقيق واقع أحسن للتنمية لشعوب دول العالم الثالث.

وقصد دراسة هذا الموضوع والإحاطة بمختلف أجزائه المترابطة وقصد تحديد الروابط في حد ذاتها ومن أجل الوصول إلى نتائج مثلى وإعطاء تفسيرات وأجوبة لمختلف التساؤلات المطروحة في هذا الموضوع، تطلب ذلك منا استخدام أساليب وآليات وخصائص المنهج الوصفي التحليلي¹؛ وذلك لتشخيص ودراسة الدول النامية والتطرق لأوضاعها وخصائصها المختلفة، وكذا التطرق إلى تحليل واقع التنمية فيها، كما تطلب منا البحث استخدام المنهج التاريخي²، وذلك من خلال تتبع تطور ظاهرة التنمية ومتطلباتها ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الصور الحالية، وكذلك حين دراسة وتتبع ظاهرة العولمة وتطوراتها وانعكاساتها المختلفة على

¹ علي عبود جعفر، منهجية البحث العلمي، والمنهجية في علم القانون، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2016، ص73.

² جبيري ياسين، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 2017، ص119.

واقع التنمية في دول العالم الثالث، كما كان لنا لابد من استخدام المنهج المقارن¹، وذلك من خلال دراسة انعكاسات العولمة على واقع التنمية على مجموعة من الدول التي تنتمي إلى العالم الثالث بالمقارنة مع فئة أخرى من هذه الدول، مثلا دولنا العربية بالمقارنة مع باقي الدول الأخرى من العالم الثالث، وايضا يتجلى أسلوب المقارنة مع ما توصلت إليه الدول المتقدمة في هذا المجال.

ونظرا لطبيعة الدراسة المتمحورة حول انعكاسات العولمة وتجلياتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث، فقد استلزم منا الأمر، الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة، سواء من خلال مجموعة الكتب المتعلقة بدراسة العالم الثالث من حيث التعريف والتصنيف والخصائص الرئيسية والتفاوت في مستوى التنمية، والجغرافيا والموقع وهي كتب تتصف بكونها كتب تاريخية وجغرافية.

وكذا الاعتماد على كتب القانون الدولي والعلاقات الدولية والتي تمثل وتتطرق إلى العلاقات الدولية الاقتصادية، والتجارة الدولية والقانون الدولي للأعمال.

وكذا كتب متعلقة بالتنمية تعريفا ومضمونا، وكذا مختلف التطورات التي عرفت، والإشكالات التي تطرحها.

كما تم الاعتماد على مجموعة من الكتب التي تخص دراسة ظاهرة العولمة وتتبع مساراتها وأهم انعكاساتها في مختلف الميادين وعلى الخصوص في مجال التنمية والنتائج المترتبة عنها .

¹ هاني دويدار، المنهجية القانونية، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر 2014، ص 27.

كما تم الاعتماد كذلك على مجموعة من البحوث والرسائل والأطروحات السابقة في هذا الشأن على وجه الإلمام الدقيق بمحتويات الموضوع وعلى الخصوص الأطروحات والرسائل المنجزة في المجال الاقتصادي وخاصة التجارة الدولية، وكذا قانون العلاقات الاقتصادية الدولية.

وكذلك استعمال مختلف الوسائل الأخرى منها التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وهيئة الأمم المتحدة، وكذا الهيئات الإقليمية وحتى الوطنية منها.

مع الاعتماد على المسح المعلوماتي بتصفح أهم المواقع المتعلقة بالهيئات والمنظمات الدولية، والإقليمية، والوطنية، وذلك باستخدام الشبكة العالمية للاتصالات.

وما من شك فإن أي دراسة علمية لأي موضوع ما، لا تخلو من صعوبات تواجهها، وهذه الدراسة لا تخرج عن هذا الإطار، والصعوبات التي تواجه هذه الدراسة بعضها نابع من طبيعة الموضوع المنصب على الدراسات الإنسانية عامة، إذ لا يوجد شيء مطلق وثابت لا سيما إذا تعلق الأمر بظاهرة العولمة، فهي تعد موضوع الساعة، والآراء المتعلقة بها هي موضوع جدل ونقاش حاد وهي ظاهرة مازال يشوبها الغموض والتستر¹.

وكذلك ظاهرة التنمية التي تعد في حد ذاتها ذات أفكار متغيرة ومتطورة وفق اختلاف الدول ومعايير تصنيفهم وحاجات الشعوب في أزمنة مختلفة.

¹ حسن عبد الله العايد، إنعكسات العولمة على السيادة الوطنية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2009، ص 29.

وهناك صعوبات تخص الفئة المنصبة عليها دراسة بحثنا ألا وهي دول العالم الثالث، فهي دول متعددة وكثيرة وقد تختلف أحيانا في الخصائص ودرجات التفاوت الاقتصادي والطبيعي، مما يجعل صعوبة الخروج بانعكاسات موحدة وثابتة لظاهرة العولمة على واقع التنمية فيها.

وكذلك تظهر شساعة الموضوع كعائق من عوائق هذه الدراسة إلى جانب تعدد جوانبه من دراسة العالم الثالث، العلاقات الدولية ومسألة التنمية، وكذا ظاهرة العولمة وانعكاساتها، ثم التنمية وواقعها، وبالتالي صعوبة الربط بينها وتوجيهها وفق خطة واضحة المعالم، إلى جانب ذلك تظهر مشكلة قلة المراجع التي تعني عنوان الموضوع بصفة مباشرة.

وبناء على ما تم طرحه في المقدمة وخاصة الإشكالية المطروحة وما ينجر عنها من تساؤلات، وبغية منا تحقيق أهم الأهداف المرجوة المذكورة أعلاه، وبالنظر إلى ما تحتويه هذه الدراسة من مواضيع مختلفة ومتعددة ومتشعبة، وقصد إعطاء أحسن صورة لربطها ودمجها، خدمة لإيضاح معنى الموضوع وتبيان معالمه، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى بايين، الأول تناولنا فيه العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث حيث تطرقنا فيه إلى مدخل إلى العلاقات الدولية ومسألة التنمية في القانون الدولي ثم قمنا بدراسة تحليلية للعالم الثالث وواقع التنمية لمختلف دوله؛ والباب الثاني تناولنا فيه ظاهرة العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث وتطرقنا فيه إلى دراسة تطور ظاهرة العولمة وتعريفها ثم قمنا بتبيان تجليات العولمة على واقع التنمية في العالم الثالث .

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

لقد أصبحت مسألة التنمية قضية كبرى من قضايا الزمن المعاصر، ولقد أضحت أحد المواضيع الأكثر بروزاً على المستوى الوطني وعلى مستوى العلاقات الدولية، وصار يهتم بها المخططون والاقتصاديون وعلماء السياسة والاجتماع، ومع تطور العلاقات الدولية وتلاشي نظام الثنائي القطبية والهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية ومع ظهور الآليات الجديدة لتزعم قيادة العالم وجره نحو تيار واحد باسم العولمة الليبرالية الجديدة، أصبح موضوع التنمية ينال المراكز الأولى في المحافل الدولية والقومية والإقليمية، وأصبح يمثل الهاجس الأكبر بالنسبة للدول المتخلفة والنامية من أجل اجتياز عالم التخلف والحقايق بركب الدول المتقدمة وتحقيق ما تصبوا إليه شعوبها من الرفاه الاجتماعي والتطور والتقدم، كما أن موضوع التنمية في حد ذاته أصبح حاجة دولية جديدة تقود مسرى العلاقات الدولية ككل من خلال إعلانات الأمم المتحدة والمواثيق الدولية واللقاءات والاجتماعات الدولية، وبالرغم من ذلك مازال سكان أغلب العالم يفتقدون إلى أدنى شروط العيش الكريم والحق المشروع في التنمية ودفع واقعها نحو الأفضل .

ومنه سوف نحاول من خلال هذا الباب من البحث التطرق في الفصل الأول إلى مدخل إلى العلاقات الدولية ومسألة التنمية في القانون الدولي، ثم في فصل ثاني إلى دراسة تحليلية للعالم الثالث وواقع التنمية لمختلف دوله.

الفصل الأول: مدخل إلى العلاقات الدولية ومسألة التنمية في القانون الدولي

إن الهدف المرجو من خلال تطرقنا إلى العلاقات الدولية التي تبدا من أول وهلة أنها ليس لها علاقة بموضوع بحثنا، هو أن التطورات المعاصرة والقضايا الراهنة المطروحة على المستوى الدولي والتي أصبحت الشغل الشاغل للمجتمع الدولي ككل من المظاهر المتغيرة للنظام الليبرالي والتحرير والتحرر ومسألة التنمية في القانون الدولي والعولمة والمشاكل التي تطرحها قضايا البيئة والمحيط التي تمس العالم ككل وبصفة خاصة فئة الدول النامية الواقعة عليها دراستنا، هذا كله أدى بنا إلى التطرق إلى مدخل إلى العلاقات الدولية حيث تناولنا تاريخ العلاقات الدولية و تطور مفهوما ومضمونها وكذا الأطراف الفاعلة في صناعتها، ثم ربطها بمسألة التنمية في القانون الدولي بإعتبارها حاجة ملحة للدول وخاصة منها النامية .

المبحث الأول: مدخل إلى العلاقات الدولية

إن العلاقات الدولية هي تمثل تلك المجموعة من الروابط المتعددة ومتنوعة الغرض والمضمون والتي يمكن تتبعها ورصدها في مرحلة تاريخية معينة وذلك بين الوحدات والعناصر التي يتشكل منها النظام الدولي ككل؛ إلى غاية ظهور المواضيع الحديثة التي باتت تفرض نفسها من قضايا البيئة والتنمية¹، ومنه سوف نحاول التطرق إلى تاريخ هذه العلاقات الدولية ثم التعرض لمفهومها وآخر مضامينها.

¹ عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2010، ص 26 .

المطلب الأول: تاريخ العلاقات الدولية

سوف نتناول في هذا المطلب تاريخ العلاقات الدولية منذ نشأتها انطلاقاً من قبل الميلاد مروراً بالحضارات المتعاقبة وصولاً إلى الحضارة الإسلامية، والحضارة الغربية ثم سوف نتناول تطور هذه العلاقات بعد الحرب العالمية الثانية باعتبارها حدثاً هاماً في تاريخ العلاقات الدولية والبشرية عامة.

الفرع الأول: تاريخ العلاقات الدولية إلى غاية الحرب العالمية الثانية

إن تاريخ العلاقات الدولية ارتبط بشكل ملازم ومترد بالتطورات التي أحدثها الإنسان من خلال وضع منظومة العلاقات الدولية، فالدراسات التاريخية الدولية كانت في البدايات في معظمها إنشائية ووصفية ثم أصبحت توصف أكثر بالعلمية والتحليلية، وقد برز في هذا الميدان في القرن الرابع قبل الميلاد المؤرخ الإغريقي ثيو سيديد¹ في كتابه تاريخ حرب بيلوبوناس فقص وشرح بحياض كبير وقائع وأسباب الحرب التي نشبت بين أثينا وإسبرتا (404-431 ق م) وكذلك أفلاطون² وأرسطو³ اللذان تحدثا عن ظاهرة الحرب بين الكيانات البشرية واعتبارها حالة طبيعية،

¹ ثيو سيديد 395-465 قبل الميلاد، من أحد العائلات النبيلة في أثينا بدأ حياته كرجل سياسة وحرب وشارك في الحرب التي وقعت في سبارتا وأثينا وقاهد حملة عسكرية سنة 424 قبل الميلاد ولم يتمكن خلالها من منع سقوط إمبربوليس فحكم عليه بالنفي فتحول إلى مؤرخ يتابع أحداث الحرب، وألف كتابه المشهور - تاريخ حرب بيلوبوناس - الذي يعتبر من أكثر الكتب موضوعية حيث يتسم بالحياد والموضوعية والحياد بعيد عن الأساطير الإغريقية.

² أفلاطون 387-427 قبل الميلاد فيلسوف ومفكر إغريقي وسياسي ولد في أثينا ومات فيها، كتب حوالي عام 380 قبل الميلاد كتابه الشهير - الجمهورية - ثم كتاب - القوانين - ثم - رجل الدولة الوسط -.

³ أرسطو 322-384 قبل الميلاد فيلسوف ومفكر يوناني ولد في ستاجيرا بمقدونيا ذهب إلى أثينا في الثامنة عشرة تتلمذ على يد أفلاطون وضع نظريته وفلسفته حول الدولة المدنية.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

وكذلك الفيلسوف تسو-شين-منغ، وهو تلميذ الفيلسوف الكبير كونفوشيوس، والفيلسوف سان - تسو في كتابه الشهير "فن الحرب" الذي كتبه 5000 سنة قبل الميلاد والذي أثر به تأثيرا كبيرا على الذهنية العسكرية اليابانية قديما وأصبح يدرس إلى الآن في كثير من المعاهد العسكرية والسياسية؛ والفيلسوف الهندي "كوتيليا" وغيرهم من المؤرخين والفلاسفة الذين سجلوا الحوادث التاريخية القديمة بين مختلف القبائل والمدن والتكتلات الحضارية الكبرى بالخصوص الحروب والفتوحات التي تركزت في بلاد النيل وما بين النهرين والصين والهند¹.

بالرغم من ان الافكار السياسية والتاريخية التي سجلها هؤلاء الفلاسفة والمؤرخين كانت تتسم بالبساطة والبعد عن التعقيد مقارنة بما وصلت إليه العلاقات الدولية في العصر القديم إلا أنها تمثل مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات للدارسين والباحثين في هذا المجال، فقد استطاعت الدراسات القديمة التي قدموها أن تعطي صورة واضحة عن العلاقات الدولية القديمة، والتحويلات السياسية الكبرى أُنذاك²، وطبائع الملوك والحكام وخصائص الدول والممالك والامبراطوريات وتحول وتطور العلاقات بينها من الحرب والتحالف والتنافس والسلم والتفاوض والتبادل والتعاون وفي ذلك نذكر على سبيل المثال كيف قامت العلاقات والروابط بين ملوك بابل، وكيف تنافست المدن اليونانية في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد على التحالف مع ملك فارس، وكيف نشطت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وسوريا وأروبا إثر سقوط المملكة اليونانية بقيادة

¹ عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، 2008، ص 15.

² عمر سعد الله واحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 21، ص 22.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الاسكندر لإقتسام الارث اليوناني¹، وكيف إستفاد الرومان من بعد ذلك في المجال التفاوضي من الخبرات اليونانية في الاتصالات الخارجية بعدما كان لليونان منذ القرن الخامس قبل الميلاد جهازا منسقا لتسيير علاقتهم الدولية وكيف ورث الرومان كذلك من الإغريق نظرتهم الاستعلائية بالنسبة للدول الاخرى التي كانوا يعتبرونها دولا بربرية ليس لها ولمواطنيها أي حق وقيمة، فكان الرومان على نفس النحو يسيرون شؤونهم الخارجية في اتجاه واحد وهو إرادة إخضاع الشعوب لمشيئتهم وذلك على الرغم من شعار السلام الروماني الذي لم يكن سوى غطاء لهيمنة الامبراطورية الرومانية، على سائر الشعوب الخاضعة لها، فهو لايعترف بالمساواة بين الشعوب ولايحتوي على مايكفل حقوقها².

وفي القرن السابع الميلادي وبعد إنتشار الظلم من الامبراطوريات القائمة واضطهاد الشعوب ظهر الاسلام فعرفت في ظلها العلاقات الدولية منحى جديد مبني على التعارف والتعايش ونبذ التصادم؛ وجاء بمعاني الكرامة الانسانية والتعاون والتسامح والعدالة والحرية والوفاء بالعهد³.

وفي وقت قياسي امتد حتى حدود الصين ووصل الى اوربا وافريقيا؛ ومن خلال تاريخ الحضارة العربية الاسلامية، نجدها انها كانت مبنية على اسس العلاقات السلمية والتعاون، وكذا حسن الجوار، ومن تباذل المنافع والعلوم، فقد كانت الحضارة الاسلامية تدعو للسلام بين كل شعوب المعمورة مع نبذ أشكال التمييز والتطرف، ووضع قواعد خاصة بالحرب ومعاملة الاسرى والوفاء

¹ هبة الله أحمد خميس بسيوني، العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2012، ص 27.

² عبد الرزاق مقري، مرجع سبق ذكره، ص 16.

³ محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الاسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 19-46، بدون تاريخ والطبعة.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

بالمعاهدات، ولقد لعب الفقهاء المسلمون دورا هاما في نقل التعاليم الاسلامية وكذا استنباط الاحكام الخاصة بتنظيم العلاقات الدولية آخذين بذلك بعدها الانساني عند تطبيقها في مستجدات العلاقات بين الشعوب، الى ان إنطفئ نور الحضارة الاسلامية بسقوط الخلافة¹.

وبعد سقوط الخلافة الاسلامية في الدولة العثمانية أصبحت العلاقات الدولية يهيمن عليها الاتجاه الذي فرضته الدول الاوروبية المسيطرة على الاوضاع الدولية آنذاك، فبعد الصراعات الطاحنة والدموية التي وقعت بين الكنيسة الكاثوليكية وبين الملوك وبين قوى الشعب والمجتمع في أوروبا بسبب الحصار الذي فرضته السلطة البابوية آنذاك على نفوس وعقول وارزاق البسطاء والشعب؛ عرفت العلاقات الدولية ظهور عهد جديد من الانفتاح والبروز وتعتبر معاهدة واست فاليا الشهيرة²، هي المعلم التاريخي الاساسي لهذا العهد، فلقد استطاعت هذه المعاهدة أن تحقق التوازن في القوى بين الدول الاوروبية التي قامت بعد تراجع نفوذ الكنيسة على اساس مدني لا ديني، وأخذ النشاط الدبلوماسي يتطور وبدأت لبنات القانون الدولي تظهر على اثرها كما بدأ تنظيم العلاقات الدولية يعرف اتساعا وانتشارا كبير وذلك عما تحقق من تحالفات سرية انذاك وعلمية، واتفاقات تخص حسن الجوار التي اقتضت على الدول الاوروبية بالخصوص³.

ان هذا التطور الذي عرفته اوربا في مجال العلاقات بين دولها صاحبه في نفس الوقت تطور على مستوى المجالات الاخرى المختلفة منها الصناعة والعلوم وامتلاك الوسائل المادية،

¹ جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان 2006، ص53، ص54.

² عبد السلام جمعة زاغود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2013، ص39.

³ عبد الرزاق مقري، مرجع سبق ذكره، ص19.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

هذا مافتح ومهد الطريق نحو التوسع الجغرافي وامتلاك مناطق جديدة وذلك بحثا عن الموارد الطبيعية والمواد الاولية وبحثا عن اسواق تجارية جديدة وزادت المطامع الاستعمارية لذا الدول الاوروبية التي من خلالها تمت الحروب المدمرة والاستعمارية التي وقعت على الدول الافريقية والاسيوية وامريكا اللاتينية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي¹.

وما يمكن قوله هو أن التطورات الجديدة التي نشأت عن معاهدة واست قاليا وما تبعها من تطورات في العلاقات الدولية والنظام الدولي ككل هي من صنع أوربي محض ولصالح الدول الاوروبية فقط، ثم ظهر اتجاه جديد يبحث عن معالجة التعارض القائم في المصالح بين هذه الدول بعد تفاقم المطامع الخارجية والتوسعات الجغرافية والتجارية، فعرف تنظيم العلاقات الدولية اعتماد نظام قائم على توازن المصالح ووفاق القوى الاوروبية والمصلحة المشتركة².

ولقد اكدت الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر والتاسع عشر هذا التغيير في شكل النظام الدولي، والذي جاء كنتيجة لمؤتمر فيينا والحلف المقدس سنة 1875، اللذان يمكن القول أنهما قد طرحا نظاما أوربيا جديدا يدعمه النفوذ الجماعي للقوى الكبرى، فظهر الوفاق الاوربي الذي يعمل على حل المشاكل الدولية الكبرى بواسطة مؤتمرات دولية تعقد بين دول الوفاق

¹ محمد سعد ابو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 17.

² بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2005، ص 41، ص 42.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الرئيسية وهي إنجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا وفرنسا، ومنه فإن العلاقات الدولية آنذاك كان يقتصر تنظيمها على الدول المسيحية فقط¹.

ومع تطور النظام الاوربي، بدأت تظهر قوى أخرى على المستوى الدولي ومن أهمها الولايات المتحدة الامريكية التي تحصلت على إستقلالها في نهاية القرن الثامن عشر وتوحدت بعد ذلك ولاياتها، وكذلك ظهور قوى اليابان بعد تغلبه على روسيا في الحرب 1905 وهيمنتته على الاراضي في جنوب شرق آسيا، وكذلك ظهور الصين كقوة معتبرة، والاتحاد السوفياتي بعد الثورة البرشفية 1917، غير انه بقيت العلاقات الدولية تتميز بهيمنة الدول الاوربية المركزية إلى غاية الحرب العالمية الثانية ومرورا قبلها بالحرب العالمية الاولى².

الفرع الثاني: العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

بعد الحرب العالمية الثانية تغير النظام الدولي تغييرا جذريا فتلاشى النظام الاوربي المركزي وحل محله نظام دولي جديد يقوم على القطبية الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وقد ارتبط هذا النظام بظواهر دولية أهمها³:

- بروز الحرب الباردة والتسابق نحو التسلح؛
- تعاظم المنظمات الدولية وتطورها؛
- ظهور حركة عدم الانحياز؛

¹ محمود خلف، مدخل الى علم العلاقات الدولية، دارزهان للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 1997، ص 34.

² غي أنيل، قانون العلاقات الدولية، ترجمة، نور الدين اللباد، مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، القاهرة ، مصر، 1999، ص 8، ص 9.

³ عبد الرزاق مقري، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

- ظهور حركات التحرر وحروب تصفية الاستعمار¹؛
- النضال من أجل حقوق الانسان والدفاع عنها؛
- النضال من أجل المساواة الاقتصادية بين الجنوب والشمال وظهر مجموعة 77 من أجل الدعوة إلى نظام اقتصادي عادل²؛
- ظهور البترول كمادة أولية خام ثقيلة الوزن في المعاملات والعلاقات الدولية؛
- التطور المشهود الذي عرفته الدبلوماسية الحديثة والعلاقات القنصلية؛
- بروز القضية الفلسطينية كقضية محورية في العلاقات الدولية ؛
- تطور نظام القطبية الثنائية وفق المراحل الآتية³؛
- . مرحلة الحرب الباردة 1962/1945؛
- . مرحلة الانفراج 1975/1962؛
- .الازمات التي مر بها الانفراج 1975 /1985؛
- .إنفجار نظام الثنائي القطبية 1991/1985؛

ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر التي أعطت الضوء الأخضر للولايات المتحدة الأمريكية من أجل الهيمنة على المجتمع الدولي وتفرض عليه قراراتها وتفرض عليه سلطانها مع استحوادها

¹ علي صبح، الصراع الدولي في نصف قرن 1943، 1995، دار المنهل، الطبعة الثانية، لبنان، 2006، ص20.

² المرجع نفسه ص 186.

³ MRABET Elarbi, Relations internationales, Gaétan morin, éditeur – maghreb, 1997, p ,41.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

على مجريات الساحة الدولية¹، فخاضت حربين مدمرتين دون شرعية دولية، في أفغانستان بحجة مكافحة الارهاب، وفي العراق بحجة نزع الاسلحة النووية، مستخدمة في ذلك تفوقها العسكري والتكنولوجي ونفوذ قوتها وهيمنتها، هذا ما أدى معه إلى تراجع مصداقية المنظمات الدولية وخاصة هيئة الامم، وعودة هيمنة منطق القوة على منطق الشرعية والحق في العلاقات الدولية.

وفي الوقت الذي تراجعت فيه قدرة الدول على تحقيق التوازن الدولي بدأت تظهر أشخاص أخرى تكمن في المنظمات الغير حكومية لها قوة كبيرة في التأثير على السياسة الدولية من خلال ما تملكه من مؤهلات عابرة للحدود الدولية، والكفاءات العلمية العالية التي تتميز بها نخبتها، ومؤسسات وهيئات لها قوة النقض والتأثير².

ولقد استطاعت المنظمات غير حكومية ان تؤثر بشكل كبير وملحوظ في مجريات المؤتمرات الدولية وأن تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تطوير المنظومة القانونية الدولية لصالح الانسان والطبيعة والبيئة وأن تحرج الدول العظمى، والتي ما زال منها ما يرفض التصديق على معاهدات دولية لتحقيق التوازن البيئي الاقتصادي والاجتماعي وان تراعي طموحات الدول الفقيرة السائرة في طريق النمو والدفاع عن حقوقها الشرعية في مواجهة دول الشمال المتقدمة³.

¹ عبد القادر رزقي المخادي، النظام الدولي الجديد، الثابت والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة ثانية، الجزائر، 2003، ص221.

² عبد الرزاق مقري، نحو الطريق الوسط، دورية البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية، العدد 04، دار الخلدونية، الجزائر، 1999، ص 19.

³ صالح احمد هريدي، العلاقات الدولية، مكتبة بستان المعرفة، دون طبعة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 163.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

المطلب الثاني: مفهوم ومضمون العلاقات الدولية

من خلال ما سبق ذكره في المطلب الاول يتجلى أن العلاقات الدولية هي تعبير عن كل ما يتعلق بما هو قائم في المجتمع الدولي أي في المحيط الخارجي لكل دولة من الدول التي تشكل المجموعة الدولية وفي هذا الإطار ترى سيمون دريفوس أن " العلاقات الدولية هي العلاقات التي تتجاوز حدود دولة واحدة والتي بحكم كونها واقعة في إطار المجموعة الدولية فإنها لا تخضع لسيطرة دولة واحدة"¹، فكلمة دولية الموجودة في التعريف تطور مفهومها حيث في بادئ الامر استعملت لتعريف فرع القانون الروماني الذي يشير الى المبادئ التي كانت تحكم الرومان في علاقاتهم مع غيرهم من الامم، وهو ما كان يعرف بقانون الأمم او الشعوب الذي لا يعترف بحقوق الأمم الغير الرومانية إلا إذا كانت لا تتعارض مع الحقوق والاعراف الرومانية²، ثم استخدم المصطلح لفترة طويلة بعد ذلك ليشير الى التفاعلات التي تحدثها الدول في علاقاتها ببعضها البعض، وما ينتج عنها من قيم وأعراف وإرتباطات قانونية، وللوصول الى وضع القواعد القانونية التي تضمن حقوق الفاعلين على المستوى الدولي اهتم الكثير من الدارسين والعلماء بإعطاء مدلول علمي للعلاقات الدولية والذي ينصب على دراسة الظواهر الدولية بشكل موضوعي وشامل وتسليط الضوء على الاسباب والعوامل المحددة لتطورها وبالتالي ايجاد ثوابت منتظمة لتصبح قواعد توضح معنى الروابط الضرورية للعلاقات التي تحدث على المستوى الدولي³.

¹ عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 25.

² السيد أبو عطية، نظريات العلاقات الدولية، دارالفكر الجامعي، دون طبعة، الاسكندرية، مصر، 2012، ص33.

³ CLORD Daniel, Relation internationales ; Ed.Masson, N°77, Paris, 1981, p 21.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

لهذه الاعتبارات وبعد معاناة وخسائر بشرية ومادية أنتجتها الحروب التي دفعت إليها إرادة فرض الامر الواقع من قبل الفاعلين الدوليين تطورت آليات ضمان السلم والحقوق الدولية من مجرد اتفاقيات ومعاهدات الى تأسيس منظمات دولية تهتم بتطوير المنظومة القانونية الدولية حسب الإحتياجات التي تتطلبها تحولات المجتمع الدولي، وتعمل على ضمان تطبيق الاحكام والمبادئ وفقا للإتفاقيات التي تبرمها الاطراف المشاركة في المنظمات، وهكذا أصبح من إختصاص العلاقات الدولية التعبير عن القواعد الواجبة التطبيق على المستوى الدولي والعمل من أجل ترجمتها على أرض الواقع وكذا التحقق من تطبيقها¹.

وبغرض التحديد الدقيق لمفهوم ومضامين العلاقات الدولية لا بد من تحديد وحصر موضوعاتها التي هي تكمن في السياسة الدولية، والتنظيمات والادارات الدولية، والقانون الدولي، حيث أن السياسة الدولية تمثل أكثر التعابير التي تتنافس مفهوم العلاقات الدولية، ولقد أخذت تنتشر وتستخدم في المحافل الدولية، والخطابات السياسية الخارجية للدول².

وإن سلمنا بموضوع السياسة الدولية فإنه سوف يلغى الموضوعين الاخرين من المضامين للعلاقات الدولية المذكورين أعلاه أو يقلل من أهميتهما، كما أن مفهوم السياسة الدولية يطرح إشكالا آخر يتعلق بمفهوم السياسة الخارجية حيث يصعب التمييز بينهما، لا سيما حينما تسعى الدول العظمى لجعل سياستها الخارجية هي أساس السياسة الدولية، ولقد حدث هذا في مرات

¹ خالد معمر جنبدل، التنظير في الدراسات الامنية مابعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 37-40.

² بول ويلكستون، العلاقات الدولية، ترجمة لبنى عماد تركي، مؤسسة هندايو للتعليم والثقافة والنشر، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2013، ص 13.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

متعددة في تاريخ العلاقات الدولية خاصة في زمننا هذا، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى صناعة السياسة الدولية من خلال جعل سياستها الخارجية الفاعل الوحيد¹.

ومنه فإن تعريف السياسة الدولية له أهمية كبيرة من الناحية العملية فهي تعني "العلاقات السياسية السائدة في المجتمع الدولي، والتي تدرس من خلال السياسات الخارجية للدول"².

ومنه يتضح وجود ثلاثة مفاهيم مختلفة ومرتبطة في نفس الوقت وهي السياسة الخارجية، والسياسة الدولية، والعلاقات الدولية، حيث أن المفهوم الأخير هو المفهوم الأشمل والأوسع ويعتبر مفهوم السياسة الدولية جزء منه؛ حيث أن ظاهرة السياسة الدولية هي جزء من العلاقات الدولية التي يبني أساسها على السياسة الخارجية التي تعتبر المرجع لكل النشاطات والتفاعلات في العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية هي التي تكون السياسة الدولية، والتي بدورها تخلق العلاقات الدولية³.

والسياسة الخارجية هي تعني ذلك النشاط الذي تقوم به الحكومات وهذا النشاط يكون موجه نحو الخارج⁴.

وتعتبر التنظيمات والإدارات الدولية من المضامين التي عرفت أهمية خاصة بعد الحروب العالمية الأولى والثانية حيث لجأت المجموعة الدولية الى تأسيسها لتتوب عن الدول الاعضاء

¹ براهيم أحمد، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الفلسفة، جامعة وهران، الجزائر، ص24.

² عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 28.

³ سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص26.

⁴ مارسيل ميرل، السياسة الخارجية، ترجمة خضر خضر، دار أفاق، بيروت، دون تاريخ، ص03.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين ومن أهمها عصابة الامم المتحدة ثم منظمة الامم المتحدة¹.

كما يعتبر القانون الدولي موضوعا هاما في العلاقات الدولية وركنا أساسيا من أركانها، وحكما عليها، حيث أن العلاقات الدولية تقتض بالضرورة وجود قواعد قانونية تشكل في مجموعها ما يسمى بالقانون الدولي العام؛ والذي يكمن في مجموعة الأعراف والقواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول²؛ والذي يستند في ذلك وحسب التحولات والظروف على مايلي:

القانون الدولي الوضعي والذي بدوره يقوم على جملة الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التي تعقدها الدول فيمل بينها وتلتزم باحترامها؛ والقانون الدولي العرفي وهو يمثل القانون الغير مكتوب من جملة الاعراف الدولية التي ولدها التاريخ وتم الإجماع عليها كمصدر غير رسمي³.

مبادئ القانون الدولي، وهي بمثابة المثل العليا ونذكر منها مبدأ الانسانية أثناء الحروب فهي تشمل في جزئها القوانين الوضعية والعرفية معا⁴.

وهذه العناصر تعتبر وجوها متعددة لتطبيق القانون الدولي وتعتبر مصادر أساسية تسهم في تحديد الحقوق والواجبات أثناء الحكم في قضايا معينة، فيمكن إستعمالها ممتزجة ببعضها أو كلها أو إستعمال مصدرا واحدا منها للوصول الى الحكم .

¹ عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة ثالثة، بيروت، لبنان، 2010، ص38.

² المرجع نفسه، ص 39.

³ محمد سامي عبد الحميد، اصول القانون الدولي العام، القاعدة الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر 2015، ص 148، ص149.

⁴ المرجع نفسه، ص161، ص162.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

ومن الجدير بالذكر ان التغييرات المستمرة على مستوى الساحة الدولية، وخصوصا بعد ثورة الاتصال والمعلومات، جعلت العلاقات الدولية تتنوع وتتسع اهتماماتها بشكل ملحوظ مما يفترض على القانون الدولي مواكبة هذه التطورات والتسارعات من اجل ضمان استقرار وسلامة الساحة الدولية، فبعدها كان موضوع العلاقات الدولية ينحصر في الاتفاقيات التي تبرمها الدول فيما بينها بشأن الحرب والسلام فقط، دون أن يكون للمجتمع دور في شئ مما يتصل بالمحيط الخارجي أصبحت كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتي تلك التي تسعى الى العبور، هي تدفقات يمكن إدراجها ووصفها بالعلاقات الدولية، وهي تشمل بذلك العلاقات بين حكومات الدول المعنية وكذلك أصبحت تشمل العلاقات بين الافراد والمجموعات العامة والخاصة والتي تقع على جانبي الحدود، كما تشمل الانشطة التقليدية للحكومة من دبلوماسية مفاوضات...، ولكنها تشمل كذلك تدفقات ذات طبيعة اخرى اقتصادية، اديولوجية، ثقافية...، وهي مواضيع باتت تطرح نفسها بقوة على المستوى الدولي لاسيما ما تعلق بقضايا البيئة والتنمية¹.

المطلب الثالث: أطراف العلاقات الدولية

إن العلاقات الدولية لها أطراف فاعلة وتحركها وتنشطها ومن بين هذه الاطراف ما هو طرف رئيسي مثل الدولة، وهناك أطراف اخرى تكون قد اصبحت لها دور هام في صناعة العلاقات الدولية وهي تكمن في المنظمات الدولية، والقوى العابرة للقارات والراي العام وحتى مركز الفرد كطرف في العلاقات الدولية.

¹ مارسيل ميرل، سوسيولوجية العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافقة، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996،

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الفرع الأول: الدولة

تعتبر الدولة الوحدة الرئيسية في صياغة الانماط والمظاهر المتنوعة التي تتصف بها العلاقات الدولية، ويمكن وصفها على أنها ظاهرة سياسية، اجتماعية على اعتبارها كيان مؤسسي يقوم على حيز جغرافي محدد المعالم، ويقطنه مجموعة بشرية يرتبط اعضاؤها براوابط تاريخية ولغوية وحضارية وثقافية مشتركة، ويعيشون في ظل سلطة تتمتع بالسيادة والشخصية القانونية الدولية¹.

فالدولة مؤسسة اجتماعية تختص بشعب واقليم محدد، ولها سيادة تمنحها كامل السلطة في مجالها الاقليمي؛ والدولة بالمفهوم الحديث هي مظهر رئيسي للسياسة، اذ تعتبر السلطة التي تنتجها اليها وتدور حولها كل ولاءات المواطنين؛ وهي التعبير المؤسسي عن التضامن الوطني، فهي المسؤول عن حماية وسلامة مواطنيها والدفاع عن كيانها وأمنها القومي والتخطيط من اجل التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، كما تقوم بادارة مجمل العلاقات مع المجتمعات الاجنبية والوحدات الدولية الاخرى².

وإن الحديث عن الدولة يستوجبنا التطرق الى عناصرها الرئيسية والتي تتمثل في:

¹ محمد نصر مهنا، الدولة والنظم السياسية المقارنة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2011، ص18.

² عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 37.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

1- الشعب: وهو بدوره يمثل مجموعة من الافراد يتواجدون في اقليم معلوم وتجمعهم روابط مشتركة كالغة والتاريخ المشترك والعادات والتقاليد¹.

2- الاقليم: وهو عبارة عن رقعة طبيعية وجغرافية معلومة ومحددة يقطنها مجموعة من الافراد على سبيل الدوام والاستقرار، وتمارس عليها الدولة كامل سلطاتها، ولا يشترط في الاقليم أن يرتبط بمساحة محددة، ولا أن تكون أراضيها متصلة، ولكن الشرط الرئيسي أن تكون هناك ارض متعارف عليها ومعتترف بها بصورة رسمية؛ وإن كان الإقليم في بعض الدول يتكون من اليابسة فقط، فهناك أخرى يكون إقليمها البري ملاصق للمياه وهذا ما يعرف بالاقليم البحري، والاقليم البحري يمتد عليه ايضا سلطان الدولة ويخضع لها؛ وللدولة ايضا اقليم جوي وهو يشمل الفضاء الذي يعلو الاقليم البري والبحري وللدولة ان تمارس عليه كل سلطاتها دون قيد، وفي كل الأحوال فان للدولة إقليما أرضيا أو/و بحريا أو جويا، تمارس عليه سلطاتها ويمنع على الدول الأخرى أن تتعدى عليه، وإلا اعتبر إعتداء على السيادة².

3- السيادة : وهي السلطة العليا المطلقة التي تملكها الدولة وتمارسها على شعبها واطليمها، وهي تتمثل في وجود سلطة تقوم بحماية مواطنيها والاشراف على اوضاعهم وتنظيم علاقاتهم، كما

¹ خليل حسن، العلاقات الدولية، النظرية والواقع، الاشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2011، ص 656 .

² عبد الله بوقفة، القانون الدولي المعاصر والقانون الدستوري، دار الهدى، الطبعة الاولى، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص 147.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

تقوم بادرة الاقليم وتنظيم استغلال موارده؛ واختصاصات السلطة تنظمها القوانين الدستورية حسب كل دولة¹.

والسيادة بمعنى السلطة العليا تعد صفة او ركن رئيسي للدولة ، فهي تعلو بها وتتميز عن باقي التنظيمات أوالمجموعات الاجتماعية الأخرى المتواجدة ضمن إقليمها كالقبيلة أو العشيرة أو الحزب السياسي...؛ كما أن توافرها يعد شرطا ضروريا حتى تستطيع الدولة ان تكتسب صفة الشخص الدولي في العلاقات الدولية ويمكن ان تنطبق عليها أحكام وقواعد القانون الدولي العام².

الفرع الثاني: المنظمات الدولية

إن فكرة المنظمات الدولية جاءت لتعبر عن الحاجة المتزايدة لأدوات جديدة من أجل ضبط الأداء والتفاعل السلوكي بين الدول وتحد من اندفاعاتها وتعمل على عقلنة أهداف سياستها الخارجية وهي تسعى الى ايجاد حلول للمشكلات الدولية والبحث عن سبل التعاون والتضامن من أجل اقامة عالم مستقر وآمن، فالمنظمات الدولية هي نتاج الحاجة الملحة لتحقيق اهداف تعاونية غير تصارعية تساعد المجتمع الدولي على تجاوز حالة الفوضى وعدم الاستقرار³.

¹ عمر صدوق، قانون المجتمع العالمي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 2003، ص 70، ص 71.

² خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص 664.

³ صلاح احمد هريدي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

والمنظمات الدولية تعتبر وحدة دولية أو أحد وحدات النظام الدولي الى جانب الدول نظرا لما تتمتع به من شخصية قانونية دولية وذلك حسب نص المادة 104 من ميثاق الامم المتحدة¹.

والشخصية القانونية للمنظمة الدولية تعطي امتداد دوليا يرتبط بالمهام والغايات التي تعمل من اجلها المنظمة والتي تهتم الدول وتختص بالعلاقات فيما بينها كمعالجة القضايا والمشكلات والازمات التي تمس مصالحها والتي لها علاقة وثيقة بحفظ الامن وتحقيق التعاون على الصعيد الدولي، والمنظمات الدولية لها اجهزة متعددة ومتنوعة هذا ما يكسبها القدرة على تهيئة وخلق الحوار الدائم بين الدول حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، فالمنظمات الدولية تضم ممثلي الدول الاعضاء فيها وهذا يتيح المجال للمناقشة الجماعية على المستوي الدولي للقضايا المثارة او التي يراد معالجتها، وعلى هذا الاساس فان جميع المسائل التي تتم مناقشتها تسمح بالاعلام المباشر والشامل الذي ينتج عن الاراء المختلفة التي يقدمها مندوبو الدول فتتضح المواقف الدولية².

ومثل هذا النشاط من شأنه ان يؤدي الى بلورة المواقف ونضجها من خلال الدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه اجهزة المنظمات الدولية من خلال اقتراح المواضيع التي قد تمثل اشكالات دولية جديدة وإدخالها في لب المناقشة والاستشارات والدراسات والمعالجات من أجل اتخاذ القرارات

¹ المادة 104 من ميثاق الامم المتحدة " ان المنظمة تتمتع في بلاد كل عضو من اعضائها بالاهلية القانونية التي يتطلبها قيامها بأعباء ووظائفها وتحقيق مقاصدها " .

² عبد القادر محمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الملائمة لها، ومن أمثلة ذلك مسائل التنمية والتخلف ومخاطر البيئة وانتشار الأسلحة المحضورة، ومشاكل الأوبئة والأمراض التي تهدد المجتمع الدولي ككل¹.

الفرع الثالث: القوى العابرة للقارات

يقصد بالقوى العابرة للقارات هي تلك الوحدات الاخرى التي أصبحت تسهم في صناعة شكل العلاقات الدولية وهي بالخصوص نتجت عن الحجم المتزايد للمبادلات الاقتصادية والثقافية والثورة التكنولوجية والاتصالات التي قادت إلى تعاضم هذه الوحدات العابرة للقارات، وهي تتجلى في الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الغير حكومية².

1- الشركات المتعددة الجنسيات: تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم القوى العابرة للقارات التي يعرفها العالم اليوم، وقد إزدادت أهمية هذه الظاهرة في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، واصبحت تلعب دورا اساسيا في العلاقات المالية والاقتصادية الدولية؛ فبسبب كون هذه الشركات من نتاج النظام الراسمالي فإنها تميل الى التركز الشديد وتسعى ألى إحتكار الإنتاج على المستوى الدولي، مما أدى إلى أن يكون نشاطها ممتد ليشمل جميع القارات متجاوزة بذلك الحدود الجغرافيا؛ ويتجلى اثر هذه الشركات على العلاقات الدولية في إحتواء اقتصاد جميع الدول من خلال الدور الذي تلعبه كونها أداة رئيسية من ادوات العولمة، فهي

¹ عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

² محمود خلف، مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار زهران للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2012، ص 146، ص 147.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

تخضع لمركز موجود في دولة ما، وهذا المركز هو الذي يرسم ويخطط للفروع المتواجدة على الدول الأخرى¹.

وفي واقع الأمر فإن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات هي ليست حديثة النشأة رغم أن زيادة حجمها وكثافة نشاطها أخذ بالتصاعد بعد الحرب العالمية الثانية، فهي وليدة القرن التاسع عشر، وهي مرتبطة بالمبدأ المعروف دعه يعمل دعه يمر، وهو المبدأ الذي جعل العديد من الشركات الأوروبية توزع نشاطها على المستعمرات، كما أدى إلى نشوء المنافسات الحادة مما كان يقتضي إما وضع اتفاقات بين الدول الاستعمارية تكفل أو تحد نشاط شركاتها، وإما ضم الإقليم نهائياً وإخلاء المجال لشركات الدول المستعمرة².

وبعد الاستقلال للأقاليم المستعمرة بقيت الشركات المتعددة الجنسيات محافظة على إمتيازاتها وأبقت عليها، وكان البعض منها يحتكر قطاعات الانتاج الأساسية في البلاد، وهناك دول أخرى عديدة دخلتها هذه الشركات بعد الإستقلال بسبب حاجتها لرأس المال والاستثمار، وعرفت الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية دخولا كثيفا للراس المال الأمريكي، مع برنامج مشروع مارشال من أجل تنمية أوروبا، مستفيدة من وجود يد عاملة وسوق محلية مزدهرة وتسهيلات حكومية وأمان سياسي، وإن إنفتاح الأسواق أمام رأس المال جعل من تطبيق قواعد الرأسمالية تتحقق على مستوى عالمي، أي منافسة على مستوى عالمي، وإحتكار على مستوى عالمي، وتمركز عالمي³.

¹ خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص 805.

² CORM George, Le nouveau Ordre Mondiale, La Découverte, Paris, 1993, p102.

³ Piere SALLES, problèmes économique généraux, 6^e édition, BORDAS, Paris, 1986, p243.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

والجدير بالذكر هو أنه هناك عدة عوامل ساهمت في زيادة أهمية الشركات المتعددة الجنسيات وتنامي دورها في ميدان العلاقات الدولية ومنها، شمولية وتنوع النشاطات التي تقوم بها الشركة الواحدة، فأى من هذه الشركات يتميز نشاطها بامتداده لقارات عدة ويتفوق في ميادين مختلفة، كالصناعات الاستخراجية، بترول، فحم وحديد...، الانتاج الزراعي، والانتاج الصناعي في مجال المواد الغذائية وصناعة الادوية؛ وكذلك من العوامل التي زادت من دور هذه الشركات على مستوى العلاقات الدولية هي تزايد عدد هذه الشركات وضخامة أرباحها هذا ما يحقق الأهداف والمصالح الإستراتيجية للدولة الأم، فهي تسهم في زيادة دخلها الوطني من خلال الأرباح التي نجنيها من الخارج حيث يمكن إعادة استثمارها في الداخل، وكذلك الأموال التي تدفع للدولة الام كضرائب عن أرباح الشركات¹.

بالمقابل فل هذه الشركات دور سلبي بالنسبة للدول المضيفة فوجودها وتعاضمها غالبا ما يتعارض مع برامج ومشاريع التنمية الوطنية لهذه الدول، فبسبب الرغبة في تحقيق أعلى الأرباح وإحتكار النشاط الإنتاجي خاصة في القطاعات الحيوية، فإنها تحول دون ظهور وتنامي أي نشاط وطني قد يكون منافس لها، أو متحررا من قيودها، وفي بعض الدول النامية أخذت الهيمنة الاقتصادية لهذه الشركات تؤثر حتى على القرارات السياسية ورسم السياسات الوطنية ويعتبر هذا خرقا واضح لمبدأ السيادة والذي يجعل معالم الاستعمار الجديد تطفو بشكل آخر وبقيادة هذه المرة ليست الدول بل بزعامة الشركات العملاقة العابرة للقارات².

¹ عبد السلام جمعة زاغود، مرجع سبق ذكره، ص 129، ص 130.

² عبد القادر محمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

2- المنظمات الدولية غير الحكومية: يدل معنى المنظمات غير الحكومية على تلك التجمعات التي تمارس نشاطات متعددة لا تتحدد بالهويات القومية، ورغم قدم ظاهرة التنظيم المؤسسي غير الحكومي، إلا أن دورها في الوقت الراهن أخذ يتميز بالحيوية والاتساع نظرا للتطور الكبير الذي طرأ على التجارة الدولية وتكنولوجيات الاتصال والمواصلات، الامر الذي ساعد على انتقال الافراد ورؤوس الأموال والأفكار والثقافة والمعارف في شتى الميادين¹.

ويتصف النشاط المؤسسي غير حكومي بالتلقائية بصفة عامة، فهو إرادي وإختياري لا ينتقى أي توجيهات من السلطات الحكومية المحلية والدولية، وكونه يتميز بهذه الصفة فإن هذا يعني أن يكون هناك ثمة تعاون بين الأطراف التي تجد في ذلك النشاط مايعين على تحقيق إحتياجات وتطلعات الرعايا².

كما أن النشاط المؤسسي غير الحكومي يتميز بصفة التضامن الدولي، الذي يعبر عن تلك الرابطة التي تجمع بين أشخاص ينتمون الى هويات وطنية مختلفة ومتعددة ويمارسون نشاطات يقصدون من ورائها تحقيق أهداف ذات صبغة دولية³.

¹ كارين منغست، افيان أرغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الغرقد، الطبعة الاولى، دمشق، سوريا، 2013، ص ص 321، 322.

² وسام نعمت ابراهيم السعدي، المنظمات الدولية غير الحكومية، دار الكتب القانونية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2012، ص 23.

³ المرجع نفسه، ص 24.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

وبهذه الميزات التي تتوافر عليها المنظمات غير حكومية فإنها تتيح للأفراد فرصة المشاركة في بناء المجتمع الدولي والمساهمة في التفاعلات القائمة بين وحداته، وحل المشكلات ومعالجة الموضوعات التي تهم المجتمع الدولي والحياة الانسانية ككل¹.

والمنظمات الدولية غير حكومية في تعريفها يمكن الاعتماد على القرار رقم 288 لعام 1950 والمعدل والمتمم عام 1986 والصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والذي ميز بين المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير حكومية معتبرا أن المنظمة غير حكومية هي كل منظمة يتم انشاؤها بدون اتفاق بين الحكومات ، ولا تحتوي على اعضاء توكلهم او تختارهم سلطات حكومية.²

وعن دور المنظمات الدولية غير حكومية فهو يتمثل في بناء أشكال مختلفة من التضامن الانساني غير الوطني، فنجدها تتكون من أجل خدمة أغراض إنسانية، أو من أجل الدفاع عن مصالح أعضائها المنتشرين في دول مختلفة أو الدفاع عن مفاهيم إجتماعية غايتها المحافظة على الأمر الواقع، أو في سبيل الإصلاح أو التغيير الذي يحقق الطموحات والمطالب الانسانية³.

¹ بوخرص خديجة، دور المنظمات غيرالحكومية في تفعيل الامن الانساني، موسوعة العلاقات الدولية، قسم المنظمات الدولية وقضايا التكامل الدولي، الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، الموقع الالكتروني، <httpsM//www.ahewar.org>، تاريخ المطالعة، 15 ماي 2016.

² محمد حسن اليباري، المنظمات الدولية وفكرة الحكومة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1989، ص 263.

³ Steve CHARMATIVITEZ, Nogovernmental Organization and international law, the american journal of international law, vol, 100, 2006, p157.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

ولعل الدور المتنامي لهذه المنظمات يكشف عن قدرتها في التأثير المباشر على العلاقات الدولية، ويظهر ذلك عمليا من خلال الاعتراف المتزايد بهذه المنظمات، وخاصة مؤسسات الأمم المتحدة من جهة، ومن خلال دورها كأداة محركة في تنظيم وتطوير المجتمع الدولي، أو ما يمكن اعتباره نواة المجتمع الدولي المدني من جهة ثانية، أو من خلال دورها الإستشاري في المنظمات الدولية من جهة ثالثة؛ والجدير بالإشارة هو أن دور هذه المنظمات على المستوى الدولي إعترف به ميثاق الأمم المتحدة من خلال المادة 17 منه¹، والذي يبرز من خلال :

1- تطوير فكرة وظاهرة التضامن عبر الوطني التي تتعزز من خلال المؤتمرات الدولية في المجالات العلمية والثقافية، وخلق معايير أخلاقية دولية حول حقوق الإنسان، القانون الدولي الانساني، نزع السلاح، قضايا البيئة والتنمية المستدامة وما الى غير ذلك؛

2- المساعدة في تحديد وبلورة إشكاليات المجتمع الدولي، أو في فرض مواضيع جديدة في العلاقات الدولية ويتم ذلك من خلال ما تقوم به الفروع الوطنية تجاه السلطات المعنية أو من خلال الضغوط على المنظمات الدولية الحكومية، وتتحرك هذه المنظمات بغرض لفت الانتباه إلى أهم القضايا والمسائل الدولية التي تعجز الحكومات أو تقصر المنظمات الحكومية في معالجتها، مثل التحديات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وخاصة التحديات التي تطرحها حاليا العولمة في جانبها الإقتصادي²؛

¹ نص المادة 17 من ميثاق الأمم المتحدة : " ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع

الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه، ..."

² عبد القادر محمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الفرع الرابع: الرأي العام

يتركب الرأي العام من توافق الأفراد والمجموعات حول قضايا معينة، ويتشكل ابتداءً على الساحة الوطنية وحينما يصل الى حد مرتفع من الإنسجام والانتشار خارج الحدود التي نشأ فيها يصبح له تأثير دولي فيأخذ شخصيته الدولية، وكثيرا ما يتشكل بصورة تلقائية من خلال الأفعال وردود الأفعال في الساحة الوطنية أو عبر حادثة يتعاضم أثرها الى خارج الحدود التي وقعت فيها، ويعتبر الرأي العام العنصر الاساسي الذي يعتمد عليه رواد النظرية المثالية في العلاقات الدولية، غير أن المتخصصين في المجال لا يقرون له بخاصية التلقائية والانسجام ولا ببعده الوطني وشخصيته الدولية ويحصررون وجوده في الفئة الاجتماعية التي تعبر عنه¹.

ولقد ساهمت الثورة المعلوماتية وتطور الاعلام والاتصال في ترسيخ دور الرأي العام في العلاقات الدولية حيث سمحت شبكة الأنترنت بتوفير الإتصال الدائم والمكثف بين الاشخاص والهيئات دون أي مانع، كما أن القنوات الفضائية أصبحت لها القدرة على نقل الخبر حين وقوعه لكل انحاء العالم وكذا التعليقات وردود الأفعال، فأصبح لا يستطيع أي كان أن يخفي لي شئ عن سكان المعمورة، واصبح كل من يملك وسائل الإعلام المتطورة يستطيع أن يؤثر في غيره تأثيرا بالغا، وفي ذلك الدور الذي تلعبه CNN في تعبئة الرأي العام العالمي لصالح الغرب والولايات المتحدة الامريكية في سنة 1991 في حرب الخليج، وما حققته القنوات الفضائية العربية من حرج لإسرائيل في حربها مع حزب الله².

¹ M. Merle, sociologie des relations internationales, 4 eme, éditions, Dalloz, 1999, p426.

² حسين علي الفلاح، العولمة الجديدة أبعادها وانعكاساتها، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان،

الاردن، 2013، صص، 149-154.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

وإن الرأي العام يمكن تقسيمه الى :

1- رأي عام رسمي: وهو الرأي الذي تعبر من خلاله الأنظمة الحاكمة عن مواقفها وتبديراتها السياسية، وهي اراء ثقيلة وتأثيرها قوي كلما كامت الدولة التي تمثلها قوية، ولذلك تحاول كثير من القوى التأثير على آراء ممثلي الدول في المحافل والمؤتمرات الدولية، ويرى المهتمون بالعلاقات الدولية ومنهم مارسيل ميرل بأن بلورة الرأي العام العالمي من خلال الحصول على تأييد أكثرية المندوبين في الأمم المتحدة يؤدي الى خلق عادات يمكن ان تكون أساسا لقانون جديد¹؛

2- الرأي العام التوافقي العفوي لعموم الناس: وهو يمثل حالة عرضية مؤقتة، كثيرا ما يكون متأثرا بتلاعب وسائل الإعلام واللوبيات الفاعلة والمناهج التربوية والتعليمية، ويتميز بالقابلية للتوظيف من قبل الغير والتحول السريع وفق تطورات المحيط²؛

3- الرأي العام النضالي: وهو الذي يعبر عن رأي مجموعات تناضل من أجل قضايا وأهداف محددة مثل قضايا البيئة، السلم، التنمية، مناهضة العولمة، حقوق الانسان...، وهي حالة من الرأي العام الفاعل والمؤثر خصوصا مع تطور وسائل الاعلام والاتصال لكنه قابل للتوظيف هو الآخر والتوجيه وكثيرا ما يعجز على الوصول الى تنسيق مختلف الرؤى الوطنية لبلورة مواقف وأطروحات دولية واضحة المعالم وعلمية³؛

¹ عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص58.

² كارين منغست، افيان أرغوين، مرجع سبق ذكره، ص250.

³ محمود خلف، مرجع سبق ذكره، ص98.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الفرع الخامس: الفرد

إن التطور الذي حدث على مستوى الإتصال والإعلام ومختلف مظاهر العولمة، تجاوز النظريات التي كانت ترى أن الفرد مرتبط بدولته إرتباطا كليا ولا يأخذ حقوقه إلا وفق هذا الإرتباط، وإن تعاضم القوى الاقتصادية والمالية في العلاقات الدولية، وكذا دور المنظمات غير حكومية والرأي العام على الصعيد الدولي أعطى للفرد الصفة الدولية في العلاقات الدولية، ولعل أهم الأسباب التي أعطت هذه المكانة للفرد على المستوى الدولي تكمن في:¹

1- الإهتمام المتزايد بالفرد من قبل القانون الدولي الذي تعبر عليه الإعلانات والإتفاقات التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة لحماية حقوق الانسان وحياته الاساسية وضمان نموه وتطوره ومن بين هذه الإتفاقيات نجد، الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948، الإتفاقيات الدولية لسنة 1966، إتفاقيات فيينا 1993، حول عالمية حقوق الانسان والحق في التنمية، مختلف الإتفاقيات الخاصة مثل إتفاقية نذب ومنع الإبادة الجماعية للأفراد، حظر التفرقة والتمييز العنصري والمعاقبة عليها، إتفاقيات الغاء الرق بجميع أشكاله، ومنع تجارة الرقيق ومحاربتها، منع العمل القسري، الإتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل والمرأة...².

والملاحظ أنه وبالرغم من هذه الترسانة من الإتفاقيات الدولية الخاصة بالفرد إلا أن القانون الدولي لا يزال لا يعترف بالشخصية القانونية الدولية للفرد ولا يقر له بحق الانضمام الى المنظمات الدولية واللجوء الى المحاكم الدولية، مما يجعل الاستفادة الفردية من الإتفاقيات الدولية منعدمة، ولتجاوز هذه

¹ بول ويلكستون، مرجع سبق ذكره، ص ص54،53.

² أحمد أبو الوفاء، الحماية الدولية لحقوق الانسان في إطار منظمة الامم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008، ص30.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الإعاققة القانونية فقد نص الاتفاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على إنشاء لجنة خاصة بحقوق الانسان والتي من مهامها النظر في الرسائل الواردة من الأفراد الخاضعين لسيادة دولة تعترف باختصاص اللجنة والذين يدعون بأنهم ضحايا إنتهاك لحق من الحقوق الواردة في الاتفاق، قامت به الدولة التي ينتمون إليها، ثم تقوم هذه اللجنة بلفت نظر الدولة المعنية بخرق الاتفاق وتطلب منها تقديم تفسيرات والقيام بالإجراءات اللازمة في الموضوع¹؛

2-تأثير دور الفرد على الساحة الدولية ليس جديدا فلقد كان للفرد محطات غير بها مجرى التاريخ وتحولات تجاوز بها الحدود والازمنة، وما العلاقات الدولية في حقيقة الأمر إلا ما يصنعه الأفراد منفردين أو عبر مؤسسات وطنية أو دولية²؛

وإن التطورات الأخيرة أظهرت كيف أن رجالا ليست لهم سلطة رسمية استطاعوا ان يفرضوا انفسهم كشخصيات دولية لها تأثير يتجاوز حدود الدول مثل مالك مؤسسة مايكروسوفت، وصاحب شركة CNN التلفزيونية، وكذلك رجال الإحتكار للأجهزة الإعلامية في بريطانيا وأستراليا، المضاربين في سوق المال وغيرهم، هذا كله مايعطي الفرد مكانة كفاعل في العلاقات الدولية ويعززها³.

¹ عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 61.

² بول ويلكستون، مرجع سبق ذكره، ص ص54،53.

³ حسين علي الفلاحي، مرجع سبق ذكره، ص،150.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

المبحث الثاني: مسألة التنمية في القانون الدولي

إن مسألة التنمية تحظى بأهمية كبيرة من خلال تناولها وإدراجها ضمن القضايا الهامة التي ركز على تناولها القانون الدولي، فعرّفها وحدد شروطها، واعتبرها ضمن المجالات الأساسية لحقوق الإنسان ومقوماته الضرورية ومن سوف نتناول في هذا المبحث تطور مفهوم التنمية في القانون الدولي ثم تعريف التنمية وفق القانون الدولي وإتصالها بمحاور حقوق الإنسان ثم أبعاد التنمية في القانون الدولي.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية في القانون الدولي

من خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق الى تطور الحق في التنمية على المستوى الفقهي وعلى مستوى المنظمات الدولية، ثم نتناول تطور مدلول التنمية .

الفرع الأول: تطور الحق في التنمية

1- تطور الحق في التنمية على المستوى الفقهي: لقد كان للفقهاء كمصدر أساسي من مصادر القانون الدولي دورا هاما في ظهور وبلورة مفهوم التنمية فاتحا بذلك المجالات أمام مختلف القوى والأطراف في العلاقات الدولية من بلورة وإعطاء مواقفها في هذا المجال، ولقد برزت أهمية الفقه بسبب تداخل العديد من القضايا الأكاديمية والسياسية والدبلوماسية، فكثير من الفقهاء كانت لهم إسهامات على المستوى النظري الأكاديمي وفي نفس الوقت دفعوا بهذه الافكار والنظريات في مجال التنمية في دولهم بصفتهم مسؤولين أو بصفتهم دبلوماسيين في منظمات دولية¹.

¹ عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص138.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

ولقد برزت فكرة الحق في التنمية في وقت مبكر من قبل العديد من المفكرين والسياسيين والاقتصاديين المدافعين عن العالم الثالث بسبب أوضاعه الصعبة من جراء مخلفات الاستعمار والاستغلال الدائم لثرواته، ولقد كان اتجاه نقاشات الفقه القانوني خاصة يهدف الى الحاق الحق في التنمية بحقوق الانسان والشعوب على مستوى القانون الدولي عبر موثيق دقيقة توضح محتوى الحق والمعنيين به والملمزمين بضمانه، وأهم تحدي تناوله الفقه في هذا المجال هو كيفية تحقيق التوازن بين الدعوة لحقوق الشعوب من جهة كشرط أساسي للتنمية والدعوة لحقوق الافراد من جهة أخرى كضرورة لضمان كرامة وحقوق الانسان¹.

وتعود أساسا مرجعية الدعوة للحق في التنمية في سنوات السبعينيات لعدد من الفقهاء، وعلى رأسهم فقيهين بارزين في هذا المجال وهما السنغالي كيبا مباي والتشيكي الفرنسي كارل فاساك، ولقد كانت أفكار الاول تركز على البعد الدولي للحق في التنمية وذلك من خلال عدة مشاركات في المحافل الدولية المهمة منها المعهد الدولي لحقوق الانسان باساراسبورغ سنة 1972 حول الحق في التنمية كحق من حقوق الانسان، وكذلك مساهمته في ندوة دكار حول التنمية وحقوق الانسان سنة 1997 بصفته رئيس اللجنة الدولية للحقوقيين، وكذا مشاركته في ندوتي لاهاي الاولى سنة 1979 حول الابعاد الدولية للحق في التنمية، والثانية سنة 1981 حول التنمية حقوق الانسان وقاعدة القانون وكان كيبا مباي يدعو في مداخلته ومؤلفاته الى تعبئة الموارد من اجل رفع مستوى عيش السكان وكان يركز على البعد الدولي للحق في التنمية وذلك من خلال إبرازه للمبررات الاقتصادية والاخلاقية في دعوته لتعويض العالم الثالث عن الاستغلال الذي تعرض له ومسؤولية الدول المتقدمة عن الوضع الدولي القائم والمعيق لتنمية

¹ عبد العزيز النويصي، الحق في التنمية بين القانون الدولي والعلاقات الدولية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص 11.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الدول المتخلفة، كما يبرز كذلك المبررات الاستراتيجية بدعوته لتعويض العالم الثالث عن استعماله في صراع الشرق والغرب¹.

وأما كارل فاساك فهو صاحب الفضل في إشاعة مفهوم الحق في التنمية عبر المؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية خاصة منظمة اليونيسكو، كون انه كان يطرح المفهوم ضمن فكرة أشمل تتعلق بالجيل الثالث لحقوق الانسان، فقد اقترح سنة 1977 في ذكرى الثلاثين للإعلان العالمي لحقوق الانسان وفي الذكرى المائتين للثورة الفرنسية طائفة جديدة من الحقوق، وهي الحق في السلم، والحق في التنمية، والحق في بيئة سليمة والحق في التراث المشترك للبشرية، ويعتبر فاساك هو صاحب الفضل في مكسب الاعلان العالمي².

وبالإضافة الى مساهمة هاذين الفقيهين الذين تركا بصمات واضحة ومعترف بها في القانون الدولي، ظهر كذلك عدد من الفقهاء منهم رجل الدين الكاثوليكي الفرنسي ليبرت الذي دعى في بداية الستينيات إلى وضع أخلاق للتنمية تؤسس عليها مدونة التنمية، وكذلك الفقيه الجزائري محمد بجاوي الذي كان من دعاة اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، ودفاعه عن حق كل دولة من خلال شعبها اختيار النظام الاقتصادي والاجتماعي دون تدخل خارجي والسيادة الدائمة على الثروات الطبيعية والحق في التعويض عن المضالم³.

¹ صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي، حق الانسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2005، ص 725.

² هويدا محمد عبد المنعم، العقوبات الدولية واثرها على حقوق الانسان، دون طبعة، دون دار نشر، دون بلد، 2006، ص 141.

³ M.Bedjaoui, Droit au development et Cogens dans ressources naturelles en droit international, annuaire des auditeurs de l'académie du droit international, 1986, p 279.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

وكذلك الفقيه الالماني ثيو فان بوفن من خلال دفعه داخل الامم المتحدة بصفته مديرا لقسم حقوق الانسان في نهاية السبعينيات وحتى أوائل الثمانينات الماضية بفكرة المقترح البنيوي لحقوق الانسان الذي يندرج ضمنه الحق في التنمية حيث ركز في مساهماته على ضرورة ارفاق النظام الاقتصادي بنظام انساني واجتماعي داخلي ودولي، وضرورة دمج حقوق الانسان في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ودور المنظمات غير حكومية في هذا المجال¹.

ومن الذين نجحوا في هيكلة ضرورة تكريس الحق في التنمية في القانون الدولي نجد الفرنسي فليب ألستن الذي اعتبر أن برنامج لاهاي لتصفية الاستعمار سيؤدي الى رفع الاختلال بين الشمال والجنوب، ويتيح للامم المتحدة الجمع بين مجالين التنمية وحقوق الانسان، ويمكن من زرع مكون أخلاقي في تسيير العلاقات الدولية².

والجدير بالذكر هو أن هذه الاتجاهات الفقهية في القانون الدولي واجهتها إعتراضات كبيرة من بعض الفقهاء الذين ينتمون في الغالب الى الإيديولوجيات الغربية، أو المدافعين عن مصالح الدول الغربية، ومن أهم هذه الإعتراضات كون أن هذه الحقوق الجديدة تفتقر إلى الخصائص التقليدية لحقوق الانسان، وأنها لا تتعدى كونها أحلام، وأنها يمكن أن تتخذ كذريعة للأنظمة الدكتاتورية لخرق حقوق الإنسان تحت دعوى عدم التدخل في الاختيارات الوطنية، وقد رد الفقهاء المدافعين عن التنمية عن هذه الاعتراضات بتقديم اجتهادات إضافية وضحت افكارهم، فقد اعتبروا بأن الحقوق القديمة كانت هي نفسها أحلاما قبل ان ينص عليها، وأنها هي الاخرى لا تزال بعيدة عن التجسيد الفعلي، وان مايساعد

¹ عبد الرزاق مقري، مرجع سبق ذكره، ص 141.

² صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

على تجسيدها هو الالتزام بالجيل الثالث من الحقوق وعلى راسها الحق في التنمية، وبالتالي خلق بنى عادلة وأرضية خصبة لإعمال حقوق الانسان الأخرى، وأما بخصوص استعمال الحق في التنمية كحق من الحقوق الجماعية للشعوب من قبل الدكتاتوريات لخرق الحقوق الفردية فقد اعتبر بعض الفقهاء بأن الحقيقة هي أن الدولة هي أول مسؤول عن التنمية أمام الشعب، وهي يمكن ان تفقد مشروعيتها إن لم تسهر على تحقيق هذا الحق المشروع لشعبها¹.

2- تطور الحق في التنمية على مستوى المنظمات الدولية: لقد تطلب الاعلان عن حقوق الجيل الثالث من حقوق الانسان وعلى راسها الحق في التنمية فترة زمنية معتبرة على مستوى المنظمات الدولية، فبعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان توالى العديد من الأليات والأدوات الأخرى لحقوق الانسان، منها إتفاقية الوقاية من الإبادة الجماعية 1948، وإتفاقية جنيف حول ضحايا الحرب 1949، حقوق اللاجئين 1950، المساواة في الاجور 1951، الحقوق السياسية للمرأة 1952، حقوق السجناء 1955، منع التمييز في الشغل والمهن 1958، حقوق الطفل 1959².

ومع دخول عقد الستينيات ظهرت حركات التحرر وتحول في العلاقات الدولية الى حالة القطبية الثنائية بين المعسكر الغربي الراسمالي والشرقي الاشتراكي؛ وظهرت تيارات الدفاع عن حقوق الشعوب، وكان إعلان 1960 حول منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة، أكبر مكسب لهذه

¹ عبد الرزاق مقري، المرجع نفسه، ص 143.

² قادري عبد العزي، حقوق الانسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، المحتويات والليات، دون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2004، ص ص، 21-22.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

التيارات¹، وقد اعتبر هذا الاعلان اتهاما بارزا وحقيقيا في القانون الدولي ضد الاستعمار الممارس ضد الدول، ومرجعا في الغاء الأعدار التي اعتمد عليها الغرب لإرساء الوصايا وتأخير منح الاستقلال بسبب نشر الحضارة والتمدن كون ان الشعوب المستعمرة شعوب تعاني التخلف والضعف الاقتصادي، ثم جاءت موثيق 1966 حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فنصت بوضوح على حقوق الشعوب في تقرير المصير واختيار أنظمتها السياسية وكذا رسم ومتابعة خطط تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بكل حرية، وبعد ذلك ظهر عدد من الموثيق في نفس الاتجاه منها إعلان الامم المتحدة للقضاء على مختلف أشكال التمييز العنصري وكذلك اتفاقية إنهاء الطبقية ونظم الأبرتايد².

وبالرغم من أن هذه النصوص أكدت على ضرورة الربط بين الحقوق الجماعية والحقوق الفردية المنصوص عليها سابقا فقد ظهر كثير من الانتهاك لحقوق الانسان الفردية من قبل كثير من دول العالم الثالث التي عملت على تقوية مركز الدولة على حساب الفرد، ففي الوقت التي كانت فيه هذه الدول تدين التمييز العنصري خارجيا، لم تكن تتردد في ممارسة القمع السياسي داخليا، هذا ما أدى إلى ضعفها في مطالبة الدول الراسمالية بتوفير الحقوق الاقتصادية وكذا التعويض عن مخلفات

¹ الاعلان 1514 الصادر في 1960 /12/14 وجاء فيه " لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق ان تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية الى تحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي..".على الموقع الالكتروني: www.un.org تاريخ الاطلاع 2017/08/15.

² عمر اسماعيل سعد الله، مدخل الى القانون الدولي لحقوق الانسان، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص168.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

واضرار الاستعمار التي وقعت عليها بحيث تحجبت الدول المستعمرة بان التعويضات والمساعدات لاتصل الى الشعوب بل تستخدمها وتستحوذ عليها الانظمة القمعية لهذه الدول الغير ديمقراطية¹.

ولم تكن الممارسات القمعية سمة لدول العالم الثالث والمعسكر الاشتراكي فقط، بل إن انتهاكات حقوق الانسان التي إقترفتها الانظمة الدكتاتورية المنطوية تحت الهيمنة الراسمالية الامريكية لم تكن أقل فضاة، فقد كانت الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لدى الدول الكبرى في المعسكرين تتجاوز اعتبارات حقوق الإنسان، وهذا ما ضاعف من تبعية الدول المتخلفة واتساع مجالات اختراق حقوق الانسان على مستوى الشعوب والافراد وعلى مستوى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية².

وأمام تفاقم هذه الاوضاع بدأت تظهر في الساحة الفكرية والسياسية والفقهية في سنوات السبعينيات المقاربات والطروحات الوقائية التي تعتبر حقوق الانسان غير قابلة للتجزئة، وبالإضافة الى ذلك أصبحت المنظمات غيرحكومية تهتم بجوانب حقوق الانسان وكذا وسائل الاعلام التي باتت تلعب دورا هاما في فضح وكشف خروقات حقوق الانسان في الدول التابعة للمعسكرين على حد السواء مع النضال ضد التخلف والفقر في العالم³.

¹ مقدم عبيرات وعبد العزيز الازهري، التنمية والديمقراطية في ظل العولمة، مجلة العلوم الانسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص 222.

² عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، حقوق الانسان، الكتاب الثالث، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 75.

³ المرجع نفسه، ص 105.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

ولقد توجت هذه النضالات والدعوات ببداية تبنيها من طرف المنظمات الدولية، فيعتبر القرار رقم 32/130 لعام 1977 منعطفا حاسما في تكريس هذا الطرح في الامم المتحدة فهو بمثابة الحجر الأساس في وضع المفاهيم التي يجب أن توجه عمل الأمم المتحدة في هذا السياق مستقبلا، مع إعتبار إقامة نظام عالمي اقتصادي جديد يراعي الحقوق الاقتصادية للشعوب كعنصر اساسي لإعمال حقوق الانسان¹.

وهكذا بدأت عناصر الجيل الثالث تأخذ طريقها نحو التبني من طرف المنظمات الدولية، ولقد كانت اول خطوة لتجسيد الحق في التنمية في القانون الدولي من خلال قرار لجنة حقوق الانسان بتاريخ 21 فبراير 1977 الذي اوصت بموجبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدعو الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع اليونيسكو والمنظمات المتخصصة الأخرى إلى القيام بدراسة حول الأبعاد الدولية للحق في التنمية كحق من حقوق الانسان مع الأخذ بعين الإعتبار متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والحاجات الإنسانية الأساسية، ولقد صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 13 ماي 1977 على هذه التوصية²، كما إستجابت الأمانة العامة بإصدار في 11 ديسمبر 1978 تقريرا حول الأبعاد الدولية للحق في التنمية تم أكملته بتقريرين حول الأبعاد الجهوية والوطنية للحق في التنمية في 13 نوفمبر 1980 و 31 ديسمبر 1981³.

¹ عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 145.

² EDMOND Jouve, le tiers monde dans la vie internationale, office des publications univesitaires, alger, 1983, p101.

³ محمد حسن دخليل، اشكاليات التنمية، دراسة مقارنة، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009،

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

وفي 11 مارس 1981 إتخذت اللجنة قرار انشاء فريق عمل حكومي حول الحق في التنمية، وتشكل الفريق من 15 خبيراً حكومياً على أساس جغرافي متوازن، وبدأ العمل في 1981 ووصلت جلساته تسع دورات الى غاية 1984 وفي آخر دورة تبنى الفريق تقريراً رفعه الى لجنة حقوق الانسان التي رفعتة بدورها الى الجمعية العامة عن طريق الامانة العامة¹.

وفي 04 ديسمبر 1986 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الواحد والاربعين القرار 41/128 المسمى اعلان الحق في التنمية ليعرف الحق في التنمية بعدها مجالاً اوسع في القانون الدولي مع مرور الزمن، فصدرت إعلانات أخرى كثيرة لها صلة بالإعلان العالمي للحق في التنمية على غرار إعلان ريو بشأن التنمية والبيئة 1992، وإعلان وبرنامج عمل فيينا 1993، وبرنامج العمل الدولي للسكان والتنمية 1994، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية 1995، وإعلان بكين الخاص بالمرأة، وإعلان اسطنبول الخاص بالمستوطنات البشرية سنة 1996².

الفرع الثاني: تطور مدلول التنمية

إن مفهوم التنمية عرف تغير عبر مراحل زمنية مختلفة حيث إعتد في بادىء الأمر على معدل النمو، ليتطور إلى مفهوم أوسع و أشمل³.

وقد استند المفهوم التقليدي للتنمية إلى النظرية المادية الاقتصادية للتنمية، حيث تركز هذه النظرية على زيادة الانتاج من خلال الاستثمارات التي تتوقف على حجم المدخرات المحلية والمساعدات

¹ عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 146.

² صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي، مرجع سبق ذكره، ص 251.

³ عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014، ص 17.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الخارجية والقروض، ويرى رواد هذه النظرية أن التنمية تحمل في مضمونها معنى النمو الاقتصادي السريع، ومنه فإن المجتمعات المتخلفة تمر خلال عملية النمو بخمس مراحل تكمن في المرحلة التقليدية، ثم مرحلة التمهد للانطلاق، ثم تليها مرحلة الانطلاق، ثم مرحلة النضج الاقتصادي وأخيرا مرحلة الاستهلاك الوفي، وبذلك يدخل الاقتصاد في مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي¹.

ولقد أخذت الدول النامية المفهوم التقليدي للتنمية عن الدول المتقدمة وطبقته في سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ولقد تبنت هذا المفهوم التقليدي للتنمية بالرغم من اختلاف الظروف والمشكلات الاقتصادية، هذا ما انعكس سلبا على التوجهات التنموية في تلك البلدان، مما استوجب الاهتمام مجددا بأبعاد التنمية².

ومنه ظهرت اقتراحات جديدة تركز على ضرورة الاهتمام برفع مستوى معيشة الافراد، وضرورة أن تكون عمليات وإستراتيجيات التنمية لا تمس الجوانب المادية فقط وإنما تتضمن كذلك وبالقدر نفسه الجوانب الاجتماعية والاهتمام خاصة بالعنصر البشري مع ضرورة إدماجه في مفهوم التنمية، وهذا ما يسمى باستراتيجيات التنمية البديلة³.

كما ان مفهوم التنمية عرف تطور خلال الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين وبرزت معه مفاهيم أخر للتنمية حددت أوصافها ومعالمها الى يومنا هذا وهي تكمن في :

¹ عبد الهادي عبد القادر سويقي، محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، بدون دار النشر، القاهرة، 2007، ص ص 83-80.

² بومدين طامشة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، قضايا واشكاليات، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011، ص 37.

³ عبد اللطيف مصيطفى، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

- مفهوم التنمية البشرية؛

- مفهوم التنمية المستدامة ؛

- مفهوم التنمية المستقلة؛

- المفهوم الشامل للتنمية؛

ومفهوم التنمية البشرية الأول قد ظهر مع الإصدار الأول للتنمية البشرية للأمم المتحدة سنة

1990، ولقد تم تعريفه كما يلي : " التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس " ¹

ويقوم هذا المفهوم على ثلاثة عناصر رئيسية وهي :

- الحياة الطويلة الخالية من العلل أو يعبر عنه بمؤشر العمر المرتقب عند الولادة؛

- اكتساب المعرفة والمعبر عنه بمؤشر نسبة الإلمام بالكتابة والقراءة؛

- التمتع بمعيشة كريمة والمعبر عنه بمؤشر متوسط الدخل الفردي الحقيقي؛

كما تعتبر الزيادة السنوية في الناتج المحلي الاجمالي شرطا ضروريا للتنمية البشرية ² .

أما مفهوم التنمية المستدامة الثاني فهو يرتكز على الموازنة بين العناصر الثلاث البيئية والسكانية

والطبيعية وتعرف على أساس انها تسعى الى الإستخدام الأمثل وبشكل منصف للموارد الطبيعية بشكل

يضمن العيش للأجيال الحالية وبدون الاضرار بالأجيال المستقبلية، مع العمل على معالجة مشاكل

¹ تقرير التنمية البشرية لعام 1990، نيويورك، الامم المتحدة، 1990، ص 10.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 66 .

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الفقر وكذا الاستغلال الأمثل للموارد والحفاظ على البيئة، على ان يبقى الانسان هو جوهر هذه التنمية المستدامة¹.

أما عن مفهوم التنمية المستقلة فقد برز هذا المفهوم نتيجة البحث والتفكير في ايجاد بدائل للتنمية انطلاقا من الاعتماد على الذات، ولقد اتفق غالب الاقتصاديين والباحثين في مجال التنمية على أن التنمية المستقلة تتمثل في اعتماد المجتمع على مقوماته وقدراته مع تطوير قدرات أفرادها واعطاء أولوية من أجل تعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الانتاجية ووضع قواعد علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها من تأهيل الاطارات البشرية اللازمة ونشر المعارف مع رفع درجات التكوين².

وإن التنمية المستقلة تتطلب من اجل تحقيقها بعض الشروط الضرورية وتتمثل في³:

- ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني بغية ضمان نجاح التنمية وتحقيق الاستقلال وتكوين وتوفير القدرات الذاتية والمحلية وكسر التبعية الخارجية؛
- التحكم الجيد في الفائض الاقتصادي وفعالية استخدامه وتوجيهه في المجالات الصحيحة مما يؤدي الى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- الاهتمام بالعلاقات الجوارية وعدم إغفال طبيعة الدول المجاورة والحدودية مع الأخذ بعين الاعتبار السياسات المتبعة؛

¹ قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظري والتطبيق، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، ص 51.

² عبد اللطيف مصيطفى، مرجع سبق ذكره، ص 33.

³ محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الاولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص 36.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

- رسم سياسات واضحة المعالم موجهة نحو الداخل وذلك من اجل اشباع الحاجات الاساسية للسكان وكذا تحقيق العدالة في توزيع الدخل؛

- مسايرة التحولات الدولية والتكيف معها وإيجاد حلول من اجل تخفيف أثرها على الاقتصاد الوطني المحلي؛

وان للتنمية المستقلة مؤشرات لقياس مدى التطور الحاصل في البلدان المعتمدة عليها ومن بين هذه المؤشرات نجد¹:

- **مؤشر الامكانية:** ويعني مدى إمكانية البلد النامي في اتباع طريق التنمية المستقلة من أجل تحقيق الاستقلال التنموي ويشمل هذا المؤشر الموقع الجغرافي، وقوة وتنوع الموارد الأولية وحجمها، التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان²؛

- **مؤشر التأهيل:** وهو يمثل المعالم التي تأهل البلد من اجل تحقيق التنمية المستقلة، من بينها مؤشرات الانطلاق نحو التنمية المستقلة والتي تتمثل في القدرة على إحداث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، والذي يشمل بدوره التغيير في هيكل الانتاج والانتاجية، وكذا التغيير في هيكل السكان والقوى العاملة، التطور في نوعية الحياة، والتمكن من إستعمال التقنية والبحث العلمي، ومدى فاعلية نشاط الدولة الاقتصادي، ومدى إمكانية التغيير في نمط الاستهلاك³؛

¹ Dwight H.Perkins et autres, économie du développement, 3 eme, ed, boek, paris, 2008, p 60.

² عبد المنعم السيد علي وسعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المفهوم، الاستراتيجيات، المؤشرات، النتائج، دراسة مقارنة في اقطار مختارة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلة نصف سنوية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد الثالث عشر، القاهرة، 2004، ص 61.

³ عبد اللطيف مصطفى وعبدالرحمان بن سانية، مصدر سبق ذكره، ص 21.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

- مؤشرات الاستقلال: وهي التي تميز عملية الاستقلال ومداه بالنسبة للبلد في إستراتيجياته التنموية وهي تعتمد على مؤشرات الفجوة الداخلية، ومؤشرات الفجوة الخارجية، الانكماش التجاري، نسبة الصادرات الى الواردات، التنوع والتوزيع الجغرافي للصادرات، مؤشر الدين الخارجي، مؤشر الأمن الغذائي، مؤشر التبعية الصناعية، ومؤشر العلاقات الخارجية¹؛

أما المفهوم الشامل للتنمية فلقد أقره البنك العالمي في عام 1996 وذلك من خلال مبادرة أطلق عليها الإطار الشامل للتنمية وتعتبر كطرح جديد لمفهوم التنمية ومؤشراتها، ويتكامل في هذا الإطار الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري، ويمكن تلخيص المفهوم الجديد كالآتي :

- إعتبار التنمية إثراء لحياة الافراد من خلال توسيع الافاق امامهم؛

- تسعى التنمية الى تخفيض المعاناة من المرض والفقير وتحسين نوعية الحياة؛

- التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانيات تحكم عالية؛

المطلب الثاني: تعريف التنمية وفق القانون الدولي وإتصالها بمحاور حقوق الانسان

من خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق الى تعريف التنمية وفق نصوص القانون الدولي ثم

نحاول تبيان العلاقة التي تربطها بمواثيق حقوق الانسان الدولية.

¹ عبد اللطيف مصطفى وعبدالرحمان بن سانية، مصدر سبق ذكره، ص22.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الفرع الأول: تعريف التنمية وفق نصوص القانون الدولي

لقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفقرة الثانية من مقدمة الاعلان الخاص بالتنمية: "إن التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف تحسين وعلى وجه الاستمرار رفاهية السكان بأسرهم والافراد بجمعهم على اساس مشاركتهم النشطة والحررة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"¹.

ومن خلال النص نجد ان الامم المتحدة ومن خلال إعلانها أخذت بمفهوم التنمية الواسع، والذي لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط والذي يركز على زيادة الدخل والرفاهية الاقتصادية بشكل عام؛ بل يتعدى ذلك الى جوانب أخرى اجتماعية وثقافية وسياسية، أي أن التنمية عملية شاملة تضم كافة المعالم التي تخص بلد أو مجتمع ما من خلال دراسة وتقييم أوضاعه في مرحلة ما بالنسبة الى مرحلة سابقة لها، ومنه فان التنمية تعتبر عملية يراد من خلالها نقل مجتمع ما بأفراده ومؤسساته وعلاقاته الخارجية، من مرحلة معينة الى مرحلة أكثر تقدم وأكثر رفاهية وذلك في كافة ميادين الحياة المختلفة وبشكل متوازن².

والتنمية إن لم تكن بهذا الشكل الذي يستوجب مشاركة اصحاب المصالح فيه، وذلك بإشراك كافة أفراد المجتمع، فانه لا يمكن تسميتها بعملية تنمية حقيقية لأنها لا تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة والمحددة، وبالتالي فالتنمية هي " العملية التي بمقتضاها توجه كافة الجهود لجميع الأفراد بهدف خلق

¹ عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص148.

² خليل حسن، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2007، ص28.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

ظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة في اوساط المجتمعات المحلية ومساعدتها على الإدماج في المجتمع والاسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن¹.

ومن خلال هذا كله نستنتج ان التنمية هي عملية تغيير شاملة وعلى وجه مستمر وترتكز على العنصر البشري باعتباره محور التنمية، وفي نفس الوقت تؤكد على حتمية التعاون والاشتراك بين جميع فئات المجتمع في وضع وتجسيد برامج التنمية .

الفرع الثاني: علاقة التنمية بحقوق الانسان

يوجد علاقة ارتباط وتكامل ما بين التنمية ومسالة حقوق الانسان، حيث يدعم كل منهما الاخر، ولايمكن إعتبار الانسان محور التنمية إلا بضمان كرامته وضمان حقوقه الأساسية².

وإن الآراء الحديثة تعتبر أن التنمية في حد ذاتها تشكل حقا إنسانيا أساسيا، وتستند هذه الآراء على مجموعة من المبررات الاخلاقية والقانونية، فالتنمية شرط وجود كل حياة اجتماعية وبالتالي يجب ان تصير جزء لا يتجزء من كل تنظيم أو التزام او نشاط اجتماعي، كما تعتبر التنمية كذلك حقا إنسانيا، ومن دونه فإن حقوق الانسان الأخرى تصبح صعبة التحقيق³.

كما نجد أن المادة السادسة من إعلان الحق في التنمية تتحدث عن ضرورة الاحترام العالمي لحقوق الانسان مبينة في نفس الوقت الصلة القائمة بين حقوق الانسان والحق في التنمية.

¹ برنامج الامم المتحدة الاتمائي، تقرير للتنمية البشرية لعام 1997، نيويورك، الامم المتحدة، 1997، ص 13.

² المادة 06 من إعلان الحق والتنمية، لعام 1986، مصدر سبق ذكره.

³ نور الدين عبد الرزاق، الحق في التنمية في ظل احكام القانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في الحقوق، نخصص القانون الدولي لحقوق الانسان، كلية الحقوق، جامعة المدينة، الجزائر، 2014/2015، ص 26.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

وترجع أصول هذه العلاقة في الأساس إلى الإشارة الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان في ذكر عبارة - التحرر من العوز- كما هو موضح في ديباجة الإعلان، كما توجد أصول هذه العلاقة في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اذ تعترف ضمناً بالتربط بين حقوق الانسان والتنمية، وذلك عندما تم الربط المباشر بين تقدم حقوق الانسان وسياسات الحكومات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقديم برامج التعاون الاقتصادي والتكنولوجية الدولية، كما تم ذكر هذا الترابط أكثر وضوحاً في إعلان طهران، وإعلان التقدم الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، وكذا القرارات الصادرة عن لجنة حقوق الانسان¹.

وعليه يمكن استخلاص جملة من المعاني المشتركة بين إعلان الحق في التنمية وبين إعلان الامم المتحدة لحقوق الانسان كونهما يركزان على الجانب الدولي في تعزيز وتدعيم حقوق الانسان وحياته الاساسية، والتمتع بثمار التنمية بين كافة الناس وكافة الشعوب، مع مراعاة أهمية هذا العامل في التعاون بين الدول من أجل ضمان تنمية حقيقية².

إن الحق في التنمية يندمج مع بقية الحقوق والحريات ولا يمكن انفصام أحدهما عن الآخر بإعتبار ان التنمية ذات جوانب متعددة ولا يمكن قصر الحق في التنمية على حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن لا بد ان يشمل الحقوق المدنية وحتى السياسية³.

¹ ابراهيم أحمد خليفة، دور الامم المتحدة في تنمية الشعوب الافريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص25.

² نور الدين عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 28.

³ ابو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص 414 .

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

ويبقى تفعيل الدور الدولي من قبل الدولة لإزالة العقبات التي تقف في وجه التنمية، والربط بين الحقوق جميعها بما فيها الحق في التنمية، ويكمن ذلك في حقيقة التصدي ومواجهة الاعتداء والتمييز، وفي ذلك تشير مقدمة الاعلان الخاص بالجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 1986 "تضع الامم المتحدة في اعتبارها الالتزام الواقع على الدول بموجب الميثاق بتعزيز الاحترام ومراعاة الاعلانات العالمية لحقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع دون تمييز من أي نوع، كالتمييز بين العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو غير ذلك..."¹.

ومن خلال هذا النص نستنتج الالتزامات التي فرضها ميثاق الامم المتحدة على عاتق الدول الأعضاء فيما يتعلق بحقوق الانسان وحرياته الاساسية وقد وردت تلك الالتزامات مباشرة وبصفة غير مباشرة في الميثاق في عدة مواضع ابتداء من مقدمته، وبمعنى آخر فإن الحق في التنمية يجب ان يتمتع به الانسان كفرد والجماعات داخل الشعب الواحد، ويجب أن ترقى كل شعوب العالم فيما يتعلق بجوانب الخطط التنموية العالمية، فلا يجوز حرمان شعب منها، مثلما لا يجوز حرمان أفراد أو مجموعة داخل شعب واحد أيضاً، مما يتطلب من المجموعة الدولية الإسهام في ايجاد ظروف مواتية لتنمية عموم الناس في سائر المعمورة.²

بالإضافة الى قضية التمييز وأثرها على التنمية اهتمت الأمم المتحدة بقضية الإنتهاكات وعلى رأسها الإستعمار واستغلال الشعوب باعتبارها العوامل الاساسية للتخلف وتعطيل التنمية، وعليه فان

¹ عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 150.

² نور الدين عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الجمعية العامة للأمم المتحدة تدعو: إلى القضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الانسان الخاصة بالشعوب والافراد المتأثرين بالحالات الناشئة عن الاستعمار، والاستعمار في فحوه الجديد...¹.

وتبعاً لهذا الاساس يبقى أعمال مضمون الحق في التنمية هو محاربة جل مصادر التخلف الذي يأتي على راسه الاستعمار والاستغلال واثارهما مما يلقي بمسؤولية دولية كبيرة على الدول الكبرى المتسببة في هذه الانتهاكات لكي تسهم في علاج ما تسببت فيه من تخلف ومعاناة، وذلك عن طريق مختلف انواع المساعدات التي يمكن ان تقدمها الى تلك الدول المتخلفة لإنجاح خطط التنمية فيها².

وما يمكن استخلاصه هو ان الحق في التنمية اصبح يحتل اهمية كبيرة، لا سيما في زمن التغيرات الكونية الكبيرة والعولمة، وان ما ينتج من تغيرات هيكلية واقتصادية واجتماعية وثقافية في دول العالم ينطوي على تأثيرات كبيرة على التمتع بحقوق الانسان جميعها، فالتنمية هي نتيجة وسبب في التعاطي مع حقوق الانسان وهذا هو معنى التكامل، حيث انها تشكل البيئة الصحيحة لاحترام حقوق الانسان بمختلف اشكالها وهي نتيجة لها، وذلك بالنظر الى حالة التنمية التي تعني في فحواها احترام حقوق الانسان وحياته الأساسية وكذا تعزيز مبدأ سيادة القانون وإشراك المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية في أي بلد³.

¹ عبد الرزاق مقري، المرجع نفسه، ص 150.

² محمد حسن دخليل، مرجع سبق ذكره، ص 69.

³ محمد الامين مصطفى بديرينة، الحق في التنمية ما بين الاعلانات والتطبيقات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 62.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

المطلب الثالث: أبعاد التنمية في القانون الدولي

لقد جاء في نص المادة الأولى من إعلان الحق في التنمية في فقرتها الأولى مايلي: "الحق في التنمية حق من حقوق الانسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل انسان ولجميع الشعوب المشاركة والاسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها أعمال جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية إعمالا تاما".

ومن خلال نص هذه الفقرة يتجلى لنا ان للتنمية أبعاد أساسية مترسخة في المواثيق الدولية لحقوق

الانسان وهي تتمثل في:¹

البعد الاقتصادي: وينصرف البعد الاقتصادي في عملية التنمية الى حسن اختيار وتوظيف الموارد الطبيعية، ويتطلب ذلك ضرورة تنمية وتعظيم الموارد الاقتصادية للدولة، بهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب ومعقول وذلك من أجل تحقيق مستوى اقتصادي يؤدي الى الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم، ويعتبر البعد الاقتصادي ركنا أساسيا في عملية التنمية ومن خلاله تتحقق كل الأبعاد الأخرى.²

ويعتبر البعد الاقتصادي كونه تلك السياسات التي تضعها الدولة لعلاج مشكلات الفقر والتخلف، وتزويد بها من معدلات الرفاه الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي، وذلك من خلال رفع مستوى الدخل للأفراد، بغية اشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات المادية، وفق اجراءات الاصلاح وسيطرة الدولة

¹ نور الدين عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 73.

² رياض صالح أبو العطا، الحقوق الجماعية في ضوء القانون الدولي العام، دون طبعة، دار الجامعة الحديثة، مصر، 2009، ص 143.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

على مواردها الطبيعية، وتأمين المشاريع الكبرى، وضمان حد أدنى من الاجور وتوفير خدمات الصحة والتعليم¹.

ولا يتحقق البعد الاقتصادي للتنمية إلا من خلال تشجيع التعاون الدولي من اجل التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وتحقيق مبدأ المساواة، وتقرير المصير، وتوفير المساعدات وتقديم المساعدات والقروض بالشكل العادل وكذا زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية².

البعد الاجتماعي للتنمية: ان البعد الاجتماعي للتنمية يظهر في التركيز على تطوير التفاعلات الاجتماعية بين مكونات واطراف المجتمع من افراد والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية الاخرى وهذا يقوم على اساس قيم انسانية واجتماعية تتمثل في العادات والتقاليد التي تشكل الدعائم الاساسية للمجتمع³.

والبعد الاجتماعي لعملية التنمية له عدة صور تتمثل في:

- تحقيق التوافق الاجتماعي لدى افراد المجتمع بما يؤدي الى اشباع الحاجات البيولوجية والنفسية والاجتماعية؛

- الوصول بالانسان الى حد ادنى من مستوى المعيشة لا ينبغي ان ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة؛

1 سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، دراسات ومفهوم شامل، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2015، ص61.

² Everett E.HAGEN, Economie du développement, editions Economica, 3eme édition, paris, France, 1982, p371

³ نور الدين عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص 74.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

- توفير التعليم والصحة والسكن والعمل المناسب لقدرات الانسان وكذلك الامن، والتأمين الاجتماعي،

والقضاء على الاستغلال وعدم التكافؤ في الفرص، وكل اشكال التمييز الاجتماعي؛

- الحفاظ على كرامة الانسان باعتباره خليفة الله فوق الأرض وتحقيق العدالة؛

ويعتبر إعلان الامم المتحدة حول الإنماء والتقدم في الميدان الاجتماعي أن: "الإنماء الاجتماعي

يقتضي ان يكفل لكل انسان حق العمل وحرية اختيار العمل ويتحقق ذلك بإشراك جميع افراد المجتمع

في العمل المنتج والمفيد اجتماعيا، والقيام بإنشاء أشكال لملكية الارض ووسائل الانتاج مراعاة في ذلك

احترام حقوق الانسان ومبدأ العدالة"¹.

والتقدم والانماء في المجال الاجتماعي يجب أن يكون محل الاهتمام المشترك للمجتمع الدولي

كذلك، ويجب توفير الجهد الكافي والمتضافر مع الجهود القومية المبذولة في رفع المستوى المعيشي

للسكان، والملاحظ على البعد الاجتماعي للتنمية أنه ذو موضوع متشعب ومرتبط بالجوانب الاقتصادية

والسياسية والثقافية، والسبيل إلى تفعيلها هو ما يتجلى من خلال البعد الاجتماعي الذي يتم من خلال

استعمال كل الوسائل الفعالة القادرة على تحقيق التنمية سواء كانت وسائل مباشرة أوغير مباشرة .

البعد السياسي للتنمية: إن مفهوم التنمية انتقل إلى ميدان السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث

ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان الغير أوربية إتجاه الديمقراطية².

¹ المادة 06 من اعلان الامم المتحدة حول التقدم والانماء في المجال الاجتماعي لعام 1969.

² عقون محسن، ماهية التنمية وابعادها، مجلة الحقيقة، العدد الاول، جامعة أدرار، دار الهدى للطباعة والتشروالتوزيع ،

2002، ص 239.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

وإن البعد السياسي للتنمية يتجلى في إعداد فئات وبناء المجتمع وبشكل مستمر للعمل على تحسين أوضاعهم والوعي بحقوقهم الخاصة من منطلقات عقلانية رشيدة وليس من منطلق انتماءاتهم العرقية أو الطبقية أو علاقاتهم الخاصة، ومن هنا وفي ظل التنمية السياسية، فإنه من المتصور أن تظهر جماعات جديدة وطبقات جديدة تشارك بشكل فعال في العملية السياسية¹.

كما يسعى البعد السياسي للتنمية إلى مشاركة جميع السكان في مختلف مراحل الاختيارات السياسية، مما يتطلب نظام حكم رشيد وجيد يقوم على أساس المسؤولية والمحاسبة والمشاركة والشفافية وسيادة القانون، مما يفسح الطريق أمام مشاركة الجميع في عمليات التنمية والاستفادة من عائداتها وإدماج المعلومات المهمشة في المجال السياسي².

كما يسعى البعد السياسي للتنمية كذلك إلى:

- العمل على تحقيق سلطة مركزية قوية تتمكن من السيطرة على المجتمع والجماعات القائمة فيه؛
- تحقيق ولاء سياسي مشترك لهذه السلطة المركزية أو سلطة الدولة بحيث يتخطى هذا الولاء الاختلافات العرقية والمهنية والطبيعية داخل المجتمع؛
- العمل على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين بحيث يكون لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات بغض النظر عن الأصول والانتماءات العرقية؛

¹ نصر محمد عارف، مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، عدد جوان 2008، القاهرة، مصر.

² أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية،

مصر، 2000، ص142.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

- دعم وتحفيز عمليات المشاركة الشعبية في صنع القرار، وإتاحة الفرصة لهذه المشاركة من خلال التنظيمات القائمة؛

- تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل السياسي داخل المجتمع، وذلك من خلال توفير حد أدنى من القيم العامة المتفق عليها بين أعضاء المجتمع؛

- تنمية المؤسسات الاجتماعية والسياسية والثقافية وممارسة الحكم من خلالها، وهذا ما يعطي التوازن الاجتماعي ويمنع استثثار فرد أو جماعة معينة بالسلطة داخل المجتمع؛

- قيام الدولة بوظائفها المركزية الرئيسية بكفاءات عالية مثل العمل على تحقيق الأمن داخل وخارج المجتمع، ومواجهة المشكلات المطروحة وكذا الاهتمام بالمستوى المعيشي للأفراد والعمل على تحسينه؛

البعد الثقافي للتنمية: إن أهداف التنمية هي العمل على تغيير المجتمع إلى الأفضل، وإن هذا الهدف لن يتحقق بدون وجود طبقات مثقفة ثقافة سليمة وحقيقية¹.

ولذا فإن التنمية ومن خلال بعدها الثقافي تسعى إلى رفع المستوى الثقافي للمجتمع، فالثقافة تقوم بدور هام في تكييف السلوك الإنساني إذ تجعل الناس يعرفون أنفسهم ويحيطون بتجارب غيرهم، والثقافة تجعل الإنسان واعي بمفهوم الحرية والواقع المعاصر، فالثقافة هي الصورة التي تحدد ملامح

¹ رياض صالح أبو العطا، مرجع سبق ذكره، ص 143.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

شخصية الدولة وتعمل على ضبط اتجاهات سيرها ورسم اهدافها، وهي مصدر للمعالم من عقائد ومبادئ ونظم الى جانب مسيرتها التاريخية والمعرفية¹.

وان الثقافة تعمل على زيادة تطلعات الأفراد وتوجيههم إلى اشباع رغبات الاستهلاك المتزايدة للفرد والاسر، وما يرتبط به من الطلب على الخدمات المحققة لهذا الاشباع، وهي تعمل على رفع المستوى الثقافي لافراد المجتمع، والحصول على المستوى الاجتماعي المرموق وشهادات تعليمية لممارسة العمل واكتساب الدخل والمكانة من خلال العمل والانجاز والاستهلاك عن طريق المعرفة والوعي والانتاجية والالتزام باتباع الوسائل اللازمة لتحقيق الاهداف والمهام المطلوبة خاصة في الميدان والجانب الثقافي، والمساهمة في مواجهة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية².

ولقد أصبحت أهمية التنمية الثقافية ضرورة وشرط في العمليات التنموية بكامل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتفكير اليوم في موضوع التنمية يعطي أولوية للتنمية الثقافية، فالتنمية الاقتصادية اليوم على سبيل المثال تعتمد أكثر على الفكر والعمل الفكري وتستغني عن العمل اليدوي، ولذلك فقد أصبح من الضروري على الاشخاص الحصول على قدر من المستوى من اجل مساهمته في التنمية الاقتصادية؛ وكذلك معرفة ثقافات الشعوب ودراستها يلعب دور هام في قبول أو رفض مشاريع التنمية، فإن ما يتقبله مجتمع معين لا يتحقق ولا يحضى بالقبول في مجتمع اخر³.

ومنه فان البعد الثقافي للتنمية يتجلى من خلال الجهود المبذولة من طرف المنظمات الدولية الناشطة في هذا المجال، كمنظمة اليونيسكو التي أقرت بأنه من أسباب فشل التجارب والجهود المبذولة

¹ نور الدين عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 79.

² عقون محسن، مرجع سبق ذكره، ص 244.

³ محمد حسن دخليل، مرجع سبق ذكره، ص 344.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

في مجال التنمية في بعض الاقطار يكمن في عدم الاهتمام بما فيه الكفاية بالثقافات الوطنية المحلية لتلك المجتمعات، وفي هذا الشأن صدر إعلان خاص بمبادئ التعاون الدولي في عام 1966 وقد أقر مجموعة من المبادئ من بينها¹:

- كل شعب له الحق وعليه واجب التنمية؛

- لكل ثقافة قيم وكرامة لا بد المحافظة عليها؛

- إن كل الثقافات البشرية تعتبر جزء من التراث الانساني المشارك؛

- ضرورة إحترام التعاون الدولي الميزة الذاتية للمجتمعات؛

- ضرورة ان يهدف التعاون الثقافي إلى نشر المعارف وإنماء الثقافة وكذا تنمية العلاقات السلمية والصداقة بين الشعوب والسماح لكل انسان بالاطلاع على المعرفة والاداب لكل الشعوب مع ضرورة تحسين الظروف المعيشية المعنوية للانسان ووجوده المادي؛

البعد البشري للتنمية: إن البعد البشري والانساني للتنمية ظهر مع التطورات التي عرفها القانون الدولي، وهو بمثابة بعد من الأبعاد الحديثة التي نص عليها اعلان الحق في التنمية عام 1986 من خلال مادته الثانية²، كذلك أولت لها الامم المتحدة إهتماما خاصا منذ عام 1990 كما تبني برنامج

¹ أحسن عميروش، الوكالات الدولية المتخصصة ذات الطابع الاجتماعي ودورها في حماية حقوق الانسان، دار هومة، الجزائر، 2011.

² نص المادة الثانية من الاعلان الحق في التنمية لعام 1986: "الانسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي ان يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منها..".

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الامم المتحدة مضمونها وتبسيطها، كما توالت تقارير التنمية البشرية الاهتمام بها وتناولها منذ تقريرها الصادر عام 1993.

ويقصد بالبعد البشري للتنمية تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الامن واحترام حقوق الانسان، ويهتم البعد البشري ببناء مجتمع متماسكا من خلال بناء القدرات المجتمعية للأفراد بما يجعلهم قادرين ومستعدين للعطاء، وهنا تظهر فكرة التنمية كدعامة اساسية في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تظلم المرأة والهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء¹.

وبما ان التنمية البشرية محورها الانسان فهي تهدف من خلال بعدها الانساني الى رفع مستوى حياة الفرد الى الحد اللائق كونه عضو فاعلا في المجتمع وهذا من خلال تحقيق العناصر الآتية :

- **تثبيت النمو الديمغرافي:** حيث ان تثبيت النمو المتزايد يؤدي الى خفض درجة الضغط الحاد على الموارد الطبيعية المحدودة وعلى امكانية الدول وقدرتها على توفير الخدمات اللازمة لجميع السكان وتحقيق تنمية مستدامة؛

- **أهمية التوزيع السكاني:** حيث يلعب دورا هاما في عمليات التنمية لأن تطور المدن الكبرى سوف يكون له عواقب ضخمة، لذلك وجب الاهتمام بالتنمية الريفية لنجاح خطط واساليب التنمية؛

- **الصحة والتعليم:** ان التنمية البشرية تتفاعل مع الابعاد الاخرى للتنمية، والصحة تعتبر احد أهم مبادئ التنمية التي تعمل على تحقيق الرعاية والمتابعة للأفراد وحفظهم من الامراض المعدية وحمايتهم

¹ محمد بابكر، تقييم الاهداف الانمائية للالفية الثالثة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر - في ظل الاصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009، ص86.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

من الاخطار التي تعترض صحتهم وسلامتهم الجسدية؛ والتعليم كذلك يعتبر من اهم المتطلبات الرئيسية وهو ذو علاقة بمدى تقدم اي دولة أو مجتمع اجتماعيا واقتصاديا؛

- إيجاد شبكات أمان إجتماعي:وهي نوع اساسي من انواع الحماية الاجتماعية اذ أنها توجه إلى الفئات المهمشة والمعرضة للانكشاف وهي تعمل على مواجهة مشكلات الفقر والتفكك الاجتماعي والامية والجهل والمرض والانحرافات والخروج عن القانون¹؛

البعد البيئي للتنمية: ان الاهتمامات الدولية بالبيئة وضرورة الحفاظ عليها وحمايتها من كل الانتهاكات والمخاطر التي اواجهها، اثبت انه هناك رابطا وثيقا بين البيئة والتنمية، ولقد ازداد واكتمل الاهتمام الدولي بالبيئة في قمة الارض التي عقدت في ريو دي جانيرو عام 1992 بالبرازيل، اذ ان المؤتمر سمي بمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولقد اكدت التوصيات التي خرج بها المؤتمر على وجود الصلة الوثيقة بين التنمية والبيئة وكذا اعتماد كل منها على الاخر، فقد ربط الخبراء خلال الربع الاخير من القرن العشرين بين تدهور البيئة وقلة أو إنعدام الاهتمام بها وبين تراجع وتأخر التنمية في الدول النامية، كما لوحظ ان الدولة التي تعاني ضعفا شديدا في الاهتمام البيئي وتتأخر في معالجة التلوث والنفايات المختلفة تعاني في الوقت نفسه تخلفا وفقرا وتخفض فيها معدلات التنمية وتتنزاد المشكلات الاقتصادية فيها².

وان الاهتمام بالبيئة على المستوى الدولي اصبح ركنا اساسيا للتنمية، حيث ان هذا الترابط بين البيئة والتنمية اتخذ بعدا كونيا مما ادى الى اطلاق مفهوم التنمية المستدامة، والذي ينجلي في كونها العملية

¹ نور الدين عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص 85.

² المرجع نفسه، ص 86.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

التي من خلالها يتم سد الحاجيات الضرورية للعيش للأجيال الحالية مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات ومتطلبات الأجيال القادمة¹.

ولقد عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التنمية المستدامة في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية عام 1992 على أنها عملية تسعى إلى صيانة السياسات الاقتصادية والضريبية والتجارية والزراعية والطاقوية والصناعية بغرض إقامة تنمية مستدامة اقتصاديا واجتماعيا واكولوجيا².

والمجتمع الدولي اتفق على أن ما يحقق التنمية المستدامة هو ذلك الترابط بين البيئة والتنمية وكذلك الشمولية والانصاف في عمليات التنمية في حد ذاتها؛ وتأكيدا على أهمية هذا الترابط فقد أشار اعلان ري ودي جانيرو 1992 الى مجموعة من المبادئ والتي نذكر منها³:

- ضرورة إهتمام البشر بالتنمية المستدامة، ويحق لهم الحياة في ظروف صحية ومنتجة وفي توازن مع البيئة؛

- يجب إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل الوفاء بشكل منصف وذلك من أجل ضمان حاجيات الأجيال الحالية والأجيال المقبلة معا؛

- يجب أن تكون حماية البيئة جزء لا يتجزء من عملية التنمية ولا يمكن عزلها عنها؛

¹ قادري محمد الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 73.

² محمد فائز بوشدوب، التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ص 32.

³ المرجع نفسه، ص 56.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

- ضرورة منح الأولوية لحالات البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة، لا سيما البلدان الأقل نمواً، والضعيفة بيئياً، كما ينبغي ان تراعي الاجراءات الدولية المتخذة في ميادين البيئة والتنمية مصالح جميع الدول؛

- ينبغي أن تعمل كافة الدول على الحد من أنماط الاستهلاك والانتاج الغير المستدامة والعمل على إزالتها مع تشجيع السياسات الديمغرافية الملائمة وذلك من أجل الإرتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب والوصول الى تنمية مستدامة؛

وما يمكن استنتاجه مما سبق هو أن التنمية المستدامة تهدف الى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية وذلك من خلال انظمة تتمثل في؛ النظام الحيوي للموارد والذي يكمن في القدرة على التكيف مع المتغيرات الانتاجية البيولوجية للموارد لعملية التصنيع والانتاج لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة وغير جائرة؛ وكذا النظام الاجتماعي الذي يعنى بتوفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع؛ وكذلك النظام الاقتصادي الذي يعنى القدرة على تحقيق التوازن بين الاستهلاك والانتاج¹.

وبما ان التنمية تعني ضرورة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية افضل استخدام، لذا كان من الضروري ألا يكون ذلك على حساب إجهاض البيئة، بل لابد من تحقيق التنمية وفي نفس الوقت حماية البيئة، وذلك وفقاً لتسيير متوازن لعمليات التنمية بأبعادها المختلفة والحفاظ على الموارد والانظمة البيئية².

¹ مأمون احمد محمد النور، التنمية المستدامة، مجلة الامن والحياة، العدد 361، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، 2012.

² نور الدين عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 87.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

وبغية تحقيق البعد البيئي للتنمية لا تزال الحكومات والوكالات الدولية توصي باتباع سياسات استراتيجية مختلفة لإدماج الاعتبارات والاهداف في الخطط الانمائية، وهذه السياسات تغطي نطاقا واسعا يتراوح بين التركيز على الاعتبارات البيئية وادماجها في العملية الانمائية، وتلك التي تعالج مسائل اجتماعية واقتصادية، كما أكد مؤتمر ريو بشأن البيئة والتنمية على عمق الصلة بين الاخفاق التنموي في العالم والتدهور البيئي العالمي، وأنه من الضروري ان تسيير البيئة والتنمية جنبا الى جنب، وأن لا تتم التنمية الاقتصادية الوطنية على حساب البيئة العالمية، ولا ينبغي ان تكون اجراءات وعمليات الحفاظ على البيئة تشكل عائق امام عمليات التنمية¹.

وانه وبالرغم من العمل على إدراج موضوع حماية البيئة في أجندات واهتمامات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الندوات والمؤتمرات الدولية إلا أنه معظم الاستجابات لها بقيت ذات شكل مؤسسي في سيايات الحكومات ووكالات التنمية ونظم التخطيط، حيث لا تولي إلا بلدان قليلة اهتماما للاعتبارات البيئية عند وضع سياستها أو خطط تنميتها، كما ان دولا كثيرة تنقصها الموارد المالية أو التقنية أو حتى الإرادة السياسية وكذا الدعم التشريعي أو المؤسسي أو الجماهيري الكافي لتناول المشاكل البيئية.

¹ محمد فائز بوشدود، مرجع سبق ذكره، ص 03.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للعالم الثالث وواقع التنمية لمختلف دوله

تلعب دول العالم الثالث دورا هاما في العلاقات الدولية بصفة عامة وفي مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة خاصة، فهي دول تتمتع بالتنوع والتوزيع عبر مختلف أرجاء العالم هذا ما يجعلها صاحبة الدور الرئيسي في استقبالها لمختلف السلع والمنتجات التي تنتجها الدول المتقدمة، كما أن هذه الدول لها صفات ومميزات خاصة بها قديما وحديثا، فهي عانت في معظمها من ويلات الاستعمار وظلم في العلاقات الدولية ومازالت تعاني حديثا أمام تحديات مختلفة أهمها تلبية حاجيات ومطالب شعوبها الراغبة والطامحة إلى الازدهار والرقى ورفع وتحسين مستويات العيش والرفاه، وتحسين واقع التنمية وتطويره لذلك سوف نعمل في هذا الفصل على تقديم دراسة تحليلية لدول العالم الثالث في مبحث أول ثم التطرق إلى دراسة واقع التنمية فيها في مبحث ثاني.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لدول العالم الثالث

من خلال هذا المبحث سوف نحاول إعطاء مفهوم لدول العالم الثالث وأهم التصنيفات المنوط به، ثم الانتقال إلى الخصائص الرئيسية للدول النامية، ثم إعطاء تحديد لمجموعات الدول النامية بالتركيز على مستويات ومؤشرات التنمية.

المطلب الأول: مفهوم وتصنيف دول العالم الثالث

الفرع الأول: مفهوم الدول النامية (العالم الثالث)

حسب المعجم الاقتصادي، البلدان النامية هي الدول التي لا يفي فيها الإنتاج الإجمالي المحلي والدخل الفردي، لتوليد المدخرات اللازمة للشروع في برنامج استثماري، زراعي وصناعي واسع، وتتميز

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

هذه الدول بشكل عام ونموذجي بوجود قطاع أولي واسع (زراعي عادة) تعيش فيه غالبية السكان في مستوى الكفاف أو تقترب منه، فلا تنتج إلا بالكاد ما يفي باحتياجاتها المباشرة، ومن ثمة لاستطيع توفير الإنتاج اللازم لدعم مجتمع مدني صناعي واسع¹.

ولقد أطلق على هذه البلدان تسميات عديدة مثل البلدان النامية، البلدان السائرة في طريق النمو، البلدان الفقيرة، البلدان المتخلفة، بلدان العالم الثالث... إلخ، وتعتبر التسمية الأخيرة الأكثر شيوعا واستعمالا، وفيما يلي عرض لأهم هذه التسميات:

حينما بدأ الفكر الكلاسيكي في دراسة مشكلة النمو للدول المتخلفة أطلق على هذه المجموعة من الدول اصطلاح، الدول المتأخرة، والتي عرفت بأنها تلك الدول التي لم تصل بعد إلى مستوى مرتفع من التقدم التقني والاقتصادي، أو هي تلك الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم التكنولوجي والاقتصادي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها².

إلا أن هذا التعريف لا يكفي لإيضاح الأسباب والأبعاد الحقيقية لمشكلة التخلف في هذه البلدان، إضافة إلى عدم قبول مصطلح "التأخر" من طرف الكثيرين، لذلك تم استبدال هذا الاصطلاح بأخر وهو تسمية الدول المتخلفة³.

¹ عماد معوشي، تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم، علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدينة، الجزائر السنة الجامعية 2014-2015 ص 131.

² عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر، ص ص 29-30.

³ عبد اللطيف مصيطفي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

وعرفت هذه الدول بأنها الدول التي ينخفض فيها الدخل الفردي عن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة، وبالتالي فإن هذا التعريف يضمن تواجد إمكانيات النمو بهذه البلدان متى تم الاستغلال الكامل للموارد المتاحة بها، ولقي مصطلح "التخلف" اعتراضاً أيضاً لأنه لا يفرق بين الركود والنمو من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يعطي انطباعاً بسيادة الركود في هذه المجتمعات وهو ما لا يتفق والحقيقة الفعلية، ولذلك أستخدم مصطلح الدول المتخلفة باصطلاح آخر ألا وهو "الدول النامية" تفادياً للخلط بين الركود والنم، ورغم أن اصطلاح الدول النامية لقي قبولاً واسعاً إلا أنه يؤخذ عليه أن "النمو" لا يقتصر على الدول المتخلفة بل هو مصطلح عام يشمل الدول المتقدمة أيضاً، وبالتالي فإن هذه التسمية المتداولة لا تعبر عن الحالة الحقيقية لهذه الدول.

ومنه ظهرت تسمية الدول الأقل تقدماً، وهي تسمية تقابل تسمية الدول المتطورة بالدول الأكثر تقدماً، وهي تحمل في طياتها نسبية التقدم ولكن يؤخذ عليها نفس المأخذ السابق وهو أنها توحي أن دول العالم تعيش درجات متفاوتة من التقدم، في حين أن واقع الحال يبين أن الكثير من الدول تعيش حالة جمود أو تقهقر.

ومن ذلك ظهر اسم أو مصطلح الدول الفقيرة وهي مقابل للدول الغنية، ورغم أن هذا الاصطلاح يتميز بالحياد بسبب تركيزه على الجوانب الاقتصادية المادية، إلا أنه منتقد بسبب أنه توجد بلدان نامية كثيرة غنية بالموارد الطبيعية كالدول النفطية مثلاً¹.

¹ عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص 270.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

لذلك ظهرت تسمية دول العالم الثالث، وظهرت هذه التسمية منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي وأصبح يستخدم هذا الإسم على نطاق واسع وخاصة في الأوساط الدولية قصد تمييز دول العالم الأول (الدول الصناعية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية)، ودول العالم الثاني (الاتحاد السوفياتي، دول أمريكا الجنوبية، ودول أوروبا الشرقية) والدول الأخرى المتبقية فهي تنتمي إلى العالم الثالث.¹

ويعتبر مصطلح دول العالم الثالث مصطلحا ذو طابع سياسي محض، ويعتبر المفكر الفرنسي؛ ألفريد سوفي هو أول من أطلق هذه التسمية وكان ذلك في شهر أوت 1952، حيث كان يشير إلى الدول التي رفضت الانتماء إلى أي من القطبين، الغربي والسوفياتي، وتجسد ذلك في قمة باندونغ عام 1952 التي اعتبرت كمحاولة حازمة لجمع دول العالم الثالث في وحدة سياسية من خلال تأكيد زعماء هذه الدول أنذاك على البقاء خارج النزاع الدائر بين الشرق والغرب، غير أن الصبغة السياسية قد تلاشت بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط القطب السوفياتي حيث أثبت التطور التاريخي استحالة هذه العزلة، وبالرغم من ذلك ظل مصطلح العالم الثالث مستعملا ليميز مجموعة من الدول شملت ثلاثة أرباع البشرية في أواخر الخمسينيات وهي تشكل أربع أخماس العالم اليوم²، وتتميز بخصائص سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة، أهمها الماضي المشترك حيث خضعت أغليبتها للاستعمار وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى الحالة الاجتماعية المتدهورة حيث تعاني شعوبها من الفقر ونقص التعليم والرعاية الصحية وسوء التغذية.

¹ عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص، التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2006-2007، ص 183.

² عبد اللطيف مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

كما أن هناك تسميات أخرى متداولة منها "دول المحيط" وهي بالمقابل لدول المركز أي الدول "المتقدمة" ويشير هذا الاصطلاح بالأساس إلى أن التخلف يرجع إلى علاقات التبادل الغير العادل التي تتم بين المركز والمحيط، والتي تركز تبعية المحيط للمركز دائما.

وكذلك تسمية دول الجنوب، وذلك بالمقابل لدول الشمال وهذه التسمية تستند على التصنيف الجغرافي للدول، ولقد ظهرت لأول مرة في مؤتمر باريس للطاقة عام 1975.

ورغم تعدد الاصطلاحات والتسميات التي أطلقت على هذه البلدان فإن استخدام أي منها تحكمه عوامل قد تكون سياسية أو اجتماعية أو نفسية مختلفة، وفي الحقيقة لا يوجد فرق جوهري لمداول كل منها على الإطلاق، وبالتالي فإن استخدام أي من هذه المصطلحات مقبولا طالما أن هناك اتفاق على مضمون الاصطلاح¹.

الفرع الثاني: تصنيف دول العالم الثالث

1- تصنيف دول العالم الثالث حسب معايير الهيئات الدولية

أ- تصنيف البنك العالمي للدول النامية: يصنف البنك العالمي دول العالم إستنادا إلى معيار نصيب

الفرد من إجمالي الدخل القومي عام 2008 وهو يميز ثلاث مجموعات من الدول².

- الدول ذات الدخل الفردي المنخفض، أقل من 975 دولار؛
- الدول ذات الدخل الفردي المتوسط بين 976 و 11905 دولار وهي تضم شريحتين من الدول؛

¹ عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية ، مرجع سبق ذكره ، ص 271.

² Banque mondiale, classification des pays, site : <http://donnees.Banquemondiale.org/a.propos/classification-pays>, consulté le M25/12/2015.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

- الشريحة الاولى ذات الدخل المتوسط الادنى: ويتراوح فيها الدخل الفردي بين 776 و3855 دولار؛

- الشريحة الثانية ذات الدخل المتوسط الاعلى: ويتراوح فيها الدخل الفردي بين 3856 و11905 دولار؛

• الدول ذات الدخل الفردي المرتفع: ألى من 11906 دولار وهي تضم الدول الصناعية وهي أغلبية دول OCDE (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)؛

إلا أن تصنيف الدول إستنادا إلى معيار الدخل الفردي لقي معارضة من طرف الباحثين بالنظر لعدة أسباب ولعل أهمها:¹

- ان ظاهرة الاستهلاك الذاتي المعروفة بصفة كبيرة في القطاع الزراعي لا تؤخذ في الحسبان، أو تحتسب بصفة تقريبية فقط من طرف المحاسبة الوطنية للبلد، وهو ما يعيق التقدير الحقيقي للدخل الفردي؛

- إهمال القطاع الغير الرسمي الذي يقدم دخولا معتبرة ولا تؤخذ في الحسبان عند تقدير الدخل الفردي؛

- يمكن أن تبلغ بعض الدول النامية دخولا فردية عالية نتيجة التضخم العالي، ودون أن تعرف مستويات تنميتها الداخلية أي تغيير، ومثالها الدول النامية المصدرة للبترول ذات العدد السكاني القليل؛

¹ عبد اللطيف مصطفى، وعبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص 272.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

- يتجاهل هذا التقسيم طبيعة الهياكل الاقتصادية للبلد، وشكل منحى توزيع الدخل الوطني بين

أفراده، فإرتفاع الدخل في دول الخليج مثلا لا يمس فئة كبيرة من أفراد مجتمع هذه الدول؛

ب - تصنيف الأمم المتحدة لدول العالم الثالث: ميزت الأمم المتحدة بين مجموعتين من الدول :

• الدول الأقل تقدما (PMA) وتضم 49 دولة، وتتميز ب:

- ضعف الدخل الفردي ؛

- تأخر التنمية البشرية، سوء التغذية، وسوء أو إنعدام الخدمات الصحية و التعليمية؛

- ضعف حصة الصناعة؛

- زراعة تقليدية متأخرة؛

- كما أنها تعتبر هامشية في التبادلات العالمية بسبب عزلتها الناشئة عن سوء إرتباطها

بالعالم الخارجي أو غياب واجهات بحرية، وبعضها قطعت علاقتها الخارجية بدافع النزاعات

الطويلة، ومنه فإن الدول الأقل تقدما تتواجد في المناطق الميتة من العالم وهي بعيدة عن

العلاقات الدولية؛

لذلك يفهم أن الأمم المتحدة إستعملت مفهوم " الدول الأقل تقدما من أجل تمييز الدول الأكثر

فقرا في الكون، وبالتالي نوع من العالم الثالث داخل العالم الثالث"¹.

وتنظم الدول الأكثر فقرا أعداد كبيرة من دول جنوب إفريقيا الصحراء كالموزنبيق، ودولا من آسيا،

وتوجد دولة واحدة في أمريكا اللاتينية وهي هايتي؛ حيث تمثل 10% من سكان العالم .

¹ FREDERIC Teulon, croissance, crises et développement, presse universitaire de France, 5'eme édition, 1998, p 215.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

- الدول المصنعة حديثا (npi) تضم 15 دولة موزعة كالتالي؛ خمسة دول في أمريكا اللاتينية، سبعة دول في جنوب شرق آسيا، دولة واحدة في إفريقيا وهي دولة جنوب إفريقيا، دولتان في أوروبا وهما البرتغال واليونان، وتتميز هذه المجموعة من الدول ب:

- وجود قاعدة صناعية؛

- صادرات متنوعة ونمو إقتصادي قوي؛

- ارتفاع الدخل الفردي؛

- تزايد تعداد السكان داخل المدن؛

- تناقص في معدلات الفقر المطلق؛

- مستوى مرتفع نسبيا في جانب الصحة والتعليم؛

- إستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لا سيما إستثمارات الشركات متعددة الجنسيات؛

2- تصنيفات أخرى لدول العالم الثالث

أ- تصنيف الدول إلى ثلاث عوالم: عرفت مرحلة الثمانينات شيوع إستعمال تسمية العالم الثالث

" tiers monde " وإطلاقها على مجموعة الدول النامية، وقد إستعمل هذا المفهوم لأول مرة

من طرف الاحصائي والاقتصادي والمفكر الفرنسي ألفريد سوفي السابق الذكر وذلك في مقال

نشره بعنوان " nouvel observateur " عام 1952 وهو يشير إلى أن هناك:

- دول العالم الاول: وهي الدول الصناعية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ودول الباسفيك؛

- دول العالم الثاني: وهي الدول الصناعية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا سابقا في أوروبا الشرقية؛

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

- دول العالم الثالث: وهي ماتبقى من دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي وإفريقيا والشرق الوسط وغالبية دول آسيا بإستثناء اليابان¹.

ب - عالم رابع وخامس: الحقيقة أنه لا يوجد عالم ثالث بل عوالم ثلاثة، ذلك أن الدول التي تنطوي تحت مفهوم العالم الثالث غير متجانسة الخصائص مما أوجب ظهور مفاهيم إقتصادية جديدة للتحديد الدقيق للمعنى ويرجع مفهوم "العالم الخامس " إلى الامريكى بورصون، حيث أنه رتب دول العالم على أساس الدخل السنوي الفردي، ثم طور هذا الاقتراب فيما بعد على يد براتزال وميلر، اللذان جمعا عام 1979، 52 معيارا لتحديد درجة التنمية، وإرتكز أهمها حول النمو الديمغرافي، توقع الحياة، النشاط المهني حسب الطاقات الإقتصادية، نصيب الزراعة من الناتج الخام، إستهلاك الطاقة، إشتراك الهاتف، مستوى التكوين، وضعية الصحة، مستوى الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة... إلخ، وطبقت هذه المعايير على 142 دولة وأمكن حسبها تقسيم العالم إلى خمس عوالم:

- الدول الاشد فقرا (دول العالم الخامس) ذات الدخل الفردي السنوي الاقل من 350 دولار؛
- الدول الفقيرة (دول العالم الرابع) ذات الدخل الفردي الاقل من 1500 دولار؛
- دول العالم الثالث: وهي الدول التي لا يتجاوز الدخل الفردي بها 5000 دولار؛
- الدول المفضلة: يصل الدخل الفردي بها إلى 10000 دولار سنويا؛
- الدول الغنية: التي يتجاوز دخل الفرد بها 10000 دولار سنويا²؛

¹ عماد معوشي، مرجع سبق ذكره ، ص 134.

² المرجع نفسه، ص135.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

ج- التصنيف الجغرافي: ان الوضعية الجغرافية لدول العالم الثالث قادت أيضا إلى تصنيف دول العالم إلى:

- دول الشمال: وتضم دول العالم الاول والعالم الثاني المشار إليهما في التصنيف السابق، وتتميز بوضعية اقتصادية واجتماعية مواتية ومعدلات نمو جيدة؛

- دول الجنوب: وتضم دول العالم الثالث وهي تتميز بوضعية جد صعبة في مختلف الميادين، حيث يتميز المناخ السوسيو اقتصادي بضعف الإنتاجية، وارتفاع البطالة، ونظام تكوين غير ملائم ومشاكل النقل والمواصلات، وانخفاض توقع الحياة، وتدهور مستويات التعليم والصحة، بالإضافة إلى المديونية وتدهور شروط ومعدلات التبادل في غير صالح هذه البلدان؛

المطلب الثاني: الخصائص الرئيسية للدول النامية

إنطلاق مما تم ذكره يتضح لنا أنه هناك عدة تسميات اطلقت على دول العالم الثالث والتي مازال إلى الحين تعيش في حالة تخلف وضعف في شتى الميادين، ولم تستطيع حتى الان تحقيق المستوى اللائق من الرفاهية لشعوبها، لهذا لم يستطيع علماء الاقتصاد المهتمين بشؤون التنمية والتخلف الوصول إلى تسمية موحدة لهذه الدول، إلا أن النمو والتقدم الحقيقيين، ورسم السياسات والاستراتيجيات الملائمة، لايمان عن طريق التلاعب بالتسميات والمفارقات اللفظية، بل عن طريق تقديم التضحيات التي تتطلبها عملية التنمية الشاملة، التي تعتبر تحديا رئيسيا لهذه الدول لتحقيق أعلى معدلات النمو والتخلص من تبعيتها الاقتصادية، كما أنها تحتل المرتبة الاولى من بين

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

المشكلات الاقتصادية محليا وعلى المستوى الدولي، إلا أن هذه الدول تجمعها خصائص تميزها عن باقي الدول (المتقدمة)¹، وهذا ماسوف يأتي ذكره:

الفرع الاول: فجوة التنمية بين الدول النامية والدول المتقدمة

تعرف شعوب العالم تفاوتاً كبيراً في مستويات التنمية، حيث تستأثر البلدان المتقدمة بالوضع الأفضل وتعرف تقدماً كبيراً في شتى مجالات الحياة، الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، بينما الدول النامية والفقيرة والتي تضم أكبر نسبة من سكان العالم فإنها تعيش أوضاعاً تنموية صعبة ويطال الفقر مجتمعاتها، ولازلت فجوة التنمية بينها وبين العالم المتقدم تزداد يوماً بعد يوم ففي بداية التسعينات إستحوذ 16 % من شعوب العالم على 82 % من إجمالي الثروة العالمية بينما لم يستفد 61 % من شعوب سكان المعمورة إلا ب 05% من هذه الثروة².

ويشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة 2009 إلى أنه على النطاق الدولي ، تركز نمو الاقتصاد العالمي في عدد قليل من المناطق الاقليمية وفي السنوات السابقة تركز حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الناتج المحلي في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وشمال شرق آسيا، ورغم أن ظاهرة التركيز هذه ليست جديدة فقبل قرون، شكلت الصين والهند حوالي ثلثي ثروة العالم إلا ان الجديد والاختلاف يكمن في أنه وفي ذلك الوقت كانت الصين والهند أيضاً تضمان أكثر من نصف سكان العالم، في حين انه لا يشكل الاتحاد الاوربي واليابان والولايات المتحدة الامريكية سوى أقل

¹ عبد الوهاب رميدي ، مرجع سبق ذكره

² MIECZYSLAW FALKOWSKI, les problèmes de la croissance du tiers monde, payot, paris, 1968, p73.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

من سدس سكان العالم¹، ويستحوذ حوالي 360 مليونير عالميا على ثروة تعادل مايملكه ثلاث مليارات نسمة، أي حوالي مايملكه نصف سكان العالم، وأكثر هؤلاء الاثرياء يعيشون في الدول الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية .

إن المتتبع لتقارير الهيئات الدولية يلاحظ وبوضوح التفاوت الصارخ بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، فعلى سبيل المثال يشير البنك العالمي في تقريره حول التنمية في العالم لسنتي 2000 و2001 أن ستة ملايين نسمة في العالم يعيش بأقل من دولار واحد يوميا، يظهرون بنسبة 44 % بآسيا الجنوبية وحدها، وأن الدخل المتوسط للعشرين دولة الاكثر ثراء في العالم يفوق 37 مرة الدخل المتوسط للدول الاشد فقرا².

ومن جهة أخرى يؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 2006 هذه الحقيقة مشيرا أن أفقر 20 % من سكان العالم، السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، يحصلون على 1.5 % من الدخل العالمي، ويحصل أفقر 40 % السكان الذين يعيشون على دولارين في اليوم على 05 % من الدخل الفردي، وفي المقابل يزيد دخل أغنى 500 فرد في العالم 100 بليون دولار ومايفوق وهو مايفوق مجموع دخول أفقر 416 مليون شخص، وعلى صعيد الدخل الفردي فإن هناك فوارق كبيرة بين الدول النامية والدول المتقدمة سواء من ناحية قيمة هذا الدخل أو من ناحية معدل نموه، فعلى سبيل المثال، يمثل الدخل الفردي في الدول الاكثر غنى حوالي 60 مرة أكثر من الدول الفقيرة عام

¹ البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، 2009، إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، ص ص4-6.

² Banque mondiale, rapport sur le développement dans le monde 2000-2001, p 03.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

2000 حيث قدر في المجموعة الاولى ب 28242 دولار سنويا وقدر في المجموعة الثانية ب 481 دولار سنويا¹.

أما على صعيد المناطق فالأغلبية الساحقة من الدول الأقل تقدما توجد في القارة الإفريقية (42 دولة من أصل 48)، وهذه القارة الفقيرة تحوي حوالي 570 مليون نسمة أي أكثر من 12% من سكان العالم، كما تجدر الإشارة إلى أنه هناك أزيد عدد السكان الذين يطالهم الفقر في دول إفريقيا جنوب الصحراء من 164 مليون شخص عام 1981، إلى 313 مليون شخص عام 2001، أي بزيادة تصل ما يقارب 91 % خلال عشرين سنة وهي نسبة مرتفعة جدا.

ويشير تقرير المنظمة العالمية للتغذية F.A.O لعام 2011 أن الاشخاص الذين يعانون من سوء التغذية يتواجدون أساسا في إفريقيا جنوب الصحراء (239 مليون شخص) وفي آسيا (578 مليون شخص)، ورغم التوقعات التي تشير أن إنتاج الغذاء في الدول النامية سيتضاعف في أفق 2050 إلا أن شخصا واحدا من كل 20 شخص معرض لسوء التغذية وهو ما يعني ان 370 مليون شخص سيطالهم الفقر وأغلبهم في إفريقيا وآسيا².

الفرع الثاني: الخصائص العامة للتخلف في بلدان العالم الثالث

رغم التباين بين مجموعة الدول النامية، إلا أن هناك مميزات وخصائص مشتركة بينها والتي تعرف تعديلات إضافية من طرف الباحثين منذ مطلع الستينات، ويعتبر تصنيف لاکوست -

¹ عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص 281.

² F.A.O, l'ETAT des ressources en terre et en eau pour l'alimentation et l'agriculture dans le monde 2011, p 04.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

Iacoste- التصنيف الاسهل والاكثر إستعمالا، وهو يقترح 14 جانبا أو خاصية مختلفة ومتنوعة من التخلف، تمس الجوانب الديمغرافية، الاجتماعية والاقتصادية¹، والتي سوف نتطرق إليها كما يلي :

1- السمات الديمغرافية لدول العالم الثالث :

- إرتفاع معدلات المواليد ، وإرتفاع معدلات الوفيات بين الاطفال خصوصا؛
 - إنخفاض المستوى الغذائي أو مايعرف بسوء التغذية؛
 - تدني المستوى الصحي (نقص الخدمات ، إنتشار الامراض...) ؛
 - عدم تلبية الحاجات الاساسية بصفة عامة (سكن، نقل، صرف صحي، ماء شروب ...)
- وقد بات معروفا أنه مهما كانت خصائص وقيم أي مجتمع فإن تلبية هذه الحاجات يشكل الالية القاعدية للنمو، وبالمقابل فإن عدم تلبيتها يشكل العتبة الدنيا التي تجعل السكان يطرقون وضعية الفقر المطلق².

2- السمات الاقتصادية لدول العالم الثالث :

- إنخفاض الدخل الفردي؛
- النظم المصرفية متأخرة وحتى في البلدان النامية التي عرفت تحريراً لأسواقها المالية فإن المؤسسات المالية فيها بقيت هشة، وتعرف المشاريع الممولة بقروض العديد من المخاطر، بالإضافة إلى أن القروض تمنح أحيانا تبعا للعلاقات الشخصية للمقترض وليس على أساس المردودية المنتظرة من المشروع، وحتى في الاقتصاديات الناشئة التي عرفت صعودا

¹ عماد معوشي، مرجع سبق ذكره، ص 138.

² سلمان حسن، الاستثمار الأجنبي والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004، ص، 62.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

في أسواق الاسهم والسندات فإن ذلك لم يكن مصحوبا بتطور مشابه في المعلومات الموفرة

للمساهمين والدائنين؛

- ضعف معدل الاستثمار والادخار؛
- إختلال التوازنات الكلية؛
- سوء إستغلال الموارد؛
- إرتفاع معدلات البطالة؛
- أساليب بدائية في الإنتاج؛
- التخصص في إنتاج المواد الاولية؛
- نقص رؤوس الاموال الوطنية، والاعتماد على التمويل الخارجي، هذا ماجعل من المديونية الخارجية لهذه الدول تتضاعف حيث إنتقلت الديون قصيرة الاجل لمجموعة الدول النامية تجاه البنوك الاجنبية من 176 إلى 454 مليار دولار خلال فترة 1990 -1997، وقدر إجمالي الديون الخارجية للعالم النامي سنة 2007 ب 3500 مليار دولار؛
- عدم كفاية حصيلة الضرائب لتغطية الواردات ولاحتى النفقات العمومية ولا خسائر المؤسسات العمومية أيضا، مع الاخذ في الاعتبار مشاكل التهرب الضريبي والمكانة الكبيرة التي يحتلها القطاع الغير رسمي، من جهة أخرى فإن الكثير من الدول النامية لا زالت تمارس رقابة على أسعار الصرف معتمدة سعر الصرف الثابت أو المدار، وهو ما يقلل حركة رؤوس الأموال¹.

¹ Paul krugman et Maurice obstfeld, économie internationale, nouveaux horizons, paris, 2009, p662.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

- الازدواجية في الاقتصاد ماثلة في وجود مجتمعين، (تقليدي يتركز في الارياف ويعتمد على الزراعة)، وآخر (حديث وصناعي قوي الارتباط بالخارج)، ويرجع أصل هذه الازدواجية إلى الاستعمار الذي أدخل إلى هذه البلدان أنماط الانتاجة الرأسمالية في القرن 19، فنجم عن ذلك تصادم بين ثقافتين مختلفتين، وضعف الروابط بين المجتمعين التقليدي والحديث، أو إنعدامها وهو ما يعرف ب inarticulation، الذي يتجسد في غياب الآلة الانتاجية المتنوعة وبالتالي التوجه الكبير نحو الاستيراد وتكريس تبعية الاقتصاد للخارج، فأثر الاستعمار وإن حاولت الدول الغربية تفنيده، لا يزال قائما إذ أن المركز فرض على المستعمرات أن تمده بالمواد الاولية الرخيصة لتمويل حاجات الصناعة فيها، وتعين على أهل المستعمرات القيام بإنتاج المواد الاولية وغيرها بمواصفات حددها المركز الاستعماري نفسه، وكان إنتاج هذه المواد يشكل البنية الاساسية لإقتصاديات المستعم، وفي نفس الوقت كانت المستعمرة تمثل سوقا إستهلاكية لمنتجات الصناعية في المركز فدرجة إرتباط المركز بالمستعمرة تميزت بالقوة، ولم يكن لمستعمرة ما أن تتعامل مع مركز آخر مهما كلف الامر¹؛

3- السمات الاجتماعية والثقافية للدول النامية

- عدم العدالة الجهوية مترجمة في تركيز التنمية في جهات بالوطن على حساب جهات أخرى؛

¹ ضياء مجدي، الحدائة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

• عدم عدالة توزيع الدخل، وإذا كانت هذه الظاهرة في الدول المتقدمة تشكل حافزا للنمو بسبب المساهمة الكبيرة لذوي الدخل العالية في توفير الادخار المحلي اللازم لتمويل التنمية، فإن الأمر على خلاف ذلك في الدول النامية حيث تشكل هذه الظاهرة سببا لنزعات داخلية غير مواتية لتنفيذ برامج التنمية، إضافة على أن أموال الأغنياء في العالم النامي لا يعاد توظيفها داخل أوطانهم بل تهرب إلى الخارج وتتفق في أوجه لا تخدم التنمية بشكل كبير؛

• انخفاض مستوى التعليم وتأخر أساليبه وبلغت نسبة الأمية معدلات مرتفعة مقارنة بالبلدان المتقدمة حيث تراوحت ما بين 72 و73% من السكان الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة في كل من السودان والصومال على الترتيب، بينما لم تتجاوز نسبة 2 % في معظم البلدان البلدان المتطورة (المتقدمة) وحتى انعدمت في البعض الآخر منها، كالسويد مثلا، ويعود إنتشار الامية في دول العالم الثالث إلى عدة أسباب منها عدم كفاية التجهيزات المدرسية، تأخر وسائل وأساليب والبرامج التعليمية، قلة المعلمين، وغياب التخطيط... إلخ¹؛

- ضعف الانفاق على البحث العلمي وتدني نوعيته؛
- كبر حجم الطبقة الدنيا وصغر حجم الطبقة المتوسطة والعليا؛
- تحكم العادات والتقاليد في السلوك الاجتماعي بشكل لا يخدم التنمية؛
- عدم إعطاء المرأة مركزها الاجتماعي اللازم لتحقيق التنمية؛

¹ وماحنوس فاطمة، مفهوم البلدان الاقل نمو في العلاقات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير في الحقوق، تخصص القانون ادولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق - بن عكنون - جامعة الجزائر، سنة 2005-2006، ص10.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

- بطئ الانفتاح على معطيات التغيير المتسارع والافكار الجديدة، إذ أن إحتكاك المجتمعات النامية بالعالم المتقدم نقل إليها قيم وسلوكات إستهلاكية غريبة جديدة تؤثر على تنميتها وتضعها أمام تحدي الانفتاح على الخارج دون تضييع أساسيات ثقافتها المحلية¹؛

4- السمات السياسية والمؤسسية للدول النامية

- تمارس السلطات العمومية في البلدان النامية الرقابة المباشرة وبصفة واسعة على الاقتصاد، مع التضيق على التجارة الدولية وكذا الرقابة المباشرة أيضا على الصناعات الكبرى والتعاملات المالية، مع مستوى مرتفع للنفقات العمومية نسبة إلى الناتج المحلي الخام، مع أن هذه الاجراءات الرقابية أصبحت أقل حدة في الآونة الاخيرة نظرا للإجراءات الاقتصادية التحريرية التي تم تبنيها من طرف الكثير من الدول النامية²؛
- كذلك فشل في تعزيز الأطر السياسية المناسبة للتقدم وإنتشار الفساد في هذه الدول، ومما تجدر الإشارة إليه أن الدراسات بينت واثبتت أن إرتفاع درجة الفساد في أي بلد يؤثر سلبا على الدخل الفردي والعكس، وبالتالي إنتشار الفقر، لأن ظاهرتي الفقر والفساد متلازمتان، وإبزاء ذلك تظهر مشاكل ضعف الحرية الديمقراطية والمشاركة في القرار، وهو ماينجم عنه فقدان الثقة في الأنظمة الحاكمة مع نشوب توترات إجتماعية كبيرة لاتعطل المسار التنموي فحسب بل ترجع الامور إلى أسوء مما كانت عليه، وما يحدث مؤخرا في بعض الدول العربية أو الكثير منها مثل سوريا،ليبيا، تونس، مصر، اليمن، خير دليل على حقيقة الامر ومرارته، حيث ان إستعادة الامور إلى مجراها الطبيعي لا يستطيع احد أن يقيسه بأجل

¹ عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص286.

² Paul krugman et Maurice Obstfeld, op, cit, p 665.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

زمني بل الامر مفتوح على مختلف الاحتمالات، فهو غير متروك إلى متغيرات إقتصادية

بحثة بل إلى نموذج أكثر تعقيد يتعدى حدود التحليل الاقتصادي¹؛

المطلب الثالث: تحديد مجموعات الدول النامية بالتركيز على مستويات التنمية

إن مجموعات الدول النامية وبالرغم من كونها تمتاز بخصائص مشتركة في كونها :

- دولاً مستغلة مهيمن عليها ذات اقتصاد مخلخل؛

- دول لا تتحكم في العمليات المصرفية وكذا تراكم رؤوس الاموال؛

- دول شديدة التبعية للخارج؛

إلا أن مستويات التنمية تختلف من مجموعة إلى أخرى بل هي تختلف حتى داخل المجموعة

نفسها وهذا ما سنحاول التطرق اليه في هذا المطلب.

الفرع الاول: دول قارة افريقيا

بالرغم من ان افريقيا تعد قارة غنية من حيث الموارد الطبيعية والثروات المعدنية، وهي تحتوي

على اغلبيه الاحتياطي العالمي في هذا المجال²، فهي تزخر مثلاً ب 96% من احتياطي العالم

من الماس، و 90% من خام الكروم، و 50% من الفوسفات، و 50% من صادرات البترول

و 10% من انتاج الحديد، و 20% من انتاج النحاس ، ... الخ .

¹ عماد معوشي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

² عبد اللطيف مصطفى وعبدالرحمان سانية، مصدر سبق ذكره ، ص 308.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

إلا أنه وبالرغم من هذا الثراء فإن أفريقيا تعتبر القارة الأكثر فقرا في الكون حيث تعاني اقتصادياتها من تأخر كبير، وحسب تقرير البنك الدولي عن مؤشرات التنمية في أفريقيا يتبين أنه رغم ما تحقق من مكاسب في السنوات الأخيرة، مازالت الدول الأفريقية تعاني وتواجه تحديات ملحة وطويلة الأجل من أجل الوصول إلى تنمية حقيقية، فهي تعاني تدني مستوى راس المال البشري، وضعف الإدارة العامة، وهشاشة الدولة، وغياب فرص العمل، وتغيرات المناخ، وعدم تنوع الانتاج، بالإضافة إلى الحروب الأهلية والصراعات الطائفية¹.

كما تشير الإحصائيات إلى أن:

- من بين 20 دولة الأضعف دخلا في العالم نجد 18 دولة منها في أفريقيا، كما يوجد أغلبية الدول الأقل تقدما بحوالي 34 دولة في أفريقيا، خصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء؛
- ضعفها من حيث الانتاج المحلي فهي لا تنتج سوى 1.6% من الثروة العالمية؛
- ارتفاع معدل الوفيات لدى الاطفال ، وتوقع حياة ضعيف للكبار؛
- انخفاض مستوى الانتاج الغذائي ومشكل سوء التغذية يمس جزء كبير من أفريقيا السوداء؛
- أكبر نسبة من الفقراء تعيش في أفريقيا، حيث يعيش أكثر من 300 مليون أفريقي بأقل من دولار واحد في اليوم²؛
- شروط صحية متدهورة وندرة المستشفيات، غلاء الأدوية، انتشار مرض السيدا والوبئة؛

¹ إبراهيم أحمد خليفة، مصدر سبق ذكره، ص ص 12-13.

² Saleh M.Nsouli et autre, la mondialisation et l'afrique, finance et développement, FMI, volume 38, n°4, Déc2001, p2.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

والملاحظ ان مستويات التنمية تختلف داخل الدول الافريقية اختلافا كبيرا ويمكن ذكر بعض ذلك

كالتالي :

1- دول افريقيا جنوب الصحراء: تعتبر مناطق افريقيا جنوب الصحراء الاكثر فقرا في العالم من خلال الدخل الفردي وكذا الاختلالات التنموية، وعدم توفر شروط العيش من ماء وشبكات صرف صحي وطرق، وضعف الصادرات وتركيزها على منتج واحد أو منتجان، وتعتبر الدول جنوب الصحراء الأكبر نسبة في معدل وفيات الاطفال، ومعظم السكان يعانون من الجوع المزمن، وكذلك انتشار الحروب الاهلية والصراعات، غياب الديمقراطية وسيطرة الانتظمة المستبدة.

ومن المهم الاشارة الى " ان اقتصاد جنوب افريقيا يعتبر اكبر اقتصاد في منطقة افريقيا جنوب الصحراء ويعتبر هذا البلد احد البلدان القلائل التي انضمت الى فئة الشريحة الاعلى من البلدان المتوسطة الدخل، كما ان له تأثير رئيسي على الناتج الكلي والتجارة وتدفقات الاستثمارات الى القارة الافريقية؛ ومع ذلك يعرف هذا الاقتصاد تباينا داخليا في الاوضاع، فبالرغم من ان 13% من سكان جنوب افريقيا يعيشون في أوضاع مماثلة للأوضاع المميزة للعالم الاول، إلا أن حوالي 50% أو أكثر يعيشون في أوضاع مماثلة للعالم النامي، ومن بين هذه الطائفة يتمتع ربع الاسر فقط بالقدرة على الحصول على الكهرباء والماء النظيف والحصول على التعليم في المرحلة الابتدائية، فيما يعاني اكثر من ثلث الاطفال من سوء التغذية بشكل مزمن "1.

¹ عبد اللطيف مصطفى وعبدالرحمان بن سانية، مصدر سبق ذكره، ص 312.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

2- دول شمال افريقيا: يعيش في دول شمال افريقيا قرابة خمس القارة الافريقية، ويعرف هذا الاقليم

مستوى من التنمية افضل من دول افريقيا جنوب الصحراء حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج

المحلي الاجمالي يفوق اكثر من الضعف لمتوسط نصيب الفرد في القارة الافريقية¹.

كما ان مؤشر الامم المتحدة للتنمية البشرية يسجل مستويات مرتفعة بهذا الاقليم على الرغم من ان

ليس كل دوله مصدرة للمحروقات .

كما تجدر الاشارة الى أن دولا عربية من شمال افريقيا وأخرى من دول- الشرق الاوسط - التي

يدرجها البنك الدولي في إقليم واحد مع دول شمال افريقيا، عرفت في الفترة الأخيرة توترات وتحولات

سياسية كبيرة في اطار ما يعرف بالربيع العربي، والذي شملت احداثه مصر وتونس وليبيا وسوريا ،

اثر سلبا على التنمية، فنجد على سبيل المثال تعرض الاقتصاد المصري لخسائر اقتصادية ضخمة

في فترة الاضطرابات من جراء تحطيم البنى التحتية وتوقف الانتاج وهجرة السياح، كما أن

الاضطراب السياسي جعل الشركات الاجنبية تتجنب الاستثمار في مصر، وتوحي المؤشرات رغم

تفائل صندوق النقد الدولي بتحسن الظروف على المدى الطويل ان اقتصاديات الربيع العربي وصلت

الى درجة من الخطورة يصعب تداركها، وحسب تقرير صندوق النقد فإن الافاق المستقبلية لهذه الدول

على المدى القصير تبدو غير واضحة ويطبعها الغموض وعدم اليقين وذلك بسبب الصراعات

والحروب وعدم الاستقرار السياسي والأمني، ويتوقع التقرير ان يكون النمو في مصر وسوريا وليبيا

¹ فرج عبد الفتاح فرج، العولمة ومقتضيات التنمية البشرية في شمال افريقيا، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية

وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مراح،

ورقلة، الجزائر، المنعقد في، 09 و 10 مارس 2004.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

ضعيفا وبطيئا جدا، وهذا ما ينعكس على ضعف وبطئ الأداءات السياحية وتحويلات المغتربين مما يزيد من بطئ تعافي الاضطرابات الاجتماعية¹.

الفرع الثاني: اقليم الشرق الاوسط

يعتبر الشرق الاوسط منطقة جغرافية تشمل بلدان غرب آسيا وشمال افريقيا وتقع معظم دوله في قارة آسيا، ويتميز هذا الاقليم بأنه اكثر المناطق العالم توترا أمنيا حيث شهد أكثر من 10 حروب منها الحروب العربية الاسرائيلية والحروب العراقية والايرائية، والعراقية والاحتلال الامريكى، والاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، ويشهد في هذه الفترة أكبر اضطرابات امنية على المستوى الدولي نظرا للاوضاع في سوريا والعراق واليمن؛ وتعتبر معظم دول الشرق الاوسط دولا نامية، ويعاني أغلبية هذا الاقليم من الفقر، وتعتبر الزراعة مصدر رئيسي في اقتصادياتها مع غياب القطاع الصناعي، مع وجود اقتصاديات نفطية مثل السعودية والامارات وعمان والكويت وقطر، هذه الدول تتميز بتطور هياكلها وارتفاع مستويات المعيشة، واحتلالها مراتب متقدمة من التنمية وارتفاع معدل الدخل الفردي، وتطور في البنى التحتية والهياكل والمراكز العلمية والسياحية والترفيهية وتطور قطاع البناء والهندسة البنائية.

الفرع الثالث الدول الاسيوية:

تضم قارة آسيا مجموعة كبير من معظم الدول النامية وهي:

¹ صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، تباطئ في النمو وتساعد المخاطر، سبتمبر 2011، ص 69-97.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

1- منطقة جنوب اسيا: وهي تضم بنقلادش، وبوتان، وباكستان، وسيريلانكا ونيبال والمالديف، وتبلغ مساحتها أكثر من خمسة ملايين ومائة وثلاثين الف كلمتر مربع¹؛ ويسكنها أكثر من مليار وستمئة مليون نسمة، اي نحو ربع سكان العالم، ويتميز موقعها بوجود مجموعة من الدول ذات الاهمية الاستراتيجية، سواء على المستوى الدولي او الاقليمي، وأيضاً باتساع نطاق البحار المحيطة بالاقليم مما يعطيها اهمية في مجال النقل البحري، كما ان امكانية اتصال المنطقة بآسيا الوسطى يفتح المجال لمرور خطوط النفط والغاز إلى شرق وجنوب شرق آسيا، اضافة إلى دول المنطقة ذاتها.

وعلى الصعيد الاجتماعي فان التفاوت الكبير في مستويات الدخل هو احدى الخصائص الواضحة والبارزة للمجتمعات في جنوب آسيا، كما تمثل مشكلة الفقر أحد اكبر المشكلات فيها، حيث يضم الاقليم العديد من المناطق الاكثر فقراً في العالم والتي تقع في المواقع الاخيرة وفقاً لتصنيفات التنمية البشرية، كما تعاني دول هذا الاقليم من آثار الدمار والحطام للكوارث الطبيعية والزلازل وشدة الاعاصير والفيضانات.

أما عن الاوضاع الاقتصادية لهذا الاقليم، فالتفاوت أيضاً سمة مميزة لها، فبينما تتسم اقتصاديات بعض الدول بالضخامة والحجم الكبير، فإن دولاً أخرى يتسم اقتصادها بصغر الحجم والاعتماد على الزراعة، وتعتبر الهند القوة الاقتصادية الرئيسية في المنطقة، حيث حققت في السنوات الاخيرة معدلات نمو سنوية مرتفعة، ويعتمد نموها على تكنولوجيا المعرفة، الامر الذي زاد من قدرتها التنافسية.

¹ عبد اللطيف مصطفي وعبدالرحمان بن سانية، مصدر سبق ذكره، ص 321.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

2- منطقة شرق وجنوب شرق اسيا والمحيط الهادي: تعرف هذه الدول ازدهار اقتصادي كبير، ما يصطلح على تسميته بالمعجزة الاقتصادية، وهذه المنطقة تحوي على اقوى الاقتصاديات النامية واسرعها نموا نذكر منها الصين، كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، ماليزيا، اندونيسيا، تيلاند، الفيتنام، وقد انخفض عدد الفقراء في شرق آسيا بشكل ملحوظ؛ وحسب تقرير الاستثمار العالمي فقد تلقت دول جنوب شرق آسيا أعلى حجم من الاستثمارات الداخلة الى الدول النامية، ونفس الشيء بالنسبة للاستثمارات الخارجة من مجموعة هذه الدول¹.

وبالرغم من ما تعرفه البيئة العالمية من تباطؤ وركود اقتصادي متوقع، وما يصاحبه من تباطؤ في اقتصاديات هذه الدول بسبب ارتباطها القوي بأروبا والولايات المتحدة واليابان، سيظل النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادي قوي الى حد ما، وذلك حسب ما اشار اليه البنك الدولي حول الافاق الاقتصادية، وذلك بالنظر الى الطلب المحلي القوي وكذلك المرونة في السياسات المالية ووفرة احتياطي الصرف التي تعرفها دول شرق اسيا وجنوب شرقي اسيا.

الفرع الرابع: دول امريكا اللاتينية وبحر الكاريبي

بالرغم من ما تملكه امريكا اللاتينية من امكانيات إلا أنها لا تزال متأخرة في مجال التنمية وتسودها أوضاع من عدم المساواة، حيث يعيش ثلث سكانها تحت وطأة الفقر، ولطالما ظلت هذه

¹ الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، عام 2014، ص 4.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

المنطقة مكانا للمفارقة والتناقض حيث أنها أرض الرخاء والفقر والاستقلال والتبعية والاستقرار والاضطراب¹.

ولقد عرفت هذه المنطقة في العقد الاول من القرن نمو سريعا للنتائج وتحسنا في الأحوال الاجتماعية حيث انخفضت معدلات الفقر وتحسن الدخل في العديد من دولها، ودعمت اسسها الاقتصادية مما جعل تأثير الازمات المالية عليها خفيف.

ولكن وماتجر الإشارة إليه أن أداء دول هذه المنطقة كان مختلفا، حيث ان الدول التي تحسنت ظروفها تمثلت في تلك التي كات تصدر المواد الأولية واستفادت من ارتفاع اسعار تلك المواد في الاسواق الداخلية مؤخرا، أو البلدان التي ارتبطت بعلاقة وطيدة مع الاسواق الديناميكية في آسيا، أما الاقتصاديات الاخرى فما زالت في مستوى متأخر، كما أن دولة المكسيك تعرضت بقوة للازمات المالية وذلك بسبب ارتباطها بالاقتصاد الامريكي الذي يمثل مصدر دخلها الرئيسي من الصادرات والخدمات السياحية وتحويلات رعاياها هناك².

وما يمكن استخلاصه ان امريكا اللاتينية تشمل على مجموعة من الاقتصاديات المختلفة ويكمن ذلك في :

¹ Nicolas, Eyzaguirre, soutenir l'amérique latine dans sa transformation, Finances et Développement, FMI, Mars 2011, volume 48, N° 1, pp 8,9.

² عبد اللطيف مصطفى وعبدالرحمان بن سانية، مصدر سبق ذكره، ص 319.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

1- دول الاقتصاديات القوية: وهي تشمل على دول الشيلي والارجنتين والارغواي التي بدأت تنميتها الاقتصادية منذ الثلاثينات، وبلغ الدخل الفردي فيها مستويات عالية، كما تصنف هذه الدول في اصناف الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة والمرتفعة جدا¹.

كما تجدر الاشارة الى ان النمو الاقتصادي بالشيلي هو الاسرع في امريكا اللاتينية، كما تعتبر البرازيل القوة الاقتصادية الاولى فيها، وثاني قوة صناعية في العالم الثالث بعد الصين وثامن أكبر اقتصاد في العالم اذ حقق اقتصادها نموا بمعدل يعد الاسرع خلال السنوات الاخيرة، كما ارتفع الناتج المحلي فيها، ولقد نمى الاقتصاد متجاوزا كل توقعات المحللين والدارسين، وتعتبر البرازيل القوة التجارية الاولى في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية - مركوسور - وهي تشكل منافسا قويا للدول المتقدمة في الاسواق العالمية، مع تحقيقها فائضا مهم في ميزانها التجاري، حيث تستند قوة صادراتها الى المنتوجات المصنعة التي تشكل الجزء الأكبر من الصادرات البرازيلية، ومع ذلك تظل التنمية متباينة داخل مناطق البرازيل اذ تضم الولايات الوسطى الجنوبية وهي سان باولو وريودي جانيرو وميناس غيرايس أكثر من 52 بالمئة من اجمالي الناتج المحلي رغم انها لا تشكل سوى 15 بالمئة من مساحة البرازيل².

وتعتبر فنزويلا خامس مصدر للنفط في العالم وصاحبة أكبر إحتياطي نفطي خارج منطقة الشرق الاوسط، كما تعتبر من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، مع العلم انها رفضت تطبيق

¹ تقرير التنمية البشرية لعام 2015، نيويورك، الامم المتحدة، 2015، ص131.

² برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدما، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، 5-6 جوان 2011.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

برامج صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتثبيت والتكيف الهيكلي ونجحت في تحقيق نمو قوي في السنوات الاخيرة.

وتعد المكسيك واحدة من الدول الصناعية الجديدة ومن الاقتصاديات القوية في العالم، وهي اول عضو من امريكا اللاتينية ينظم الى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتصنف كدولة ذات دخل متوسط أعلى قدر، كما تصنف من الدول ذات تنمية بشرية مرتفعة، كما يرتبط اقتصادها بقوة شركائها في اتفاقية التجارة الحرة في امريكا الشمالية وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية.

2- دول الاقتصاديات الفقيرة : ان العديد من دول امريكا اللاتينية تعد من اكثر المناطق فقرا في العالم، فمثلا نجد دول الاكوادور والبيرو وبوليفيا تتميز بصناعات جد متخلفة، حيث ناتج صناعات هذه الدول مجتمعة اقل من انتاج فنزويلا وحدها، ونجد دولة هايتي الاكثر معاناة والاكثر فقرا في امريكا اللاتينية، ويرجع سبب ذلك الى تعرضها للاستعمار الفرنسي والامريكي مثلها مثل معظم الدول النامية، بالاضافة الى الاستعمار فإن هايتي تعاني مشاكل منها التصحر والكوارث الطبيعية، وانتشار الامراض الفتاكة، وكذا الازمات الاقتصادية المتتالية، كما أن هايتي عرضة للأعاصير الموسمية المدمرة والخسائر الكارثية التي تلحقها بالبنى التحتية، الى جانب الزلازل المدمرة ومثالها زلزال 2010 العنيف والذي تسبب في مقتل الالاف وتشريد الملايين من السكان حيث أصبحوا بدون مسكن وبدون مئوى ما ادى الى ازمة انسانية غير مسبوقة.

المبحث الثاني: واقع التنمية في دول العالم الثالث

لقد عانت الدول النامية من التخلف الذي لازمها في كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية وهذا بدوره انعكس سلبا على الواقع الاقتصادي وكذلك الواقع الصحي والبيئي والتعليمي...، وذلك نتيجة للسيطرة الاستعمارية التي فرضت عليها خلال حقبة زمنية طويلة، وبعد التخلص من القيود الاستعمارية سعت جاهدة إلى تحسين واقع التنمية في جل الميادين، وذلك من خلال انتهاج سياسات ونماذج تنموية تسمو إلى تحقيق طموحات شعوبها في العيش في رفاه وتقدم مع تحقيق تنمية بشرية شاملة وعلى كافة الأصعدة، وعلى هذا الأساس فهل استطاعت دول العالم الثالث فعلا التخلص من قيود التخلف وهل حققت فعلا تنمية بشرية كما كانت تطمح شعوبها؟ هذا ما سوف نتطرق إليه من خلال دراسة الواقع السياسي والعسكري لهذه الدول، وكذا الواقع الاجتماعي، والواقع الاقتصادي وهنا سوف نخص بنوع من التركيز مجموعة دولنا العربية كعينة من الدول النامية.

المطلب الأول: الواقع السياسي والعسكري

الفرع الأول: الواقع السياسي

1- الدساتير وقضايا حقوق الإنسان: يعد الدستور القانون الأساسي للدولة وهو ينظم قواعد الحكم وتوزيع السلطات ويبين اختصاصاتها، ويوفر الضمانات الأساسية لحقوق الأفراد، ويتضمن

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

مجموعة القواعد المتعلقة بالتنظيم السياسي والعديد من المبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية للأفراد¹.

والدول النامية وكنتيجة لاستقلالها سعت الأنظمة فيها إلى إصدار الدساتير وذلك لإضفاء الشرعية على حكمها، بوصفها ممثلة لإرادة الشعب وتحترم حقوق الإنسان وتسعى لضمانها وعلى هذا الأساس امتلكت أغلب الدول النامية دساتير مكتوبة أو في صيغتها العرفية ومنها دولنا العربية التي كانت معظم دساتيرها مكتوبة، وكانت تعلن من خلال هذه الدساتير الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، ولكن الواقع كان يعكس ذلك في أغلب الدساتير للبلدان النامية حيث أنها لم تحمل في فحواها صورة صريحة ومفصلة تشير إلى الحقوق والحريات المدنية والسياسية للمواطنين، بل أكثر من ذلك هناك غياب للعديد من هذه الحقوق والحريات، وعلى الرغم من أن هذه الدساتير تضمن حريات تكوين الجمعيات والنقابات وكافة أشكال المجتمع المدني وتضمن المشاركة في الحياة السياسية لهذه الدول، إلا أنها تميل إلى تفصيل أكثر في تحديد حرية تكوين هذه التنظيمات، لتضيف قيوداً تؤدي بجمالها إلى تضيق حاد وخانق لهذا الحق حتى وإن كان النص إيجابياً ولعل احسن مثال هو دساتير معظم دولنا العربية .

¹ سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الطبعة

السابعة، الجزائر، 2005، ص05.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

والأمر الأكثر وضوحاً هو أن ما تنص عليه دساتير هذه الدول هو مجرد حبر على ورق، إذ لم يترجم إلى واقع عملي وقانوني تستند إليه السلطات الحاكمة في إدارة شؤون هذه الدول وفي تنظيم علاقتها مع المجتمع، ففي أغلب الأحيان تعطلت هذه الدساتير لأسباب نذكر منها:

- أن الغاية الحقيقية للفئات الحاكمة من إصدار هذه الدساتير، ليس لتنظيم شؤون البلاد وتوزيع السلطات، ومنح الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، وإنما لإضفاء الشرعية على أنظمة الحكم والبقاء أطول مدة ممكنة فيه؛
- إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية التي أضحت حالة عامة في بلدان العالم الثالث ومعظم بلدان وطننا العربي؛
- غياب الضمانات الدستورية وعدم وجود هيئة أو جهة حقيقية تشرف على دستورية القوانين وحسن تطبيقها؛
- وإن كل ذلك قاد إلى حرمان معظم شعوب العالم الثالث من حقوقهم الأساسية مع وقوع تجاوزات كبيرة على كرامتهم الإنسانية ويظهر ذلك جلياً على حرية التعبير عن الرأي، والحق في المشاركة السياسية وكذا الحق في مساءلة الحكام وغيرها من الحقوق والحريات المدنية والسياسية.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

2 - العلاقة بين السلطات: تعد عملية الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية) سمة أساسية لبناء دولة المؤسسات القائمة على أسس ديمقراطية، إذ أن عملية الفصل تعطي نوعاً من التوازن في توزيع السلطات وتحقق الرقابة على عمل كل سلطة¹.

وتتمثل السلطة التشريعية في البلدان النامية عادة في برلمان منتخب من قبل الشعب في انتخابات حرة ونزيهة، وظيفته تشريع القوانين، أما السلطة التنفيذية فهي تعمل على تطبيق القوانين بما فيها تلك الصادرة عن السلطة التشريعية، أما السلطة القضائية فوظيفتها تطبيق القوانين بكل حرية ومن دون تدخل أو أي ضغط من السلطتين الأخرتين، مع وجود محكمة دستورية عليا تراقب دستورية القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية مع السهر على حسن تطبيق هذه القوانين، وكذلك تمارس دور الرقابة على السلطة التنفيذية وتقويم عملها؛ إلا أن أغلب البلدان النامية، تتسم نظمها السياسية بغلبة السلطة التنفيذية على السلطتين، التشريعية والقضائية، بغض النظر عن نوع النظام السائد في الحكم سواء كان رئاسي أو برلماني... إذ أن أغلب دساتير دول العالم الثالث قد منحت السلطات والصلاحيات للحاكم مما مكنه من التحكم المطلق في شؤون البلاد²؛ ويرجع ذلك إلى أن معظم دول العالم الثالث بعد نيل استقلالها ومنها دولنا العربية، سعت القيادات السياسية فيها إلى تبرير حكمها وإيجاد الشرعية لها والحرص على إحكام قبضتها على الحكم لأطول مدة ممكن، مما دفعها إلى كتابة الدساتير التي تعطي وتجمع كل السلطات بيد الحاكم، وذلك أعطى للحاكم حق الشغل لعدة وظائف في نفس الوقت، مع

¹ سعيد بوشعير، الفانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة العاشرة، الجزائر، 2009، ص 129.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

تدخله في وضع القوانين والتشريعات التي يرجع الاختصاص الاصلي في وضعها إلى البرلمان، كما أن الحاكم بحكم الصلاحيات التي تمنحها له هذه الدساتير عمل على تهميش وإضعاف دور القضاء والغائه في أغلب الحالات والقضايا الهامة والحساسة وهذا حال أغلب دولنا العربية.

بالإضافة إلى ماسعينا إليه من تبيان العلاقة بين السلطات فإننا نجد أنه هناك بعض دول العالم الثالث لا توجد فيها برلمانات أصلا مما يعني عدم وجود أهم سلطة من السلطات وهي التشريعية ومثال ذلك في دولنا العربية البحرين، وقطر...، بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد بعض آخر من الدول لها برلمانات لكن من دون صلاحيات تشريعية، وعادة ما تكون فيها الغلبة والسيطرة للحزب الحاكم مثل ذلك العراق في العهد السابق وكذا مصر وسوريا وتونس¹.

كما أنه هناك عدة دول من العالم الثالث بالرغم من أن دساتيرها تنص على مبدأ استقلال القضاء وحق التقاضي مضمون للجميع، إلا أن الواقع التطبيقي يعكس ذلك فنجد أنه هناك انتهاكات كبيرة في هذا المجال ومنه خرق للمبادئ الدولية والدستورية ومخالف لدولة القانون والديمقراطية، وبالمقابل لذلك نجد بعض الدول الأخرى ومن خلال دساتيرها تتضمن هيمنة صريحة من قبل السلطة التنفيذية المتمثلة بشخص رئيس الجمهورية، على السلطتين، التشريعية والقضائية، حيث يتمتع فيها الرئيس بصلاحيات وسلطات لا تختلف عن السلطات المطلقة لأي ملك، فنجد أن أعمال السيادة الممنوحة لرئيس الجمهورية مثلا تشكل خطرا على الحريات والحقوق الفردية والعامة، وتزداد هذه الخطورة طرديا في الدول التي تغيب فيها سيماات وتقاليدي

¹ ناجي علوش، حقوق الانسان في الوطن العربي، النظرية والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، بدون

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الديمقراطية الأمر الذي يجعلها بعيدة عن مفهوم المواطنة وبالتالي هدر لكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية وهذا حال معظم دول العالم الثالث مثل دول جنوب الصحراء.

أما عن السلطة القضائية فهناك خلل كبير في صلاحياتها ونقصان في ضمان استقلالها، إضافة إلى شل العديد من اختصاصاتها ومنحها لجهات أخرى مثل المحاكم الدستورية أو المجالس الدستورية والمحاكم الاستثنائية¹.

3- البيروقراطية والجهاز الإداري: تتسم أغلب بلدان العالم الثالث بظاهرة التضخم والفساد الإداري ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها:

- ما خلفه الاستعمار في هذه البلدان من أجهزة إدارية تحقق مصالحه وليس مصالح الشعوب التي كانت مستعمرة، إذ أصبح الحكم الاستعماري حكما بالإدارة العامة التي تعمل بسياسة يتم وضعها في الدول النامية بطريقة مقصودة، وتبعاً لذلك يتم توريثها لهذه الدول من خلال جهازها الإداري المكتسب من المرحلة الاستعمارية؛

- اضطلاع الحكومة بنهجها الاشتراكي والرأسمالي في عملية التنمية، الأمر الذي تطلب جهازاً إدارياً متضخماً تتدخل الدولة من خلاله في كافة مفاصل الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية، وكذلك التعليمية والصحية وغيرها، ففي مجموعة دولنا العربية كمثل عن دول العالم الثالث نجد أن الإدارة تضخمت بشكل كبير وذلك بصورة واضحة من خلال تزايد عدد الوزارات لأكثر من الضعف ومثال ذلك دول الخليج في معظمها، مصر، الجزائر... وهذا التضخم بدوره اقترن بتوسع في حجم البيروقراطية في هذه الدول؛

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

- سعي القيادات السياسية إلى تركيز السلطة بيدها، ووضع كل شيء تحت سيطرتها وهذا ما تطلب منها جهاز إداري ذا مركزية عالية وبنوع أكثر من التضخم، وقد أشارت الدراسات إلى أن معظم دول العالم الثالث ومن بينها جل دولنا العربية، حكامها يفضلون النمط التسيير الإداري الذي يجعل السلطة منبثقة من قائد سياسي واحد، بحيث تتراوح السلطة الحقيقية لكل إدارة بقربها من هذا القائد السياسي، وكثيرا ما يتم نقل وتحريك الإداريين بين الأجهزة المختلفة بصورة تذكرهم دائما بمصدر القوة الحقيقية، ولا تسمح لهم بتأسيس دعائم لسلطتهم الفردية في أي مؤسسة أو جهاز؛

- غياب المساواة وتكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية والوساطة وكذلك غياب الشفافية والمتابعة والمساءلة، الذي ولد فسادا فاحشا على المستوى الإداري والمالي، وهو مادفع القيادات السياسية إلى فرض المزيد من المركزية للسيطرة عليه؛

- إن عمليات التنمية والإصلاحات الإدارية كانت تؤدي إلى التضخم في الأجهزة على حساب النوعية، لأن هذه العمليات كانت تمس وتستحدث دوائر جديدة، ولم تمس شخص الموظف وتطويره وتمميته بصورة جادة وفعلية؛

الفرع الثاني: الواقع العسكري

1- الدور السياسي للمؤسسة العسكرية: إن الاحتلال المباشر الغربي الذي خضعت له عديد دول العالم الثالث ومن بينها دولنا العربية، ولحقات زمنية طويلة تم من خلالها تحول كبير في بنى هذه الدول الخاضعة للاستعمار، ونقلت إليها مؤسسات عسكرية وسياسية واقتصادية وكذلك إدارية من طرف المستعمر تعتبر دخيلة على هذه المجتمعات وتم غرسها فيها، وبقيت هذه الانظمة والمؤسسات مغروسة في هذه البلدان حتي بعد التخلص من الاستعمار المباشر والتحرر

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الوطني وتم الاحتفاض بها كمكتسبات عن الاستعما، وهذه المكتسبات في جملها كانت تعتبر مؤسسات قهر في العهد الاستعماري، ومنه فإن معظم دول العالم الثالث فرضت على شعوبها أنماط وأشكال ومؤسسات الدولة ونظمها بالقوة من الأعلى، وهذا النمط من الدول الذي يطلق عليه إسم - الدولة مابعد الاستعمارية -¹.

فضلا عن ذلك سعت الانظمة الحاكمة بعد الاستقلال إلى تدعيم المؤسسات السيادية وتقويتها وإيلائها أهمية خاصة، مستعينة بخبرات أجنبية، من أجل بناء وتوسيع نواتها التي ورثتها من الفترة الاستعمارية، حيث وجدت نفسها بحاجة إلى جيش متين وقوة عسكرية كبيرة، وذلك من أجل تقوية حكمها من جهة، ومن جهة أخرى التصدي للتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه هذه البلدان، ونتيجة لذلك أخذت المؤسسة العسكرية دورا هاما في الحياة السياسية للدولة والتدخل فيها، هذا الأمر الذي أضعف المؤسسات القانونية والسياسية لهذه الدول، وبالتالي فسح المجال أمام المؤسسة العسكرية بما تتمتع به من قوة تنظيمية من أجل التدخل في الحياة السياسية عن طريق السيطرة على السلطة أو المشاركة فيها أو فرض الرقابة عليها، أو من خلال التدخل لقمع أي محاولة لتهديد النظام أو لتغيير إتجاهه السياسي.²

وقد تعزز الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في مرحلة الحرب الباردة، من خلال دعم الانقلابات العسكرية من قبل الدولتين العظمتين، وذلك لمنع تحجيم المد الإيديولوجي لبعضهما البعض، ففي الدول العربية كمثال عن الكثير من الدول النامية، نجد أنه حدثت انقلابات كثيرة

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص108.

² هلال علي الدين ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، بدون طبعة، 2000، ص 67.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

في الفترة الممتدة ما بين 1951 إلى 1970، لينخفض مستوى هذه الانقلابات بعد السبعينات ويعود سبب ذلك إلى تبلور مفهوم الدولة ومؤسساتها بصورة كافية وتطور الوعي السياسي والمشاركة الشعبية والرقابة الدولية، مما جعل الانقلابات العسكرية أكثر صعوبة؛ هذا ما جعل المؤسسة العسكرية تسعى إلى استهداف المجالات الخارجة عن السيطرة العسكرية المباشرة، منها القوة الاجتماعية كمصدر للسلطة المستمدة من ملكية الأرض ورأس المال والثروة، ومنه جاءت قوانين الإصلاح والتأمين كتمهيد لمد السيطرة للمؤسسة العسكرية على النظام الاقتصادي والأمثلة على ذلك الإجراءات الاشتراكية في معظم دول العالم الثالث التي تم من خلالها تأمين البنوك والشركات الصناعية والمؤسسات التجارية والمجالات النفطية، ولقد كان من نتائج حكم المؤسسات العسكرية، قمع والقضاء على أغلب هيئات المجتمع المدني من أحزاب مؤسسات ولجان مدنية منظمات غير حكومية، مع عزل الشعب و إبعاده عن المشاركة في الحياة السياسية، وكانت القرارات المصيرية تتخذ بصورة فردية وإعلانها يكون بصورة مفاجئة بالنسبة للشعب الذي لا حول ولا قوة له في ذلك.

2- التسلح والإنفاق العسكري في دول العالم الثالث: إن الملاحظ على واقع البلدان النامية بعد الاستقلال، أنها خاضت سباقا كبيرا من أجل التسلح والإنفاق العسكري بحيث كان هذا العمل يمثل أحد أولويات الرئيسية لهذه الدول، فنجد أن معدل الإنفاق العسكري لهذه الدول قد ارتفع خلال سنوات الخمسينيات إلى الستينيات، إلا أنه في السبعينات ارتفع بمعدلات غير مسبوقة،

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

ومثال ذلك مجموعة دولنا العربية، حيث إزداد هذا المعدل بمعاملات مضاعفة في سنوات الثمانينات ليبلغ الانفاق العسكري ذروته فيها¹.

ويعود إرتفاع معدلات التسلح والانفاق العسكري إلى عدة أسباب منها؛ أن أغلب القيادات السياسية للبلدان النامية سعت إلى تكريس حكمها والبقاء أطول مدة ممكنة في الحكم وذلك بتقوية الجيش وقوى الامن المختلفة الأخرى الامر الذي دفعها إلى التركيز على عملية التسلح والانفاق العسكري بوصفها الاساس في بناء جيش متين تستطيع من خلاله مواجهة التحديات المتمثلة في التمرد والانفصال والثورات.... إلخ، وكذلك من الأسباب المؤدية إلى إرتفاع معدل التسلح والإنفاق العسكري الصراعات داخل مناطق أو على الحدود أو النزاعات مع بلدان الجوار ولعل أهم الأمثلة في حقب مضت هي الحرب والصراع العربي مع الكيان الإسرائيلي ما دفع الدول العربية إلى السباق نحو التسلح والإنفاق العسكري، وكذلك الصراعات في الساحل الإفريقي، ودول أمريكا الجنوبية، والصراعات على الحدود في العديد من دول آسيا.... إلخ .

ويخلف الانفاق العسكري أثارا سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، إذ أنه يعتبر جزء من الانفاق الحكومي العام، لذلك فإن إرتفاع معدلاته تمس وتستقطع بصفة كبيرة من نسب الانفاق الأخرى والتي تخص التعليم والصحة وغيرها، وفي أحيان كثيرة يقود هذا التسلح والانفاق العسكري إلى تعطيل لتنفيذ الكثير من خطط التنمية .

1 التسلح ونزع السلاح والأمن الدوليين، الكتاب السنوي 2009 (الطبعة العربية)، معهد ستوكهولم لأبحاث

السلام الدولي sipri، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص ص 307-308.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

هذا وقد يؤدي الأمر إلى عسكرة الاقتصاد وتحويله إلى داعم لعملية التسلح وتوظيف كافة عملياته لخدمة التسلح والصناعات العسكرية، فبدلاً من أن يتجه القطاع العام والخاص للقيام بمشاريع تصب باتجاه التنمية، فقد تم توظيف هذين القطاعين في الصناعة العسكرية من خلال التصنيع العسكري وإنتاج مواد مكملة تستخدم في رفد الصناعة العسكرية، وقد تنفق حكومات الدول النامية أضعاف إرادتها على التسلح والانفاق العسكري مما قد يؤدي إلى عجز يستلزمها التطرق إلى القروض من أجل تغطيته أو السحب من احتياطي العملات الأجنبية المتراكم، وهذا يؤدي إلى توقف الصرف عن خطط التنمية¹.

3- الصراعات والنزاعات العسكرية: يعاني عدد كبير من دول العالم الثالث من عدة صراعات والنزاعات سواء على المستوى الإقليمي ومثال ذلك الصراع العربي الإسرائيلي الذي تمثل بقيام دولة فلسطين عام 1948، وبما شكله ذلك من تحديات وتهديدات تمثلت بالاختلال والتشريد والتهجير، فضلاً عن خوض عدة حروب كانت لها تأثيرات كبيرة على واقع التنمية البشرية في الوطن العربي ككل وفي فلسطين بوجه التحديد، وسواء نزاعات مع دول الجوار حيث عانت العديد من الدول النامية من نزاعات حدودية تعود أغلب أسبابها إلى مرحلة السيطرة الاستعمارية، إذ أبرمت الدول الاستعمارية فيما بينها اتفاقيات تقسيم مناطق نفوذها فيما يسمى اليوم بالدول النامية، على أساس حدود إدارية تجاهلت الحقائق البشرية والخصوصيات الثقافية وعندما إستقلت هذه الدول النامية تحولت التقسيمات المتفق عليها إلى حدود سياسية للدول المستقلة، الأمر

¹ عدنان فرحان الجوراني، الانفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3389، 2011.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الذي قاد إلى نشوب نزاعات عديدة مع دول الجوار حول السيادة الحدودية¹؛ والامتثلة على ذلك كثيرة منها في آسيا بين الهند والباكستان على الحدود في كاشمير، الصومال واثيوبيا عام 1969 وكذلك الحرب الاريتيرية والاثيوبية عام 1975 والنزاع الاماراتي الايراني حول الجزر الثلاث أبو موسى، الطنب الكبرى والطنب الصغرى والتي إحتلها إيران، عام 1971 وكذلك الحرب العراقية الايرانية 1980-1988 وغيرها².

كما أن الدول النامية عانت من نزاعات إيديولوجية وسياسية تمحورت حول طبيعة النظام الاجتماعي وفلسفة وتوجهات الحكم الرأسمالية والاشتراكية، مثل النزاعات التي حدثت في أمريكا الجنوبية، وكذلك بين الاشتراكية والنظام الاسلامي بين العراق والايران؛ كل هذه النزاعات تمخضت عنها نتائج سلبية انعكست على واقع التنمية للبلدان النامية المتنازعة، تمثلت الخسائر في الأرواح البشرية والقضاء على الكثير من الأقليات في العالم ككل، والخسائر الاقتصادية تكاليف الحرب وعجز ميزانيات الدول إضافة إلى التكاليف الضمنية للحروب التي تشمل حالات المرض والعجز والوفاة المبكرة والفرص الضائعة للنمو وتدمير عدد من البنى التحتية والمشاريع الإستراتيجية، هذا بالإضافة إلى تدمير البيئة وتدهور المصادر الطبيعية و نضوبها والجفاف وتدمير السدود والينابيع المائية مع تدهور الأراضي الخصبة والزراعية، بالإضافة إلى تفاقم مشاكل التلوث البيئي الناجم عن صرف النفايات الصلبة الناجمة عن الحروب والصراعات

¹ جلال عبد الله معوض، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد 4، 1996، ص 71.

² مايكل كلير، الحرب على الموارد، ترجمة، عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون طبعة، 2002، ص 250-255.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

والمياه الثقيلة التي ظلت تصب في الأنهار والبحار¹، وكانت لهذه النزاعات والحروب انعكاسات اجتماعية خطيرة مازالت الدول تعاني منها إلى يومنا هذا، ونأخذ على سبيل المثال الآثار الناجمة على ظاهرة وحركة الهجرة الداخلية والخارجية الناجمة عن هذه الحروب والتي أرققت دول العالم ككل وحتى الدول المتقدمة التي أصبحت تعاني من الهجرة من جراء الحروب والصراعات التي أصبحت مشكلة المجتمع الدولي ككل وكذلك ظاهرة ارتفاع العنوسة داخل الدول التي بها الصراعات والحروب؛ كما أن هذه النزاعات والحروب كان لها دور بالغ في الخلافات الداخلية والتي تحولت فيما بعد إلى حروب أهلية أدت بدورها إلى تدخلات أجنبية دولية أخرى باسم حقوق الإنسان وكرامته.

المطلب الثاني: الواقع الاجتماعي

الفرع الأول: الواقع السكاني والبطالة

1- الواقع السكاني : لقد أدت مختلف السياسات المنتهجة من طرف العديد من الدول النامية بعد خروجها من الاستعمار إلى تحسين المستويات الصحية والمعيشية والتعليمية، والتي أدت بدورها إلى انخفاض نسبة الوفيات وارتفاع نسبة الولادات؛ الأمر الذي تمخض عنه زيادة النمو السكاني، فإذا أخذنا مثال عن الوطن العربي فإن إحصائيات الأمم المتحدة تؤكد أن عدد سكانه سجل زيادة مرتفعة جدا، ويتمثل الهرم السكاني فيه بارتفاع نسبة فئات السن الصغرى حيث تبلغ

¹ الاسكوا، آثار السلام والامن على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

نسبة الذين تقل أعمارهم عن 12 سنة 45% من مجموع السكان الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع نسبة الإعاقة وارتفاع الأطفال الذين هم في سن الدراسة¹.

ويعتبر النمو السكاني المتسارع أحد أولى المشاكل التي تعاني منها الدول النامية ومنها دولنا العربية، إذ أن نمو السكان في أغلب البلدان النامية لا يتناسب مع ما هو متوفر من الموارد البيئية، وهذا النمو أصبح يولد ضغطا كبيرا ورهيبا على البيئة، حيث أصبحت هذه الدول أمام مشكلات الإجهاض البيئي والتي تمثلت في الاستغلال المفرط للموارد وكذا عمليات التنمية الغير المستدامة التي تطلبتها سد حاجيات السكان².

إذ أن مشكلات النمو السكاني الهائل، ألقت بظلالها على عدة جوانب تمثلت في توفير الحاجات الأساسية للسكان من أمن غذائي وصحي وتعليمي، فالكثير من الموارد الأساسية في البيئة للدول العالم الثالث لم تكن كافية لسد متطلبات النمو السكاني وخاصة في الدول الجدد فقيرة مثل دول إفريقيا جنوب الصحراء والعديد من دول آسيا كذلك وجنوب أمريكا؛ ولقد قادت الاختلالات والإخفاقات التنموية في الدول النامية المتمثلة في التركيز على التنمية داخل المدن وتهميش الأرياف والمناطق المعزولة إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة إما بحثا عن العمل أو نتيجة لانعدام الخدمات في تلك المناطق الريفية المعزولة، الأمر الذي انبثق عنه جملة من المشاكل السكانية والتي تمثلت في سوء التوزيع السكاني وارتفاع نسبة الحضر والذي أدى بدوره إلى نقص اليد العاملة في الأرياف وإهمال الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية.

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

² الاسكوا، السياسات السكانية و التحول الديمقراطي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص 20.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

أما بالنسبة للمدن فقد شهدت مشاكل التوسع والاحتفاظ خاصة العواصم والمدن الرئيسية، مع ظهور مشكل الأكوخ وبيوت القصدير وهو ما قاد بدوره إلى تدهور الخدمات الصحية والتعليمية وكذلك خدمات السكن والمواصلات، بالإضافة إلى أن مئات الآلاف من المشردين في كل مدينة من العالم الثالث يضطرون للجوء إلى المقابر ومحطات النقل ويتخذونها كمساكن تقيهم من البرد والحر كما أن السكان المهاجرين من الريف يعانون من مشاكل عديدة تتعلق بالبطالة وسوء التغذية والفقر، هذا ما يزيد من التفكك الاجتماعي والتحلل الأخلاقي الذي يؤدي بدوره إلى الانحرافات زيادة على ذلك التعرض للإصابة بالأمراض المختلفة.

كما تجدر الإشارة إلى أن أغلب البلدان النامية أهملت البعد السكاني في سياساتها التنموية في بادئ الأمر إلا أن معظم الدول ساد لديها الاقتناع بأهمية تنمية الأفراد والسكان والاستثمار في الأفراد وتحسين مستواهم الاجتماعي والثقافي والصحي إلى جانب وضع برامج خاصة بتنظيم الأسرة مع رسم سياسات إحصائية مستقبلية للتصدي لأي مشكل قبل وقوعه.

2-البطالة: بعد نيل مختلف دول العالم الثالث استقلالها، انتهجت سياسات تنموية شاملة لمواجهة واقعها المتدني الذي خلفه الاستعمار، المتمثل في التخلف والفقر والمرض والبطالة، وكنتيجة حتمية لهذا النهج فقد استطاعت معظم دول العالم الثالث أن تحقق معدلات نمو لا بأس بها في الناتج المحلي الاجمالي، فضلا عن إستقرار في الاسعار والتوازن، وكذلك زيادة فرص التوظيف والتشغيل والارتقاء بمستوى المعيشة وتوفير قدر مقبول من الضمانات الاجتماعية وهو ما قاد بدوره إلى انخفاض معدل البطالة على العموم، وقد شهدت تلك المدة زيادة معدلات النمو كنتيجة حتمية لانخفاض معدلات الوفيات وإرتفاع معدل الولادات وذلك لتحسين الأوضاع

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

الصحية كما سبق ذكره، ولهذا عرفت سنين الخمسينات والستينات نمو كبيراً في قوة العمل في مراحل لاحقة¹.

وعلى هذا الأساس قامت العديد من دول العالم الثالث بزيادة الانفاق على التعليم فقللت بذلك من أعداد الذين دخلوا أسواق العمل آنذاك في وقت مبكرة، وقامت بالالتزام بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد، في وقت كانت الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وإسكان في توسع مستمر وأنشأت أيضاً أنظمة التأمين الاجتماعي، منها التأمينات ضد العجز والإصابات المهنية، والتأمينات الصحية وكذا رواتب للمتقاعدين...²، وبشكل عام زاد النصيب النسبي من الأجور من الدخل وتحسنت أوضاع العمالة ومستوى المعيشة نسبياً بالمقارنة مع الحقبة السابقة.

مع كل ذلك فإن هذا لا يعني إنتفاء البطالة نهائياً في دول العالم الثالث، فقد كان الإرث الاستعماري من جهة ثقيل جداً، ومن جهة الجهد التنموي المبذول ضعيف جداً في مقابل مشكل البطالة، الأمر الذي تولد عنه أنواع أخرى متنوعة من البطالة الموسمية والمقنعة³.

إلا أن بعض الدول النفطية من العالم الثالث منها العربية، فنزولا، إيران... وغيرها، ومع حدوث ثورات نفطية من عام 1973، شهدت أسعار النفط إرتفاع غير مسبوق، ما حدث معه إرتفاع في عائدات النفط والاحتياطي من الصرف، حيث إزدادت معدلات الاستثمار والتوظيف

¹ ليلي الخواجه، أسواق العمل في الدول النامية في ظل الإصلاح الاقتصادي، مجلة مصر المعاصرة، العدد، 431، مصر 1993، ص 95.

² عبير محمد سعد، ظاهرة البطالة والاخلال بحق العمل في المجتمع العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الجامعة العربية، العدد 119، خريف، 2004، ص 106-107.

³ صلاح محمد عبد الحميد، أزمة البطالة، دراسة مقارنة، مصر، السعودية، الكويت، هبة النيل العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2011، ص 11.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

وتحسين معدلات الاستهلاك وزادت معدلات النمو الاقتصادي وانخفضت معدلات البطالة إذا ما قورنت مع عقدي الخمسينات والستينات.

وكان أغلب هذا النمو نتيجة متغيرات خارجية يصعب التحكم بها مثل أسعار النفط والتحويلات الخارجية والمعونات والقروض الاجنبية، اذ مع تعرض هذه البلدان النامية لمتغيرات خارجية معاكسة ما لبثت أن أثرت في أحوالها الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما حدث فعلا مع ظهور بوادر الركود الاقتصادي العالمي مع مطلع الثمانينات ، الذي رافقه إنهيار في أسعار النفط في الاسواق العالمية ، ومع تراجع عوائده في 1985¹.

هذا فضلا عن تفاقم أزمة المديونية لهذه البلدان التي نجمت عن الافراط في الاستدانة الخارجية وبخاصة قروض قصيرة الاجل وذات التكلفة المرتفعة، مما أدى إلى إرتفاع معدل خدمة الدين ووصوله إلى مستوى حرج يهدد إنتظام وصول الواردات الضرورية للبلد، ومع هذا الإشكال لجأت بعض الدول النامية ونذكر منها بعض دولنا العربية ومنها الجزائر، إلى نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها الخارجية، وما ارتبط جراء ذلك من ضرورة تنفيذها لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي طبقتها هذه الدول، الامر الذي أدى إلى إعادة النظر في السياسات التوظيفية، مع تسريح عدد كبير من العمال نتيجة لخصخصة القطاع العام وإعادة الهيكلة.

وانعكست هذه الازمة كذلك على العمالة الوافدة، اذ بدأت مرحلة من التشديد والتقييد شملت بإجراءاتها تقليص الرواتب والاجور وفرض الضرائب وصولا إلى الاستغناء عن خدمات أعداد

¹ الاسكوا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا، مصدر سبق ذكره، ص13.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

كبيرة من العمالة الوافدة الاجنبية؛ هذا مازاد من حدت البطالة للبلدان النامية الأصل التي كانت تصدر العمالة ثم حدثت بما يسمى الهجرة المعاكسة أو العمالة العائدة.

ومما يزيد من آثار مشكلة البطالة، أن إعانات البطالة ضئيلة في البلدان النامية، مما يزيد من نسبة الفقر وتدهور أحوال العاطلين عن العمل في معظم البلدان النامية.

ومما كرس مشكلة البطالة كذلك هو الفارق أو التباين الموجود بين النمو الحاصل في قوة العمل سنويا، والذي يعتبر نمو مرتفع بسبب القاعدة الشبانية للسكان وزيادة دخول النساء إلى سوق العمل وبين النمو المتواضع لسوق العمل سنويا، إذ تشير التقديرات إلى أن قوة العمل مثلا في الدول العربية تنمو بمعدل يتراوح ما بين 3% و 4% وهو ما يعني دخول عدد يتراوح ما بين 2 و 3 مليون عامل سنويا إلى سوق العمل¹.

وهناك عوامل أخرى تعود إليها ظاهرة البطالة في بعض الدول النامية، وأبرزها عدم مطابقة واقع سوق العمل لرغبات المواطنين الذين يلتحقون بسوق العمل، وتوافر فرص العمالة الاجنبية بأجور منخفضة والسياسات الحكومية الرامية إلى كبح توسع العمالة في القطاع العام وعدم التناسب بين المؤهلات التي يحملها الباحث عن العمل وأنواع فرص العمل المتاحة في أسواق هذه الدول.

¹ الاسكوا، سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية، نيويورك، الامم المتحدة، 2001، ص 04.

الفرع الثاني: الواقع التعليمي

لقد سعت البلدان النامية في معظمها إلى تبني سياسات تعليمية هدفها تنمية وتطوير الموارد البشرية وتحسين المستوى التعليمي وذلك لترقية الافراد وتطوير ورفع مستواهم العلمي والثقافي والمعاشي، ولكي تتجاوز بذلك مرحلة التخلف والجهل التي كانت سائدة في مرحلة الاستعمار لغالبية هذه الدول¹.

ولقد حققت العديد من الدول النامية تطورا ملموسا، ظهر جليا في تضاعف عدد الطلبة والمعلمين، مع زيادة الاهتمام بكافة مراحل التعليم من الابتدائي والاساسي والثانوي إلى العالي، كما تبنت أغلب هذه البلدان سياسات وبرامج التعليم والاصلاحات التي جاءت بها منظمة الامم المتحدة من أجل محو الامية والقضاء عليها وتعليم الكبار وترقية المرأة وتحسين مستواها التعليمي².

إلا أنه في الواقع مازالت معظم الدول النامية إن لم نقل كلها تصارع شبح الأمية ولم تستطع القضاء عليه بصورة جذرية، بل الملاحظ على بعض الدول أنها إستطاعت أن تخفض من نسبتها وذلك بتحقيق تطورا ملموسا في زيادة نسبة المتعلمين، ففي دولنا العربية مثلا أستطاعت تخفيض من نسبة الأمية من 60% في الثمانينات إلى 40% مع بداية التسعينات؛ كما تضاعفت معدلات تعليم المرأة، وعلى الرغم من ذلك فما زالت الأمية مستمرة في وتائها في الكثير من الدول ويعود ذلك إلى بعض الاسباب، نذكر منها على سبيل المثال ضعف وفقدان التخطيط

¹ السكان والتعليم والتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، التقرير الموجز، الامم المتحدة، 2003، ص05، الموقع الالكتروني، www.un.org، تاريخ المطالعة، 18 سبتمبر 2017.

² المرجع نفسه، ص13.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

السليم لهذه الدول ونقص البرامج الجادة لمحو الأمية، فبعض البرامج مثلا تكتفي ب 8 أشهر فقط في حين أن بعضها يمتد إلى 4 سنوات، تم يعود معظم الدارسين إلى حالة الأمية الأولى؛ وكذلك من الأسباب أيضا قصور التعليم الاساسي عن إستيعاب كل الاطفال في سن الدراسة وبالتالي يظل مصدر الأمية موجودا والبعض الآخر يلتحق بالتعليم ويتسرب منه مبكرا، وهؤلاء يولدون مشاكل أخرى مثل عمالة الاطفال المنتشرة بشكل كبير في دول العالم الثالث، في إفريقيا وأسيا ودول أمريكا الجنوبية، كما تزيد الاضطرابات والحروب خاصة منها الداخلية والاهلية في زيادة نسبة الامية وتسرب الاطفال من التعليم، لأن الموازنات المالية المخصصة لمحو الأمية وتسرب الاطفال من التعليم تقل بشكل كبير، فضلا عن عدم إستقرار المواطنين الهجرة الداخلية التي تولدها الحروب كلها تتعكس على المستوى التعليمي؛ وذلك نتيجة تعطيل برامج وخطط محو الأمية من جانب ومن جانب اخر تقليص الانفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم وغيرها لصالح الانفاق العسكري الامر الذي أدى إلى تراجع مستويات التعليم .

وبالرغم من الجهود المبذولة في بعض البلدان النامية من بينها بعض الدول العربية لتطوير التعليم ماقبل الابتدائي، إلا ان نوعية التعليم المقدم في معظم رياض الاطفال والاقسام التحضيرية ما زال لا يلبي متطلبات النهوض بقدرات الاطفال وتميبتها من أجل تنشئة جيل قادر على الابداع والابتكار، وفي أغلب الاحيان يركز رياض الاطفال والاقسام التحضيرية في الدول النامية على تعليم القراءة والكتابة المبكرة للطفل دون الاهتمام بتحفيز قدراته وتنمية إهتماماته ورغباته؛ أما بالنسبة للتعليم الاساسي فهناك مشاكل يعانيها عدد كبير من دول العالم الثالث ونذكر منها، غياب الرؤية الواضحة للعملية التربوية والتعليمية ومشكلات محتوى المناهج

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

ونوعيتها، وكذا شكل الامتحانات وعمليات تقييم التلاميذ وكذا حال اللغات الاجنبية وغيرها من المشاكل التي جعلت التعليم الاساسي يعاني نوع من التذبذب¹.

وبخصوص التعليم الجامعي فبالرغم من التطور الذي حدث في عدد من الجامعات والمعاهد وعدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي، الا أنه هناك مشاكل عديدة يواجهها هذا التطور وذلك في غياب التنسيق بين التخطيط للتعليم وللقوى العاملة وبين ما تتطلبه سياسات وبرامج التنمية ومتطلبات سوق العمل، هذا وزيادة عن غياب التوازن بين التخصصات العملية والنظرية خاصة في الدول التي يعزف شبابها عن الالتحاق بالتخصصات العلمية، ويميلون إلى التخصصات التي تؤهلهم إلى شغل مناصب إدارية وذات طابع مكتبي، الامر الذي تمخض عنه إرتفاع نسبة البطالة بين الخريجين من الجامعات، وهو مادفع هذه البلدان إلى زيادة التعيينات في القطاع العام الذي ولد بدوره بطالة مقنعة أثقلت كاهل الدولة برواتب وإنفاق خارج طاقتها². وكذلك من المشاكل التي يعانيها التعليم في العالم النامي ككل هو تدني الانفاق على التعليم مقارنة بالبلدان المتقدمة، إذ يصل إنفاق دول أوروبا الشرقية إلى أكثر من 35% من الانفاق الحكومي، بينما في العالم الثالث مثلا الدول العربية لا تتجاوز نسبة الانفاق فيها 3% من إجمالي ناتجها القومي، وهذا بدوره ينعكس سلبا على الناتج العلمي في الدول النامية، فبالرغم من ما حققته بعض الدول النامية من تطور في الناتج العلمي، كالصين والنمور الاسوية مثلا، إلا أن البعض الآخر من الدول النامية بل معظمها لم يحقق نفس التطور في الإنتاج العلمي وهذا حال

¹ سيلان جبران العبيدي، دور التعليم في المجتمع المعرفي المنشود، جامعة صنعاء، 2004 من الموقع الالكتروني، www.abdeldaim.com، تاريخ المعاينة، 2016/03/06.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص102.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

دولنا العربية كذلك، كما أن إخفاق العديد من دول العالم النامي في سياستها التعليمية أدى إلى هجرة العقول والأدمغة إلى الخارج، الامر الذي انعكس سلبا على الثروة البشرية للعالم الثالث وهي تمثل الثروة الحقيقية للبلدان، وهذا ماؤكدته نتائج الانتاج العلمي لعلماء من العالم النامي خارج الوطن، إذ بلغت مثلا نسبة أبحاث العلماء العرب التي أنجزت في الخارج بحوالي 60% من إجمالي البحوث العربية¹.

المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي والبيئي

الفرع الأول: الواقع الاقتصادي

1- التنمية الاقتصادية والنمو: لقد وقع خلط بين التنمية الاقتصادية والنمو وذلك خلال عقدي الخمسينات والستينات وهذا الخلط انعكس على على جهود التنمية في أغلب البلدان النامية، وتمثل هذا الخلط في السعي إلى تحقيق أعلى معدل من الناتج المحلي الاجمالي من أجل إيجاد حل لمشكلات الفقر وتدهور مستوى المعيشة لقطاعات عريضة في المجتمع ومشكلة عدالة التوزيع؛ وعلى هذا الاساس فإن استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر وحيد للتنمية لا يعكس حقيقة الرشاد في إختيار المشروعات وكذا تحديد الاختلالات واستثمار الموارد وكذلك قصوره عن التعبير عن خيارات المدى الطويل والاهتمام بنصيب الاجيال القادمة من الثروة، إذ أن أغلب تجارب التنمية في الدول النامية أدت إلى نتائج معاكسة تمثلت في المزيد من التفاوت في توزيع الدخل وتدهور مستوى معيشة شرائح واسعة من السكان العالم النامي، هذا فضلا عن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، فعلى الرغم مما حققته أغلب الاقتصادات الدول النامية من معدلات نمو

¹ سيلان جبريل العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص20.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

لابأس بها، حيث زادت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وارتفعت معدلات الاستثمار والتوظيف وارتفاع مستوى الاستهلاك بصورة ملحوظة، وخاصة في دولنا العربية حيث إتجهت إلى الاستثمار في البناء والتشييد والنقل والمواصلات والصناعات الاستخراجية، وبذلك زاد الانفاق الحكومي وقامت الدولة بتنفيذ الكثير من المخططات الاستثمارية في مجال البنية التحتية وبعض الصناعات التحويلية وزادت نسبة الانفاق الحكومي كذلك على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والاسكان، الامر الذي أدى إلى تحسين الموارد البشرية ونوعية الحياة إذا ما قورنت بالعقود السابقة؛ إلا أنه ونتيجة لأزمات المديونية لعديد الدول النامية ومنها العربية وكذا أزمات هبوط النفط المتكررة، كلها عوامل تفاعلت مع بعضها لتقود إلى شح كبير في الموارد المالية، ومع إنخفاض قيمة الصادرات في أغلب الدول النامية إذ حدث تراجع كبير في إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول، ويعود ذلك كما ذكرنا إلى أزمة المديونية في أغلب الدول وإنخفاض سعر البترول في أخرى ، وإنما إلى الاختلالات الكبرى في الاقتصاديات لهذه الدول وعدم كفاءة الاداء الاقتصادي وإلى أزمة التكامل في خطط التنمية لدول الجنوب أيضا¹.

ففي الوقت الذي تم فيه إجراء إتفاقيات ومعاهدات تعاون وتكامل بين الدول النامية -جنوب - جنوب- وبالرغم من القيام بإحداث المنظمات المالية التنموية والمشاريع المشتركة، إلا ان رصيد التعثر والاختفاق كان أكبر من رصيد النجاح، ولقد دلت عليه النسب الضئيلة من التبادل التجاري البيني بين دول الجنوب-، ويعود ذلك إلى قصور السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتكامل، وضعف الاليات المؤسسية والادارية التي جرت هذه التجارب من خلالها، والكيفية التي صيغت

¹ محمد نبيل الشيمي، التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها، الحوار المتمدن، العدد 2538، 2009، ص128.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

بها المعاهدات والاتفاقيات، وضعف السلطة الالزامية التي تملكها هذه المعاهدات، والدعم الفني والمادي هذا وزيادة عن غياب الارادة السياسية لتحقيق التكامل¹.

فعلى سبيل المثال أن مسيرة التكامل الاقتصادي التي عرفتها دولنا العربية كنموذج عن العالم النامي، بدأت مع إنشاء المجلس الاقتصادي عام 1955 الذي وافق على إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم العبور بين البلدان العربية، وإقرار إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957 التي أفادت التحرير الكامل للتبادل التجاري وحرية إنتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وبالتالي العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيدها، وتم إنشاء مجلس الوحدة العربية الاقتصادية عام 1962 بعضوية 13 دولة عربية فقط مما عرقل إلتزام الاعضاء بموجبات السوق المشتركة المعلنه عام 1964؛ فقد عدت أنها خطوة للوراء في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، لأن التركيز فيها كان على التبادل التجاري أكثر منه على الصناعي وبالتالي إقامة منطقة حرة للتجارة يجري تنفيذها على مراحل كي تصل إلى إتحاد جمركي يؤدي إلى إزالة القيود على حركة السلع بين الدول الأعضاء وإقامة حاجز جمركي تجاه العالم الخارجي².

وكذلك ومن الاختلالات الهيكلية التي تعانيتها اغلب الاقتصاديات في دولنا العربية هي التركيز على الصناعة وإهمال الزراعة الامر الذي يؤدي إلى الافقار الغذائي والتبعية والانكشاف على الخارج، وإرتفاع فاتورة الغذاء أيضا، وكذلك التركيز في الخطط التنموية على القطاع العام على حساب القطاع الخاص، وذلك عن طريق إصدار التشريعات وإنشاء المؤسسات العامة

¹ أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وإدارة التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، 1997، ص ص 198-199.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 139 .

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

وإدارتها من أجل إمتلاك وسائل الانتاج والتوزيع، والسيطرة على النشاط الاقتصادي الأمر الذي ضيق على القطاع الخاص وفشل مخططات التنمية، لأن دور القطاع الخاص جد هام وهو له مكانة المكمل والمساند لدور القطاع العام في تحقيق خطط التنمية وتوفير فرص العمل وفتح أفاق للتصدير والتصنيع من خلال ماتقدمه المؤسسات الخاصة للإقتصاد الوطني¹.

هذا فضلا عن الاعتماد الشبه كلي للبلدان النامية في معظمها على إستيراد التقنية الاجنبية دون توطئها أو تطويرها، كما أنه لم يرافقها الانفاق المطلوب على نشاطات البحث والتطوير والادارة التقنية، الامر الذي أدى إلى إرتفاع نسبة الواردات من السلع التي تحتوي على التقنية المتقدمة، وهذا ما أدى بدوره إلى إختلالات في الميزان التجاري وبدوره ما ولد فجوة في التقنية بين الدول النامية لصالح الدول الأجنبية المتوفرة على هذه التقنيات المرتفعة.

ويعود ذلك إلى أن أغلب الدول النامية إعتادت عند رسم سياستها التنموية على أساس توفير التسهيلات المالية والتقنية الغربية، إذ اتجهت هذه البلدان إلى المعسكر الاشتراكي في البادئ من أجل تلبية المطالب التنموية، والذي بدوره قدم قروضا طويلة الاجل وبفوائد رمزية، وهكذا أدرجت العادة لدى أغلب الدول النامية إلى اللجوء إلى الخبرات الاجنبية والموارد المالية الخارجية التي كانت متوفرة في كل من المعسكر الاشتراكي والرأسمالي، مما ساهم في موقف لم يضع في عين الاعتبار وضع سياسات تنموية معتمدة على اكتساب العلم والبحث العلمي و الضفر بالتقنية في

¹ أحمد الكواز، بيئة القطاع الخاص، النظري والواقع، المؤتمر الدولي حول دور القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

المجالات الاستثمارية بغية التخفيف من درجة الاعتماد الشبه كلي على الخبرات الخارجية وتنمية القدرات البشرية¹.

وان الاعتماد المطلق على التمويل الخارجي عن طريق القروض في عملية التنمية قاد إلى تزايد المديونية الخارجية وأصبحت معظم الدول النامية من ضمن المناطق المديونية الثقيلة.

2- **مؤشرات الدخل وقياس الفقر:** إن عملية الخلط بين التنمية والنمو التي كانت واقعة في البلدان النامية، قادت إلى اعتماد قياس الفقر على أساس فقر الدخل، والمتمثل في عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن... إلح، وذلك بالاعتماد على مؤشرات الدخل والانفاق والاستهلاك فقط مستندة في ذلك على مؤشرات نصيب كل أسرة أو فرد من الدخل أو الانفاق كمقياس لمستوى المعيشة، وبذلك إعتمدت على تقديرات مادية للحاجات الأساسية لتحديد ما يعرف بخط الفقر الذي يميز بين الفقراء والغير الفقراء.

ويتمثل خط الفقر بالمستوى الأدنى من الحاجات الأساسية اللازمة لحياة الانسان ويقاس بمستوى الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الغذاء الذي يوفر الطاقة الكافية واللازمة لعيش إنسان بالغ في يوم واحد لكن وفي الحقيقة فإن اعتماد فقر الدخل كمقياس لمستوى الفقر لا يعطي إلا صورة جزئية للعديد من السبل التي يمكن أن تبثلى بها حياة البشر، أي ان فقر الدخل يركز فقط على أحد الأبعاد العامة للفقر، الا انه يتجاهل الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية، فعلى سبيل المثال يمكن لفرد ما أن يتمتع بصحة جيدة وأن يعيش عمرا طويلا لكنه أمي، وبذلك يكون محروم من العلم والاتصال والتفاعل مع الآخرين.

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، نفس المرجع، ص 140.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

إلا أن الواقع يؤكد على أن إنتشار الفقر يكون حتى في الدول التي حققت معدلات مرتفعة من النمو، ويؤكد أيضا أن التفاوت في مستوى الدخل كان متزايدا ومعدلات البطالة بقت مرتفعة.

وفي هذا الصدد يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2015 إلى أن النمو قد يقضي على فرص العمل بدلا من إيجادها، وقد يتميز للأغنياء بدلا من تخفيف حدة الفقر، وقد يضر بالمستقبل بدلا أن يكون مستداما¹.

والبرغم من التحسن كما يشير التقرير إلى حد ما في أوضاع الناس ونوعية الحياة إذا ماقرنت في السنوات السابقة وعلى سبيل المثال دولنا العربية، فإذا تم إعتداد مؤشرات التنمية البشرية مثل توقع الحياة ومعدل وفيات الاطفال ونصيب الفرد من السعرات الحرارية وعدد السكان لكل سرير في المستشفيات، وعدد السكان لكل طبيب ونسبة عدد المسجلين في المدارس الالزامية إلى مجموع الاطفال في سن التعليم الالزامي ومعدل الامية لدى البالغين وغيرها، ففي أغلب البلدان النامية تقريبا والعربية كنموذج شهدت هذه المؤشرات تحسنا نسبيا.

إلا أنه مع ذلك التحسن يوجد فروق كبيرة في توزيع الدخل و الثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة التي تؤدي بدورها إلى فروق مماثلة في نصيب الفرد الحقيقي من تلك المؤشرات، ويعود ذلك إلى أنه تم التركيز على النمو باعتباره غاية وإن مناعه سوف تتوزع بصفة عادلة على الناس، الامر الذي قاد إلى غياب السياسات التوزيعية كأداة لتصحيح الاختلالات، الامر الذي أدى إلى تدهور وضع توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية في أغلب هذه البلدان،

¹ تقرير التنمية البشرية لعام 2015، نيويورك، الامم المتحدة، 2015، ص30.

مما يعنيه ذلك من زيادة إفقار الفقراء أو على الأقل استمرارهم على ما هم عليه من الفقر، مقابل زيادة ثراء الطبقة الغنية، أي زيادة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطبقات الاجتماعية¹.

الامر الذي نتج عنه تباينا كبيرا في المستويات التعليمية والصحية والذي إنعس على الواقع البشري بمجمل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية وغيرها، فعلى سبيل المثال فإن التباين التعليمي في طبقات المجتمع الذي أحدثه الفقر جعل من طبقة حاصل على الشهادات وتعيش في مستوى ثقافي لابس به وهي طبقة الاغنياء، كما جعل من طبقة أخرى تعيش في مستوى ثقافي متدني وتعاني من الامية وعدم القراءة ومعرفة الكتابة وهذه الطبقة المحرومة بالطبع هي طبقة الفقراء، وهذا بدوره انعكس على سلوكية وتفكير الأفراد بشكل متباين في مجتمع واحد، حيث لا يتكلمون لغة واحدة، حيث أن التباين جعل لغة للمتقنين وأخرى للعوام، وبالتالي عدم التمسك بنفس القيم الاجتماعية والثقافية، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الكثير من مقومات الأمن الاجتماعي، وتكوين فجوات كبيرة في الاستثمار في القدرات البشرية التي يزخر بها المجتمع ككل ومنه حرمان الكثير من الفرص للابداع والانتاج².

¹ تقرير التنمية البشرية لعام 2015، مرجع سبق ذكره ص66.

² بوزيان عثمان، اقتصاد المعرفة، مفاهيم واتجاهات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في

أقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 9-10 مارس 2004، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،

الجزائر، ص241.

الفرع الثاني: الواقع البيئي

بدأت بعض الدول النامية الاهتمام بالجانب البيئي بإعتباره أحد أبعاد التنمية بعد الاستقلال مباشرة، ولكن الاهتمام الفعلي لهذا البعد في التنمية بدأ في نهاية الستينات ومع مطلع السبعينات، وذلك مع تزايد الاهتمام العالي بالقضايا البيئية، فبعد إنعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية بستوكهولم عام 1972 عملت بعض البلدان النامية على زيادة الاهتمام بالقضايا البيئية وذلك من خلال إنتقال المسؤولية البيئية من النطاق المحلي إلى النطاق الوطني، فبعد أن كانت الهيئات المحلية هي المسؤولة عن كل مايتعلق بالبيئة، أصبحت المسؤولية وطنية وبذلك أنشأت المجالس واللجان الوطنية الخاصة بالبيئة وحمايتها والدفاع عنها حتى في بعض البلدان أنشأت وزارة خاصة بالبيئة، وخلال تلك المدة أنشأت منظمات إقليمية إقتصادية وإجتماعية تهتم بالقضايا البيئية، ففي المنطقة العربية مثلاً شهدت إنشاء حوالي 12 مؤسسة ومحل إقليمي معني بالبيئة، وأنشأت الجامعة العربية مثلاً مجلس وزراء العرب المسؤولين عن قضايا البيئة عام 1987 الذي يعد المنتدى السياسي الاول لتناول القضايا البيئية في الوطن العربي¹.

وعلى الرغم من ذلك فإن السياسات والبرامج البيئية التي اتبعتها بعض الدول النامية لم ترقى بالمستوى المطلوب لمواجهة المشاكل البيئية المعقدة والمتداخلة التي يعانها العالم النامي، والتي تمثلت في التصحر في الصحاري والتلوث ومشاكله على الاوساط الثلاث وكذلك الاجهاض البيئي وغيرها، بل على العكس فقد ساهمت هذه السياسات المتبعة في تفاقم المشاكل البيئية في هذه الدول، ويعد التصحر من أحد المشاكل البيئية الخطيرة التي يواجهها العالم ككل وبالاخص

¹ Escwa, Governance for sustainable Développement in the Arabe Région, New York, 2003, p13.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

العالم النامي، فمثلا في العالم العربي وحده تشير الدراسات إلى أن الكثير من الاراضي المتصحرة أو المهدهدة بالصحح من الاراضي الزراعية وصل حوالي 357.000 كم²؛ أي حوالي 18% من المساحة الكلية أصبحت واقعة تحت تأثير التصحر، الذي من أهم أسبابه هو تحويل مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية إلى منشآت ومباني، مع فقدان مساحات كبيرة من الغابات التي يتم إزالتها لغرض تحويلها لأراضي زراعية، وبذلك انخفض نصيب الفرد العربي من الاراضي الزراعية بصورة كبيرة، ومن الكوارث البيئية التي حدثت في الدول النامية كذلك هي العمليات التجفيفية للمسطحات المائية والاهوار والتي تعتبر مساحات مائية تساعد على الحفاظ على التوازن البيئي من ثروة زراعية وحيوانية وسمكية ومثال ذلك المسطحات التي قامت الحكومة العراقية بتجفيفها وبالتالي هجرة النسل الحيواني وكذلك قطع سبل العيش لسكان الاهوار وهجرتهم ومن الكوارث أيضا السكنات على حساب الاراضي الزراعية ما أصبح يمثل الخطر الكبير على هذه الاراضي وبالتالي إستهداف الامن الغذائي للشعوب النامية، وكذلك من المشاكل البيئية أيضا ما ولدته التقنيات الحديثة في مجالات الزراعة والصناعة واستخدام المبيدات الكيميائية، ما أدى إلى ظاهرة الاحتباس الحراري والتلوث المائي والهوائي والبيئي ككل¹.

وكما سبق الذكر ظاهرة النمو السكاني التي أصبحت تشكل ضغوطا كبيرة على البيئة وذلك من خلال التسارع نحو توفير المسكن والغذاء والخدمات والحاجات الاساسية الاخرى، كلها زادت من الضغط على البيئة، هذا إذا إعتبرنا أن الموارد البيئية تمتاز بمحدوديتها، فعلى هذا الاساس فقد ظهرت مشكلة الاجهاد البيئي للموارد الطبيعية.

¹ عبد الحكيم محمود، البيئة والتلوث، الموقع الالكتروني، www.beea.net تاريخ المعاينة، 27 ديسمبر 2015.

الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث

كما تعاني دول العالم الثالث من مشاكل بيئية جمة تتعلق بمشكلة المياه وقلّة مصادرها وتدهورها وجفافها خاصة الدول الواقعة في الصحاري وجنوب الصحراء والمناطق الجافة، وهذا بدوره كان له انعكاسات سلبية على واقع التنمية البشرية في هذه الدول تتمثل بأكبر درجة من الخطورة في قلة الاستهلاك البشري لها.

وكخلاصة لما تقدم يمكن القول أن عددا من البلدان النامية استطاعت أن تحقق بعض البرامج التنموية، وذلك على مستويات مختلفة منها الصحية والتعليمية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، لكن لم تستطع معظم الدول النامية من تحقيق التنمية البشرية المنشودة، وذلك يعود إلى جملة من الأسباب منها غياب الديمقراطية الحقيقية وبناء المؤسسات وعدم الاستقرار وتدهور الأوضاع الأمنية والتبعية المفرطة للخارج، الأمر الذي أدى إلى أن أغلب السياسات التنموية تفرض من الأعلى، ومن دون الرجوع إلى المواطنين في هذه الدول ومعرفة حاجاته وتطلعاته ورغباته، وكذلك ارتباط أغلب السياسات التنموية بإرادة الدول المتقدمة من جانب آخر.

وهذا ما يعني أن معظم إن لم نقل جل الدول النامية تعثرت في تحقيق التنمية البشرية المنشودة على الرغم من الانجازات المتحققة من قبل بعض الدول، هذا بصفة عامة ما أدى إلى استمرار معاناة شعوب العالم الثالث وعدم القدرة على تحقيق حتى حاجاتهم الأساسية في أغلب الأحيان.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

شهدت الحياة المعاصرة جملة من التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية، وقد مهدت هذه التطورات التي جاءت بخطى متسارعة ومتداخلة مع بعضها البعض لظهور ظاهرة العولمة المعاصرة التي برزت بمفاهيم وصيغ جديدة تدعمها التكنولوجيا المتطورة والقوى العظمى المدعومة من طرف الدول والجهات التي عملت على نشرها والترويج لها وتكريسها وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية التي تعد الفاعل الرئيس في إنتاج مخطط العولمة لتعزيز هيمنتها وسيطرتها على العالم ككل، فضلا على الجهات الأخرى التي تخضع لهيمنة الولايات المتحدة الامريكية وتعمل على تكريس العولمة والمتمثلة في الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات والمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية والمنظمات الأخرى الخفية الغير حكومية¹، وذلك من منطلق التأكيد على ضرورة تبني الديمقراطية التعددية وضمان حقوق الانسان وغيرها، وكذا تبني التحررية الاقتصادية والتجارية والمالية، وتفعيل أليات السوق الحر، هذا كله من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي الذي ستوزع ثماره من خلال أليات السوق الحر، وعلى هذا الاساس فلقد وفرت العولمة فرصا لتحسين واقع للتنمية في دول العالم الثالث ككل، وفي نفس الوقت فرضت تحديات على هذا الواقع، ومن خلال هذا الباب سوف نحاول في فصل أول دراسة ظاهرة العولمة بالتطرق لتعريفها وتطورها وكذا علاقتها بالقانون الدولي العام،

¹ حسين علي الفلاح، العولمة الجديدة أبعادها وانعكاساتها، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

ثم من خلال فصل ثاني نتطرق إلى تجليات العولمة على واقع التنمية للدول النامية الذي تم دراسته في الباب الاول .

الفصل الاول: دراسة تطور ظاهرة العولمة وتعريفها

شهد الربع الاخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات، العديد من التغيرات العالمية وفي العلاقات الدولية ككل، بصورة سريعة ومتلاحقة وأكثر عمق في أثارها وتوجهاتها المستقبلية، فنشأ نظام جديد في الاقتصاد العالمي يتسم بالتحريك وإزالة القيود والاندماج بين كل من أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال، ولقد أصبح العالم كقرية صغيرة نتيجة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، واصبح الاعتقاد لدى العديد من الافراد بأن النظام الجديد " العولمة" هو نتاج تطور النظام الرأسمالي الذي يحمل نفس مبادئه وأهدافه¹، بل هو قناع جديد لمشروعات وأنظمة عالمية سابقة، ولايزال يثير هذا المفهوم الجديد للاقتصاد العالمي جدلا حول تحديد مفهومه وأثاره وأبعاده، ومنه فإنه لا يمكننا إستيعاب مفهوم العولمة إلا في إطار تزايد ونمو الاسواق العالمية وتحركات الاسعار والتغيرات في حجم ونوعية الانتاج والخدمات، وتوجهات التجارة الخارجية من قبل المؤسسات العالمية، وتحركات رؤوس الاموال قصادالمضاربة،

¹ حسين علي الفلاحي، مرجع سبق ذكره، ص20.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وعلى هذا الاساس فقد إنتشرت العولمة في كافة المستويات الانتاجية والمالية والتكنولوجية والخدمية¹.

وعلى هذا فسوف نحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى نشأة ظاهرة العولمة وتطورها والأسباب التي أدت إلى نشوئها، ثم التطرق إلى مفهوم العولمة من خلال إعطاء التعاريف المختلفة لها مع ذكر أنواعها وخصائصها ثم عن علاقة العولمة بمبادئ القانون العام عبر التاريخ وكذا تأثيراتها في مبادئه.

المبحث الاول: نشأة العولمة وتطورها

يمكن القول أن العولمة لها تاريخا قديما، ذلك إذا نظرنا إلى المجتمعات التي عرفها التاريخ قديما، أما فيما يخص العولمة بشكلها الحديث فقد إختلف المؤرخين حول التحديد الدقيق لميلادها بالرغم من اتفاقهم الجماعي على مكان انطلاقها وبداية تطورها الذي كان في أوروبا، كنتيجة حتمية الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا²، ومنه سوف نحاول من خلال هذا المبحث دراسة النشأة التاريخية لظاهرة العولمة وكذا مراحل نشوئها ثم الوقوف على الاسباب التي أدت إلى نشوئها.

¹ يحيياوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2004-2005، ص02.

² يحيياوي سمير، مرجع سبق ذكره، ص03.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

المطلب الاول: النشأة التاريخية لظاهرة العولمة

يرجع بعض الدارسين وعلماء التاريخ نشوء العولمة كظاهرة، إلى حوالي خمسة قرون على الأقل، كما أن ظهورها له ارتباط وثيق بالتقدم التكنولوجي والاعلامي والتجاري، وذلك منذ اختراع البوصلة إلى اختراع الأقمار الصناعية¹.

كما يقرن بعض المؤرخين إنطلاق وظهور العولمة بالبيان الشيوعي لكارل ماركس وفريدريك إنجلز، أي إرجاع الظاهرة إلى حوالي 160 سنة مضت، حيث كاد خلال هذه الفترة التاريخية أن يرسمها بدقة معالم هذه الصورة من العولمة التي نعيشها في عصرنا اليوم، وذلك في بيانها الصادر سنة 1948 والذي جاء فيه: "إن البرجوازية تكتسح الارض بأسرها مدفوعة بحاجتها إلى أسواق جديدة، فلا بد لها أن تعيش وتستغل كل مكان وأن تقيم العلاقات في كل مكان، أعطت البرجوازية باستغلالها للسوق العالمية طابعا عالميا لانتاج البلدان واستهلاكها..."².

أما المفكرون الغربيون فيرجعون نشأة العولمة إلى لحظة إنتصار الغرب التاريخي وذلك بانتهاء المعسكر الاشتراكي برئاسة الاتحاد السوفياتي، وسقوط جدار برلين، ليعلن بذلك بداية مرحلة جديدة من التاريخ³.

¹ Jacques FANTANEL, La globalisation en analyse, Géoéconomie et stratégie des acteurs, édition coté cours, paris, 2005, p86.

² محمد أمين، الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة، سلسلة كتاب قضايا فكرية، عدد 629، سنة 1999، ص 11.

³ حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة الى حالة الجزائر ومصر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2003-2004، ص 20.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

لكن المتفحص والمتمعن في مصطلح العولمة يجد أنها صاحبت الانسان في كل مراحل تاريخه على هذا الكوكب الذي يعيش فيه، كما يمكن القول أن للعولمة تاريخا قديما، فهي ليست نتاج العقود الماضية التي انتشر فيه المصطلح وازدهر وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، بل أعمق من ذلك لتضرب بعدا أكثر في جذور التاريخ البشري، ولعل ما جعلها تبرز في هذه المرحلة التي يمر بها العالم اليوم، هو تعمق آثار الثورة العلمية والثقافية من جانب، والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال من خلال تطور الانترنت وشبكاتنا العابرة لكل العالم وتطور تقنيات الاقمار الصناعية والكشوفات الكونية¹.

أما المفكرين العرب والمسلمين فيرجعون نشأة ظاهرة العولمة مع بعث الرسل والانبياء، خاصة الرسالة السماوية التي جاء بها رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم، وهي الاسلام فهي رسالة عالمية للناس كافة تدعو إلى توحيد الديانة، وبذلك تتوحد اللغات والعادات والتقاليد، كما جاءت لتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفق منهج موحد لكافة شعوب العالم، وهذا ما جاءت به العديد من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي كانت كلها ترمي في مجملها وتؤكد على العالمية والتعارف والتوحد تحت راية الإسلام الذي يمثل أحسن وأرقى مثال للعولمة عبر التاريخ كله، فهو رحمة للعالمين².

¹ أسامة أمين الخولي، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص 29.

² طلعت جواد لحي الحديدي، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية (العولمة)، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص 50.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

المطلب الثاني: مراحل تطور ظاهرة العولمة

إذا حاولنا معرفة مراحل تطور العولمة المعروفة في وقتنا هذا، فأحسن نموذج يمكننا الاعتماد عليه هو نموذج - رونالد روبرتسون - في دراسته المهمة " تخطيط الوضع الكوني، العولمة باعتبارها المفهوم الرئيس " حيث حاول فيها أن يرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر الزمان والمكان، وهو أسلوب مشابه لاسلوب أرسطو أثناء تحديده لمراحل التنمية ، حيث قام وفق هذا النموذج بوضع خمس مراحل لتطور ظاهرة العولمة¹.

المرحلة الجينية: ان العولمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية لا بد لها من مرحلة جينية تبدأ بتكوين الظاهرة، حيث تكون محل مراجعة وتفاوض ونقاش، إقناع وإقناع، مد وجزر، وإمتداد وانحصار ويمكن القول أن المرحلة الجينية للعولمة ترجع جذورها إلى حضارة الفراعنة القدماء من خلال رحلاتهم المتعددة، كما يمكن إرجاعها إلى حضارة الفينيقيين...، أما البعض فيؤكدون أن مصطلح العولمة ومرحلتها الجينية تزامنا مع تشكل الامبراطوريات الكبرى عبر التاريخ².
أما رونالد روبرتسون فيؤكد أن المرحلة الجينية للعولمة إستمرت في أوروبا منذ بداية القرن

¹ عبد الحليم عمار غربي، العولمة الاقتصادية، رؤى إستشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرون، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013، ص 23.

² محسن أحمد الخضيرى، العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر اللا دولة، مجموعة النيل العربية ، مصر، الطبعة الاولى، 2000، ص 39.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر، وشهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية مع اتساع الكنيسة الكاثوليكية وتعمقت خلالها الافكار الخاصة بالإنسان والحرية الفردية¹.

مرحلة النشوء: وهي المرحلة الممتدة من منتصف القرن الثامن عشر في أوروبا وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر؛ وفي هذه المرحلة حدث تحول حاد في فكرة الدولة الوجودية المتجانسة وأخذت تتبلور مفاهيم خاصة بالعلاقات الدولية الرسمية، ونشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية وحماية الحرية الفردية، وزادت الاتفاقات الدولية وظهرت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات الغير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية².

مرحلة الانطلاق: وقد استمرت من سبعينيات القرن التاسع عشر حتى منتصف العشرينيات من القرن العشرين، حيث ظهرت مفاهيم جديدة مثل، خط التطور الصحيح، المجتمع القومي ومفاهيم أخرى تتعلق بالهوية القومية والهوية الفردية، كما بدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالانسانية مع محاولة تطبيعها، وعولمة قيود الهجرة، وتزايد أشكال الاتصالات الكونية بشدة وتعاظمت سرعتها؛ كما تمت المنافسات الدولية متمثلة في الألعاب الاولمبية وجوائز نوبل

¹ عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2010، ص 194.

² حسين علي الفلاحي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

...، وتم تطبيق فكرة الزمن العالمي، كما شهدت عالمية التنظيم الدولي والممثل في نشأة عصابة الامم المتحدة¹.

مرحلة الصراع من أجل الهيمنة: واستمرت هذه المرحلة منذ منتصف عشرينيات القرن العشرين حتى اواخر الستينيات من القرن نفسه، وشهدت بدأ الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بظاهرة العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق وشهدت المرحلة انشاء هيئة الامم المتحدة بعد فشل العصبة، ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة، وقد تمت محاولات لإرساء مبدا الاستقلال القومي، ومفاهيم الحداثة المتضاربة، التي تبعتها الحرب الباردة، وقد تم التركيز على الموضوعات الانسانية بحكم بعض الحوادث مثل إلقاء القنبلة الذرية على اليابان، كما تبلورة في هذه المرحلة فكرة العالم الثالث، مع ميلاد الاليات الدولية لارساء العولمة مثل انشاء البنك العالمي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، واتفاقية التعريف الجمركية- القات-².

مرحلة عدم اليقين: بدأت منذ أواخر ستينيات القرن العشرين وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينيات، حيث تم ادماج العالم الثالث في المجتمع العالمي وذلك بعد تبني العالم موضوع انتهاء الحقبة الاستعمارية، وتصاعد الوعي الكوني وذلك من خلال الاطلالة على مشاكل المجتمعات المختلفة ونجاحاتها، كما حدث أول هبوط للإنسان على سطح القمر، وتعمقت القيم

¹ نور الدين حامد، عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية وأثارها على مديونية الدول النامية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2015، ص 18.

² رامز طنبور، فتحي يكن، العولمة ومستقبل العالم الاسلامي، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص 30.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

مابعد المادية وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة¹، وانفراد القطب الواحد وشيوع الاسلحة الذرية، وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية، والحركات العالمية، وتواجه المجتمعات الانسانية ما يعرف اليوم بمشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع نفسه، وأضحت المفاهيم الخاصة بالافراد أكثر تعقيد من خلال الاعتبارات ذات الصلة بالجنس والسلالة، وظهرت حركات الحقوق المدنية، كما اصبح النظام الدولي اكثر سيولة وذلك بعد نهاية نظام الثنائية القطبية وزعامة الغرب للنظام الدولي، وزاد الاهتمام بما يسمى المجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية، وتم تدعيم نظام الاعلام الكوني وذلك باستعمال التقنيات الحديثة والممكنة في الاتصال والنشر والتوصيل².

المطلب الثالث: أسباب نشوء ظاهرة العولمة

لا شك أن العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ومعقدة الغاية³، وقد تثير عدة تساؤلات جدية حول الاسباب التي قادت إليها أو أسهمت في إنتاجها، فباعتها ظاهرة موضوعية فانها تمثل كذلك حتمية تاريخية وذلك بارتباطها بعملية التطور التاريخي وصعود الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، بمعنى أن ظهور وتطور هذه الظواهر قاد إلى ما يعرف اليوم بالعولمة، وعلى هذا فان من بين أهم الاسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة هي:

- الطبيعة التوسعية ذات التوجه الاحتكاري المتنامي لنمط الانتاج الراسمالي؛

¹ قاسم حجاج، فجر العولمة الجديدة، دار نزهة الالباب للنشر والتوزيع، طبعة أولى، غرداية، الجزائر، 2013، ص260.

² حميد حمد السعدون، العولمة وقضاياها، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2000، ص31.

³ أحمد بركات، تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2014، ص132.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

- فشل التجربة الاشتراكية السوفييتية وتفكيك المنظومة الاشتراكية العالمية المناهضة للقطب الراسمالي العالمي الغربي؛
- الثورة العلمية والتكنولوجية المتنامية منذ الحرب العالمية الثانية والتي حققت منجزات تكنولوجية في مجالي الاتصالات والمعلومات بما أزال حدود المسافات المكانية والزمانية وضاعف من قوى الانتاج وأدى إلى اكتشافات معرفية ثورية وتغييرية¹؛
- أما - جي تومسبون - الاقتصادي الأمريكي فيرى ثلاثة أسباب لبروز ظاهرة العولمة من وجهة نظره وهي:²
- تضخم الشركات متعددة الجنسية كإحدى الآليات المهمة للعولمة الاقتصادية فهي المثال الحي لراس المال العالمي، وتمثل الفاعل الرئيسي في عولمة الانتاج والاداة الاساسية للهيمنة الاقتصادية الجديدة؛
- طفرة الراهنة للتقدم التكنولوجي والتي جاءت نتيجة الاستثمارات الضخمة للشركات متعددة الجنسيات بهدف استغلال إمكاناتها وتحسين قدرتها التنافسية خلال توسيع دائرة إنتاجها وتنويع اسواقها؛
- تملك الولايات المتحدة الامريكية أدوات السيطرة المباشرة على اطار مؤسسي مكون من نظام استثماري عالمي بادارة البنك الدولي للانشاء والتعمير ونظام نقدي بإدارة صندوق

¹ مصطفى يوسف، عولمة الاسواق المالية المعاصرة، دارحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2016، ص57.

² عبد القادر محمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 197.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

النقد الدولي، وهما نظامان يقومان بدورهما في تحقيق انطباق العلاقات الاقتصادية

الدولية والعالمية، يضاف اليهما نظام تجاري عالمي بإدارة منظمة التجارة العالمية ؛

ويرى بعض الاقتصاديون العرب أنه هناك مجموعة من العوامل والاسباب التي أدت إلى بروز

هذا المصطلح في هذا الوقت، منها مايلي:¹

- انهيار بعض الاسوار كالاتحاد السوفييتي سابقا، التي كانت تحتمي بها بعض الامم

والمجتمعات من تيار العولمة، مما جعل هذا التيار يكتسح مناطق مهمة من العالم كانت

معزولة عنه، ومن ثم انفراد الولايات المتحدة الامريكية بالسيطرة على العالم.²

- الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي تتبادلها الامم، مع تنوع مجالات

الاستثمار التي تتجه اليها رؤوس الاموال من بلد الى اخر؛

- ارتفاع نسبة السكان التي تتعامل والعالم الخارجي وتتأثر به في داخل كل مجتمع³؛

- التطور الهائل في وسائل الاتصال والمعلومات وفي مقدمتها الانترنت والتقنيات

الفضائية، فقد كان تبادل السلع ورؤوس الاموال هو العنصر الاساسي والمسيطر على

العلاقات بين الدول حتى وقت قريب جدا، الى ان بدا تبادل المعلومات والافكار يأخذ

الطابع الغالب على هذه العلاقات، فالعلوم والتقنية أضحت هي المحرك الرئيسي

¹ يوسف حسن يوسف، نظم العولمة وأثرها على الاقتصاد الدولي الحر، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، مصر، 2011، ص ص 27-28.

² حسن عبد الله العايد، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، ص 4.

³ يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

للاقتصاد العالمي الطامح الى المزيد من التحرر من أسر الحاجة الى المواد الخام القادمة من الدول النامية، ويصعب اليوم فهم القواعد الاساسية للتنمية والتصنيع والعولمة دون الاهتمام اولا بالعلوم والتقنية¹؛

- الشركات متعددة الجنسيات اصبحت هي المسؤولة عن تحقيق إنتقال السلع ورؤوس الاموال والمعلومات والافكار، بل أصبحت المهيمن على هذا الانتقال وهذا ما أدى إلى زيادة حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الذي تمارسه تلك الشركات؛

- نمو التجارة العالمية بمعدلات كبيرة جدا، وذلك نتيجة تحرير السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية²؛

- ظهور أقطاب صناعية جديدة في العالم النامي وبخاصة في آسيا منها النمرور الرابع وهي: هونغ كونغ، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة وتايوان؛ والفهود السبعة وهي اندونيسيا وماليزيا والفلبين والصين والهند وباكستان وتايلند؛ ويأتي تأثير هذا العامل بوصف هذه الدول دولا مصدرة ومنافسة لصناعات الدول الغربية التي كانت المسيطرة منذ زمن³؛

كل هذه العوامل والاسباب متفاعلة مع بعضها أدت الى انتاج وتطوير منظومة فكرية وقيمية تركز على بنى مؤسساتية وعلى أدوات فعالة وهي ما يعرف اليوم بظاهرة العولمة التي تعمل على ابراز وتعزيز النظام العالمي الاحادي النزعات والتوجه، وقد إستطاعت هذه الظاهرة او المنظومة

¹ محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 09.

³ عبد المجيد الصالحين، وآخرون، العولمة من منظور شرعي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص 58.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

من نشر صداها في انحاء العالم بسبب توسلها بمبادئ ومفاهيم تؤمن بها وتسعى الى نشرها وتعميمها، وهي تتمثل في حقوق الانسان والديمقراطية والتنمية وتحسين مستوى ونوعية الحياة، وكلها تعتبر قيم جدابة في ظل ظروف الاستبداد والظلم والفقر التي تسيطر على دول العالم الثالث، لاسيما ان المناخ المهزوم في هذه الدول أصبح جاهزا لإستقبال هذه المنظومة-العولمة-¹.

المبحث الثاني: مفهوم العولمة

لقد اكتسب مصطلح العولمة مكانا أشبه بالاسطورة التاريخية، حيث يرى بعض الباحثين والدارسين ان العولمة تمثل تطورا طبيعيا نحو عالم مفتوح لا يعتد بالحدود الجغرافية، هذا الامر الذي يمهد من خلاله إلى زوال نظام الدولة المعروف، في حين ينظر بعض المفكرين الى العولمة بمنظور مبالغ فيه، ويدعون الى الخوف ومقاومة العولمة².

أما علماء التاريخ فيقولون أن العولمة ليست جديدة بل هي ظاهرة ضاربة في التاريخ، وهي مرحلة من مراحل التي تشهدها العلاقات الانسانية عبر الزمن³.

ومنه سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم العولمة وتعريفها المختلفة بين التأييد والمعارضة، ثم نتناول انواعها وصولا الى خصائصها والقوى المحركة لها .

¹ عبد القادر محمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص 198.

² أحمد سعد أبو عامود، النظام السياسي في ظل العولمة، دار الفكر الجامعي العربي، الاسكندرية، مصر، 2012، ص75.

³ ابو عبد السلام، أحمد عبد الله، العولمة رؤية موضوعية، دار التنوير الاسلامي، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2000، ص 90.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

المطلب الاول:مدلول العولمة وتعريفها المختلفة

كثرت التعاريف الخاصة بالعولمة، ولم يتفق الفقهاء والمفكرين على تعريف موحد وجامع لها، وذلك يرجع لمحتوى ومضمون الظاهرة في حد ذاتها، وكذا امتداده إلى العديد من المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية¹؛ فقد انقسم الباحثين والأكاديميين بين مروج للعولمة وبين منفر، وبين مؤيد وطرف آخر معارض، وذلك حسب هوية وجهة وتوجهات كل فئة باحثة لظاهرة العولمة ولأجل ذلك سوف نحاول في هذا المطلب تحديد المفهوم اللغوي والاصطلاحي للعولمة، ثم نخصص قراءة نقدية لمختلف التعاريف التي جاء بها المفكرين والدارسين لظاهرة العولمة، ثم في الاخير نتوجه نحو إعطاء تعريف شامل للعولمة من خلال القراءة لمختلف التعاريف المذكورة.

الفرع الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي لظاهرة العولمة

العولمة هي واحدة من بين عدة الكلمات العربية التي جرى طرحها للكلمة الانجليزية GLOBALIZATION والكلمة الفرنسية MONDIALISATION وهي الكوكبية، والكونية، والشمولية، والتدويل، وكلها أسماء لظاهرة واحدة؛ ولفظ العولمة هو الأكثر شيوعا في هذه الفترة الزمنية².

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص16.

² عبد القادر تومي، العولمة من الاقتصاد إلى الايديولوجية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، بدون طبعة،

الجزائر 2009، ص19.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

- العولمة في اللسان العربي من - العالم- ويتصل بها فعل - عولم - على صيغة - فوعل - وهي من ابنية الموازين الصرفية العربية، ويلاحظ على دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل **يفعل**، والعولمة في معناها اللغوي تعني "تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله"¹، كما يرتبط معناها بالانتقال من المجال الوطني، أو المجال القومي إلى المجال الكوني²؛
- **الكوكبة**: وهي تشير إلى عملية بناء اقتصاد عالمي واحد في كوكب الأرض، وهو مصطلح فضل استعماله - إسماعيل صبري عبد الله - مشيراً إلى فعل - كوكب - في اللسان العربي، فالاسم الانجليزي مشتق من GLOBE بمعنى الكرة والمقصود بها الكرة الأرضية أي الكوكب الذي نعيش على سطحه، وكلمة العالم تعني البشرية، والنسبة إليها تعني مشاركة الناس جميعاً في انتشار ظاهرة العولمة، كما تعتبر العولمة كلمة مضللة لأنها توحى بأننا شركاء في الخير، وهذا معنى مضلل تماماً، لأن نتائج ظاهرة العولمة تفيد أن الفقراء يزدادون فقراً وعدداً وأن الأثرياء يزدادون ثراءً ويقلون عدداً³؛
- **الكونية**: أول من أطلقه معرّفياً العالم الكندي مارشال ماك لوهان، عندما صاغ في نهاية الستينيات مفهوم **القرية الكونية**، جاعلاً من العالم مجرد قرية واحدة لجميع سكان الأرض⁴،

¹ محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد 228، فيفري 1998، ص 300.

² ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والابعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 17.

³ العرب والعولمة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص 390.

⁴ عصام نور، العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي، مؤسسة شهاب الجامعية، الطبعة الأولى، 2002، ص 16.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

- الشمولية: هذا المصطلح يجد أصله في الأدبيات المخصصة للشركات المتعددة الجسيات¹، التي تهيمن على حركة الاقتصاد الدولي، وتتحكم في أسواق المال والخدمات؛
- التدويل: ظهر المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ التبادل ينتقل من مرحلة قطرية أو إقليمية بين بعض الشركات أو الدول، الى مرحلة التدويل، ليشمل جميع الدول²، بسبب ازدهار التجارة الدولية، وتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛

الفرع الثاني: قراءة نقدية لتعريفات العولمة

يمكن القول ان صياغة تعريف محدد، جامع ومانع للعولمة مسألة صعبة بالنظر الى تعدد التعريفات لهذه الظاهرة، والتي تتأثر بتوجهات وايديولوجيات الباحثين سواء الراضين لها أو سواء السائرين مع تيارها، وفي هذا الاطار يمكن التطرق الى مجموعة من التعاريف مؤكدين في ذلك على دقة ومدى إلمام أي تعريف بمفهوم أقرب للظاهرة ومدى تكيف هذا التعريف مع الوقائع التاريخية والعلاقات الدولية والقضايا الراهنة من التحولات العالمية ككل.

1- العولمة حسب الأدبيات الغربية: هي زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية

من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات؛

إن هذا التعريف يقف موقفا محايدا من طبيعة هذا الارتباط المتبادل سواء كان ناشئا عن علاقة

متكافئة ام غير متكافئة، ومن كيفية توزيع عائد عمليات انتقال هذه الوسائل والأدوات.

¹ ROBET BOYER et la, Mondialisation au –delà des mythes, Casbah édition, Alger ,1997 pp 15-16.

² RICHARD H.K. Victor, ROBERT.E.KENNEDY, Globalization and Growth, Cose studies in Economic strategies –Harcourt college, Publisher, 2001.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

2- العولمة حسب صندوق النقد الدولي: في التقرير الذي أصدره عن أفاق الاقتصاد العالمي ماي 1997 يعرف العولمة أنها "التواكل الاقتصادي المتنامي لمجموع بلدان العالم المدفوع بزيادة حجم وتنوع المبادلات العابرة للحدود والخدمات وروس الاموال، مع الانتشار المتسارع والشامل للتكنولوجيا"؛

إن هذا التعريف للعولمة يبين مدى انفتاح الاقتصادات الوطنية على بعضها البعض، ومنه فالعولمة اشتدت وتيرتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، كما انه يشير إلى التطورات التكنولوجية الحديثة والمتسارعة ومدى أهميتها¹.

3- العولمة حسب برهان غليون: هي الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية الاقتصادية معا في طور من التطور الحضاري، حيث يصبح فيه مصير الانسانية موحدا أو آخدا للتوحد، ولكن الوحدة هنا لايعنى بها التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشري، ولكنها تعني درجة عالية من التفاعل بين المناطق والمجتمعات البشرية المختلفة والمتباينة، وبالتالي ازدياد حجم ودرجة التأثير والتأثر المتبادلين²؛

¹ عبد الحليم عمار، مرجع سبق ذكره، ص 21.

² مارتين وولف، تشكيل العولمة، مجلة التمويل والتنمية، العدد51، الرقم 03، سبتمبر 2014، ص22، الصادرة عن

الصندوق النقد الدولي. (www.Copyringht .com.) Clearance Centre تاريخ المعاينة : 2016/07/30.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

ان هذا التعريف يربط مفهوم العولمة بمفهوم " الاعتماد المتبادل" من خلال التفاعل بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول المتخلفة¹، حيث تتجه المجتمعات نحو التجانس الذي يرتبط بالتطور المتسارع للتكنولوجيا، لكن التساؤل المطروح هل يمكن ان يكون اعتمادا متبادلا بين طرف قوي واخر ضعيف؟! .

4 - العولمة حسب السيد ياسين: هي سهولة حركة الناس، والمعلومات، والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول على النطاق الكوني²؛

ان هذا التعريف يطرح جملة من التساؤلات حول إمكانية تحقيق هذه السهولة في حركة السلع، خاصة إذا كانت أسواق العالم تفتح امام الدول المتقدمة وتغلق امام منتجات وسلع الدول النامية، وحول سهولة حركة الناس إذا كانت هذه الحركة مقيدة في البلدان الصناعية بسبب تقاوم نسبة البطالة فيها، وحول سهولة حركة المعلومات اذا كان هناك من يسيطر على محتواها فيرسل منها ما يريد ويمسك ما يريد.

5-العولمة حسب محمد الأطرش: هي اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الاموال والقوى العاملة والثقافات، ضمن اطار رأسمالية وحرية الاسواق، ومنه خضوع العالم لقوى السوق العالمية؛ مما يؤدي إلى إختراق الحدود القومية والى الانحصار الكبير

¹ CHRISTIAN Aubin, PHILIPPE Noerl, Economie Internationale, faits théories et politiques, paris, édition du seuil, 2000, p, 326.

² السيد ياسين، واخرون، العرب والعولمة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 1998، ص390.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

في سيادة الدولة وان العنصر الاساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الراسمالية الضخمة المتخطية القوميات¹.

ان هذا التعريف يركز على النواحي الاقتصادية، حيث يختلف مفهوم العولمة مع مفهوم الاقتصاد الدولي، فهذا الاخير يركز على العلاقات بين الدول ذات السيادة، وقد تكون هذه العلاقات منفتحة في حقول التجارة والاستثمار ولكن يبقى للدولة دور في ادارة اقتصادها، فبينما تشكل الدولة العنصر الاساسي في مفهوم الاقتصاد الدولي، فان الشركات المتعددة الجنسيات تشكل محورا مركزيا في مفهوم العولمة، وفي هذا الصدد تثار المناقشة حول دور الدولة في ظل العولمة الاقتصادية².

6- العولمة حسب صادق جلال العظم: هي تعني رأسملة العالم على مستوى العمق فهي تعني حقبة التحول الراسمالي العميق للانسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل الغير متكافئ³.

ان هذا التعريف يبين العلاقة بين العولمة والنظام الراسمالي العالمي، فهي تمثل بذلك مرحلة تاريخية متطورة من الرأسمالية، وتعبّر عن الدرجة العليا في علاقات الهيمنة والتبعية وعدم التكافؤ.

7- العولمة حسب سمير أمين: هي بداية لمرحلة تاريخية انطلقت خلال أعوام 1989-1991، وذلك من خلال اخفاق أنظمة وبلدان الشرق " الاشتراكية" وانظمة وبلدان الجنوب المسماة

¹ محمد الاطرش، العرب والعولمة ما العمل؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 211، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997، ص28.

² عبد الحليم عمار، مرجع سبق ذكره، ص 22.

³ طلعت جياذ لجي الحديدي، مرجع سبق ذكره، ص22.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

بالاستقلالية الوطنية، مختمة بذلك عصر الحياد الايجابي الذي كان خلال فترة زمنية مقدرة بثلاثين سنة من 1955 إلى 1985 ليظهر عهد جديد هو عهد السوق الذي سيغدو كمحاولة جديدة لتوحيد العالم أي العولمة¹.

إن هذا التعريف يركز على النواحي السياسية، ويضع الظاهرة في سياقها التاريخي، إذ تعود بدايتها الى انهيار المعسكر الاشتراكي، لكن هناك اشارات من قبل بعض الباحثين ان العولمة قديمة، كما يشير هذا التعريف الى مرحلة تعميم الاقتصاد الحر.

8-العولمة حسب محمد ابراهيم مبروك : هي تعاضم شيوع نمط الحياة الاستهلاكي الغربي وتعاضم آليات فرضه سياسيا واقتصاديا واعلاميا وعسكريا،بعد التداعيات التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط المعسكر الشرقي، وعلى ذلك فان العولمة تكتسب عالميتها من مدى اتساع قدرتها على فرض هذا النمط على الشعوب، وليس على اساس كونها واقعا فعليا يحيط بالشعوب والبلدان².

ان هذا التعريف يبين ان العولمة مفروضة بهدف تعميم نموذج الاستهلاك الغربي، نتيجة انتصار النظام الراسمالي العالمي كونيا، فالعولمة لاكتسب عالميتها من الواقع، لان العالمية تعني ان هناك أنماط متعددة ومتميزة، لكل منها خصوصيتها.

¹ عبد السلام ابو قحف، العولمة وحاضنات الاعمال، حالات عملية وحلول مشكلات، مكتبة ومطبعة الاشعاع

الفني، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2002، ص40-41.

² عبد الحليم عمار، مرجع سبق ذكره، ص23.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

9-العولمة حسب اسماعيل صبري عبد الله: هي اهم مايتسم به عالم اليوم من التداخل الواضح والمتزايد لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسلوك دون الاعتداد بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء خالص لوطن محدد او دولة معينة ودون اجراءات حكومية¹.

ان هذا التعريف يحاول ابراز المفهوم الشامل للعولمة الذي يحيط بالجوانب جميعها، ويتضح دور الدولة ووظائفها؛ بل حتى وجودها في ذاته يبقى محل تساؤل جدي في ظل العولمة، حيث لم يعد للحدود الجغرافية أهمية تذكر، واصبح الانتماء للعالم ككل.

الفرع الثالث:نحو تعريف شامل لظاهرة العولمة

ان المفهوم الفكري للعولمة لم يتبلور ولم يستقر بعد، نظرا لصعوبة الوصول الى تعريف محدد، جامع ومانع، ومع ذلك فسوف نحاول إعطاء تعريف للعولمة آخذين بموقف التوفيق للتعريف المؤيدة والتعاريف المناهضة للعولمة، ومنه يمكن تعريف العولمة وفق المدلول المعلن عنه أنها زيادة الحركية العالمية في إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال وقوة العمل والافكار والمعلومات عبر الحدود، بهدف اندماج الاقتصادات في سوق عالمية واحدة تحت شعارالاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، وتقارب المسافات في القرية الكونية؛ الشئ الذي يوهم أن مصالح الدول المتقدمة والمتخلفة اصبحت متوافقة !!

أما العولمة وفق المدلول الخفي فهي عملية مقننة، يراد بها فرض وتعميم نمط الحضارة الغربية، وتصديرها بصيغة عالمية بهدف انفتاح الاسواق المحلية، وتصريف المنتجات الاقتصادية والسياسية

¹ اسماعيل صبري عبد الله، كلمة العولمة مضللة، في العولمة، هيمنة مفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، دار جهاد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، مصر، 1999، ص 43.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

والاجتماعية والثقافية والاعلامية، حيث يصبح كل شئ عبارة عن سلعة، تحت غطاء سوق المنافسة الغير المتكافئ وهيمنة ثقافة الاقوى؛ الشئ الذي يعني مضاعفة فرص الاطراف القوية التي تسيطر على عناصر القوة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية.

المطلب الثاني: أنواع العولمة

من الطبيعي ان تختلف مفاهيم العولمة باختلاف أبعادها وتجلياتها، ويمكن أن تظهر وتتضح في الابعاد الاساسية التالية، البعد الاقتصادي، البعد السياسي، البعد الثقافي، البعد الاجتماعي والبعد الاتصالي، هذا مايعطي معه عدة انواع للعولمة حسب ابعادها.

الفرع الاول: العولمة الاقتصادية

ترتكز العولمة الاقتصادية على مفهوم اقتصاد السوق، فهي عملية سيادة مذهبية السوق وقوانينه على كافة الكرة الارضية لتجعل العالم منطقة تجارة موحدة¹، يدخل إليها الاغنياء والفقراء حيث تكون معايير السوق - العرض والطلب - هي الفاصل في تحديد القرارات، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي²، فالعالم يتفتح على بعضه ومعه تزداد سرعة النقل والمواصلات، وتتسع حدود السوق حيث تزول الحواجز امام السلع

¹ يحيايوي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² فهد خليل زايد، محمد صلاح رمان، العولمة الاقتصادية، دار الاعصار العلمي للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى،

عمان، الاردن، 2014، ص14.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

والخدمات والاشخاص ورؤوس الاموال، فالعولمة الاقتصادية تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل

الحر كنموذج مرجعي، والى قيم المنافسة والانتاجية، وهي تعد العالم بالتطور والرفاه¹.

وتظهر العولمة الاقتصادية اساسا في نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين اقتصادات الدول

الوطنية، وفي وحدة الاسواق المالية، وهذه التجليات الاقتصادية برزت بوضوح من خلال التكتلات

الاقتصادية العالمية (منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية،الاتحاد الاوروبي،رابطة دول جنوب

شرق اسيا)، بالاضافة إلى تنامي دور ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية

الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للانشاء والتعمير، المنظمة العالمية للتجارة)².

ففي الوقت الذي يروج فيه بان العولمة الاقتصادية تعود بالرفاه والتقدم على الجميع، فإن

مشكلاتها كثيرة ومنها :

- المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها بلدان المركز الراسمالي، فمثلا يبلغ مستوى

البطالة في الاتحاد الاوربي أكثر من 20 %، ففي فرنسا مثلا 12 بالمئة، والمانيا 10 بالمئة³؛

- الازمة المالية لبلدان شرق اسيا، وتوالي مضعفاتها السلبية واحتمال انتقال هذه الازمة إلى بلدان

اخرى؛

- تطور الازمة التنموية في البلدان النامية ؛

وتثار بالنسبة للتجليات الاقتصادية للعولمة الاشكالات التالية :

¹ السيد ياسين واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² صلاح الدين حسن السيسي، الاقتصاد الدولي، العولمة والتحويلات الاقتصادية الدولية، دار الكتاب الحديث،

الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2013، ص 64.

³ اسماعيل صبري عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

- صلاحية نظام حرية السوق ليكون اساس التنمية في مختلف بلدان العالم؛
- المخاطر التي يمكن ان تتجم عن التنمية الوحيدة البعد، والتي تركز على الجانب الاقتصادي فقط؛
- مدى تأثير العولمة في مفهوم السيادة الوطنية ومصير الدولة من ناحية تأكيده أو تغيير صورته؛

الفرع الثاني: العولمة السياسية

لا تزال العولمة السياسية في بواكرها الاولى، وهي من الظواهر الجديدة التي تحتاج للمزيد من البحث والدراسة، فرغم تداول المصطلح إلا أنه لم يتم تعريفه بدقة او وضع تحديد شامل لعناصره¹.
والعولمة السياسية تركز على تعويم الرؤية الغربية للديمقراطية والتعددية الحزبية وحقوق الانسان والحرية الفردية على النطاق الكوني.

- **مفهوم الديمقراطية:** منذ ان ظهر في الفلسفة اليونانية يعني حكم الشعب نفسه بنفسه، فهي لم تعد اليوم شكلا من اشكال الحكم فقط، بل اصبحت منهجا للتفكير وأسلوب للحياة داخل المجتمع؛

- **أما التعددية السياسية:** فهي تعبر عن الحرية السياسية، وما تتطلبه من زيادة المشاركة الشعبية لتوسيع ممارسة الديمقراطية؛

- **والحرية الفردية:** تشمل حريات الافراد والجماعات في التعبير عن آرائها كما يعتبر مبدأ احترام حقوق الانسان من أهم الشروط الاساسية للرفي الاقتصادي والاجتماعي، وتتمثل في الحقوق المدنية والسياسية، كالحق في الحياة، وعدم الخضوع للتعذيب، وحق الانتخاب ..، وفئة

¹ زبيري رمضان، العولمة والبنى الوظيفية الجديدة للدولة، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة، الاولى، عمان،

الاردن، 2012، ص 25.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، كالحق في العمل والحق في التعليم والصحة والحق في الضمانات الاجتماعية¹؛ وتظهر العولمة السياسية في سقوط الشمولية والسلطوية، والنزوح نحو الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان²؛ حيث ظهر اتجاه غالب يؤكد على عالمية حقوق الانسان، وتم اجتياح الديمقراطية لأغلب مجتمعات المعمورة، واصبحت بالتالي حقوق الانسان وحرياته أهم الشعارات المتداولة على الصعيد العالمي، وهذه التجليات السياسية تظهر بوضوح من خلال التجمعات والمؤتمرات والحوارات العالمية، كالمؤتمر العالمي لحقوق الانسان المنعقد في فيينا سنة 1993، والمؤتمر العالمي للمرأة في بكين سنة 1995³؛

ففي الوقت الذي تبشر فيه العولمة السياسية بالديمقراطية وحقوق الانسان، نجد ان هذه القيم تنتهك في كثير من بلدان العالم، إما بسبب المصالح التجارية أو تحت غطاء الشرعية الدولية ومن أمثلة ذلك :

- رفض فرنسا في مؤتمر وزراء الخارجية لدول الاتحاد الاوروبي الذي إنعقد في هولندا إدانة الصين الشعبية، وهي واحدة من اكثر الدول ذات السجل الأكثر سوء فيما يتعلق بحقوق الانسان وحرياته، لأنها كانت تسعى للتوقيع معها صفقة طائرات بقيمة 500 مليون دولار⁴؛

¹ محمد فهيم يوسف، عولمة حقوق الانسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الانسان، مجلة المستقبل العربي، عدد 235، 1997، ص 64 .

² عبد الحلیم عمار، مرجع سبق ذكره، ص 28.

³ عبد الغني عماد، سوسيولوجية الثقافة، المفاهيم والاشكالات من الحداثة الى العولمة، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2008، ص 276.

⁴ رضوان زيادة، الاسلاميون وحقوق الانسان، اشكالية الخصوصية والعالمية، مجلة المستقبل العربي، عدد 236، 1997، ص 123.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

- وفي حين يطوى موضوع الديمقراطية وحقوق الانسان اذا تعلق الأمر بالكيان الإسرائيلي، ويشهر في بعض الدول كالقرارات التي اصدرت لحصار بعض الشعوب باسم الشرعية الدولية، مثل التدخل العسكري في العراق وفي ليبيا؛

وتثار بالنسبة لتجليات العولمة السياسية الاشكالات التالية :

- مدى صلاحية الديمقراطية الغربية لتكون نموذجا سياسيا وحيدا في مختلف دول العالم؛
 - مشكلة ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الانسان في العالم ككل والتوظيف السياسي لها من قبل الاطراف المهيمنة على العلاقات السياسية الدولية؛
 - مدى امكانية ان تصبح الحريات الفردية اللغة المشتركة للانسانية جمعاء؛
- ويبقى التنويه أن العولمة السياسية مرتبطة بعولمة الاقتصاد، حيث تهدف الديمقراطية الى بناء نظام اقتصادي يسمح بإشباع حاجات الأفراد بعيدا عن تدخل الدولة من خلال المبادرة الفردية، حيث تم إقرار حقوق الإنسان من أجل وضع الفرد في مواجهة الدولة وتقليل احتمال نشوء أنظمة دكتاتورية، ولهذا فإن العولمة السياسية تهدف الى تعميق الديمقراطية في البلدان النامية والاشتراكية سابقا، والضغط على بعض الأنظمة الباقية كالصين وكوبا ..، من اجل إيجاد فضاء للحرية التي تحقق المزيد من الانفتاح الكلي للاقتصادات المحلية على الاقتصاد العالمي بما يخدم المصالح الإستراتيجية للاقتصاديات القوية في العالم¹.

¹ يحيوي سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الفرع الثالث: العولمة الثقافية

ترتكز العولمة الثقافية على مفاهيم تعويم انماط الحياة واساليب الاستهلاك الغربية، عن طريق قوالب الذوق والمأكّل والملبس، اي محاولة توحيد القيم والافكار واشكال السلوك في ثقافة عالمية واحدة تتمحور حول الذات الغربية، ولقد دخلت الثقافة بوصفها منتج اجتماعي، ميدان العملية الاقتصادية واصبحت سلعة مثل السلع المادية تتداول في سوق يسودها الاقوى تكنولوجيا، الامر الذي يفرض القول بأن التبادل الثقافي العالمي الجاري في ركاب التجارة الحرة، تبادل غير متكافئ ولايعبر عن اي امكانية لتحويل العولمة الثقافية الى مستوى متوازن بين الثقافات والشعوب والمجتمعات¹.

وتظهر العولمة الثقافية من خلال عملية استبدال الثقافة المكتوبة بالسمعي البصري، اي سيادة ثقافة الصورة كأداة للنظام الثقافي الجديد الذي اصبح مصدر انتاج القيم والاذواق، فالصورة اليوم هي المادة الثقافية التي يجرى تسويقها في العالم، حيث تمكنت من تحطيم الحاجز اللغوي وصنع الذوق الاستهلاكي (الاشهار التجاري) والرأي السياسي (الدعاية الانتخابية)، فالعولمة الثقافية تشمل الموسيقى والسنما والتلفزيون والزي والطراز، وهي تسعى لفرض أزياء معينة حتى اصبح خبراء الازياء يحتلون مرتبة علماء الطاقة النووية، فهم يعملون لهندسة وقوالب الافكار والاذواق وصناعة

¹ عبد الحليم عمار، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

أسباب الجاذبية في عصر الصورة والاعلام السمعي البصري الذي يؤثر على النموذج الاستهلاكي للمجتمع من خلال اثر المشاهدة¹.

ففي الوقت الذي تروج فيه العولمة الثقافية بثقافة عالمية موحدة، نجد أن مشكلات الاختراق الثقافي هي في دول الجنوب والشمال على حد سواء:

- ففي الجنوب تهدد العولمة الثقافية العادات والتقاليد والهويات والقيم؛
- اما في الشمال فتعاني الكتلة من هيمنة النموذج الامريكي، وتسعى الدول المتقدمة لمواجهة ذلك في اطار الاحتماء بالتكتلات الاقتصادية، ومن بين الادلة على ذلك هو أن احد القوانين المعمول بها اروبيا يفرض ان تكون نسبة 51 بالمئة من المواد المعروضة تلفزيونيا من إنتاج اوروبي، كذلك فإن الحكومة الفرنسية تدفع اموال معتبرة كل سنة دعما لكل من ينتج افلاما ناطقة بالفرنسية وذلك لمواجهة الافلام الامريكية في فرنسا، ومن خلال ذلك يتبين ان دول الاتحاد الاوروبي تصر على ان تكون لها هويتها الثقافية الخاصة بها لمواجهة خطر الذوبان في الهوية الامريكية.

وتثار بالنسبة للتجليات الثقافية للعولمة الاشكالات التالية:

- مدى امكانية وجود ثقافة عالمية واحدة؛
- العدوان على الخصوصيات الثقافية للمجتمعات من خلال التغريب للمواطنين عن مجتمعاتهم؛

¹ عبد الجليل كاظم الوالي، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الاولى، الامارات العربية المتحدة، 2010، ص40.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

- تحطيم الشعور بالانتماء لأمة أو وطن، مع إحلال أفكار جديدة من نوع الفردية العالمية والاعتماد المتبادل؛

والعولمة الثقافية مرتبطة بعولمة الاقتصاد، حيث تحاول فرض نموذج معين للثقافة الاستهلاكية في المواجهة اساسا لعم العامل الاقتصادي والتجاري، كما ان عولمة الاقتصاد لن تكون من دون العولمة الثقافية، فهي ثقافة اشهارية اعلامية سمعية بصرية¹، تؤثر في الافكار والسلوك فتحدث تغييرا في التكوين الثقافي والاخلاقي والفلسفي للامم والشعوب، بشكل يجعل نمطها الاستهلاكي مرتبطا بالمنتجات السلعية والخدمية التي تقدمها الاقتصادات المتقدمة.

الفرع الرابع: العولمة الاجتماعية

ترتكز العولمة الاجتماعية على مفهوم المجتمع المدني العالمي او مايعرف بالشعب العالمي المهموم بمشكلات وقضايا عالمية جعلت المجتمعات تنظر الى نفسها بمزيد من الارتباط والتواصل والتقارب والاهتمام ببعضها والاحساس بالمسؤولية المشتركة إزاء الاخطار التي تواجه الكوكب الارضي، فالمشاكل والمعضلات التي تطرحها هذه الظاهرة ليست محصورة بقطر أوقارة واحدة بل إنها ذات طابع كوني شامل، وتتطلب فعلا انسانيا وسياسات سليمة ازائها مما افضى ايضا الى عولمة الامال والطموحات ونشوء الحاجة الى عولمة الفعل والتحريك المشترك لشعوب العالم اجمع نحو اهداف مشتركة ومحددة².

¹ محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 312.

² أحمد فتحي سرو، العالم الجديد بين الاقتصاد والسياسة والقانون، دار الشروق، الطبعة الثانية، مصر 2005 ص34.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وتظهر العولمة الاجتماعية من خلال بروز قضايا مشتركة لها صفة العالمية مثل؛ قضية حماية البيئة والصحة العالمية، وقضية الانفجار السكاني وانتشار الفقر والجوع وتحركات سكان الارض، وقضية الجريمة المنظمة ومخاطر التسلح النووي الشامل، وقضية انعدام المساواة الاقتصادية والتباين الواسع في توزيع الفرص على مستوى المعمورة ..، هذه المشكلات التي بدأت تأخذ طابعا عالميا بعد أن ازداد تفاقمها وتحتم اجراء تعاون عالمي.

فالاهتمام الشديد السائد بشأن تدهور البيئة يؤكد العلاقات المتشابكة بين الامم والشعوب، فانتساع طبقة الاوزون وأثر ارتفاع درجات الحرارة في الارض، وتلوث البحار والاشعاع الذري كلها ظواهر عالمية، كما ان علماء السكان يتوقعون أن سكان العالم سيتزايد إلى حد من 7.6 مليار الى 9.4 مليار نسمة سنة 2020 وهذا مايطرح مشكل نقص التغذية في العالم، كذلك فان الصحة لم تتعزل عن هذه التحولات العالمية، فمرض فقدان المناعة الايدز أصبح يهدد جزء كبير من البشرية، فمنظمة الصحة العالمية اعلنت على أن اكثر من 40 مليون من سكان الارض سيصابون بهذا الفيروس بحلول عام 2020¹، والرقم قابل للزيادة وتمثل المؤتمرات ري يودي جانيرو حول البيئة 1992، ومؤتمر القاهرة حول السكان، ومؤتمر كوبن هاغن حول الوضع الاجتماعي 1990، نموذجاً لمحاولات تهدف لايجاد منهجية موحدة للتعامل مع هذه المشكلات العالمية المشتركة .

وفي الوقت الذي تبشر فيه العولمة الاجتماعية بصيانة البيئة والانشغال بمصير فقراء العالم والنضال المشترك لمواجهة المشكلات التي اصبحت تأخذ منحى عالميا؛ نجد ان الولايات المتحدة

¹ عبد الحليم عمار، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

التي يقطن بها حوالي 04 بالمئة من سكان العالم، تسهم في تلويث البيئة وذلك باطلاق 20 بالمئة من الغازات الملوثة للبيئة العالمية¹.

وتثار بالنسبة للتجليات الاجتماعية للعولمة الاشكالات التالية :

- مدى امكانية تحقيق مجتمع عالمي؛
- مدى تأثير بروز الشعب العالمي في الشعب الخاص بالدولة والذي يمثل احدى مقومات الدولة الاساسية؛
- الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع العالمي، المنظمات الغير حكومية؛

ويتساءل هانس بيتر في مؤلف فح العولمة : " ايعني هذا كله ان العالم قد اخذ يقترب من التعاون الشامل الهادف الى انقاد الاستقرار الاجتماعي والتوازن البيئي ؟ ...إننا حينما نأخذ العدد الهائل للمؤتمرات والمنشورات العالمية الخاصة بالموضوع بعين الاعتبار؛ سيبدو لنا الحال كما لو كنا نقف على عتبة عصر جديد، إلا ان الامر ليس كذلك في الواقع فالتنتائج المحققة حتى الان مخيبة للامال².

الفرع الخامس: العولمة الاتصالية

ترتكز العولمة الاتصالية على مفهوم القرية الكونية التي تتبأ بها الباحث "ماك لوهان" كوصف مقبل للكرة الأرضية في عصر اعجاز الاتصالات والتواصل، وهي ترفع شعار المعلومات في كل

¹ السيد ياسين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 278.

² هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فح العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1997، ص 276.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وقت وفي كل مكان ولكل الناس¹، فالتطور الحاصل في ثورة الاتصالات جعل من العالم قرية واحدة من حيث تداول المعلومات المكتوبة والمرئية والمسموعة.

وتظهر العولمة الاتصالية من خلال دور أجهزة الاتصال وأدواته المتمثلة في :

- **الاقمار الصناعية:** التي تمكن من رؤية الاحداث التي تتم في احدى مناطق المعمورة بعد أو في لحظات وقوعها، ويأتي الارسال التلفزيوني كترجمة لرسائل الاقمار الصناعية، بينما تقف وراء كل ذلك الاحتكارات العالمية الكبيرة المتمثلة في وكالات الاخبار الفضائية مثل وكالة رويتر البريطانية ووكالة اليونايته براس الامريكية، ووكالة الانباء الفرنسية ...؛
- **شبكة الانترنت:** هي بمثابة تجسيد فعلي لتسمية القرية الكونية الالكترونية، حيث تسمح بنقل المعلومات في المجال العلمي وارسال البيانات في الجانب الاقتصادي، حيث تحول المعارف الى خدمات معلوماتية، فعدد مستخدمي الانترنت يتزايد 20 بالمئة كل اربع سنوات، وأصبحت هذه الوسيلة فعالة لتنشيط السوق التجارية العالمية، عن طريق الفرع الجديد المسمى التجارة الالكترونية ؛
- **الحواسيب الالكترونية:** فالانسان الذي يملك جهاز حاسوب وخط هاتفي رقمي واشترك في شبكة الانترنت، يمكنه ان يصل الى بنوك المعلومات التي يريدونها من احوال للطقس مواعيد الرحلات المختلفة، وحجز للمقاعد، وحسب شبكة الهاتف الامريكية ان الناس مازالوا يتحدثون مع

¹ نبيل علي، ثورة المعلومات، الجوانب الثقافية، العرب والعولمة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 1997، ص117.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

بعضهم من خلال الهاتف، لكن نسبة المعلومة دون الحديث في الهاتف في الشبكات الدولية أومن خلال حاسب إلى حاسب أو بالفاكس تصل 50 بالمئة من الوقت¹.

ففي الوقت الذي تروج فيه العولمة الاتصالية بحق الانسان في المعلومة، فإنها تخفي جانب آخر، حيث تعمل على تعميق الهوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون، فوضعية التدفق الاعلامي غير متوازنة، وحسب حسام علي فنحن نعيش أكثر عصور احتكار المعلومات قوة، وهذا عكس ما يدعيه منظرو العولمة².

وتثار بالنسبة للتجليات الاتصالية للعولمة الاشكالات التالية :

- هدف العولمة الاتصالية هو جمع المعلومات بغرض اعلام الناس فقط أم لغرض السيطرة على محتواها؛
- عملية تداول المعلومات هل هي شاملة ومحايدة، اوهي متحيزة وموجهة؟!؛
- المخاطر التي يمكن ان تنجم عن الاعتماد على وكالات الانباء العالمية الكبرى المسيطرة على المعلومة؛

والعولمة الاتصالية مرتبطة كذلك بعولمة الاقتصاد، حيث ان صناعة الاتصال هي التي تقود الاقتصاد اليوم، فهذا القطاع يقوم بتصنيف وتوزيع المعلومات من المالية الى الترفيهية، ومن الخدمات الاعلامية والتعليمية الى الاستشارات القانونية والطبية، كما تستخدم الانترنت في اطار التسويق والدعاية الاعلامية، فالبائع يرى فيها وسيلة للاعلان عن سلعه، في حين المشتري من خلالها يستطيع اختيار السلع وكذا الاطلاع على اسعارها ومحتوياتها والنصائح الصادرة بخصوصها؛

¹ محمد الرميحي، تخطي الموانع، الطريق الدولي السريع للمعلومات، مجلة العربي، عدد 540، 2009، ص 24.

² عبد الحليم عمار، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وبهذا فقد وفرت شبكة الانترنت لأول مرة وسيلة فعالة لسرعة نفاذ المعلومة وانتشارها وتوظيفها، وأبرزت اننا بصدد وضع اقتصادي جديد هو عصر اقتصاد المعلومة.

المطلب الثالث: خصائص العولمة والقوى المحركة لها

إن المتأمل في المحتوى الفكري والتاريخي لظاهرة العولمة يظهر له جليا ويكشف له الستار عن مجموعة الخصائص التي تميزها عن غيرها، كما تتبين له القوى التي تحرك هذه الظاهرة وتدفعها الى الظهور بقوة¹.

الفرع الاول: خصائص العولمة

هي مجموعة من السمات الهامة والرئيسية التي تتصف بها ظاهرة العولمة والتي تميزها عن غيرها من الظواهر الاقتصادية وسنحاول ذكرها من خلال مايلي :

- سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية: تعتبر من أهم مايميز العولمة من سيادة آليات السوق واقتنائها بالديمقراطية، واتخاذ القرارات في اطار التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الانتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى انتاجية، والبيع بسعر تنافسي على ان يتم في اقل وقت ممكن²، ومما لا شك فيه ان هذه السيادة التنافسية وسيادة آليات السوق مغشوشة وتخضع الى سيطرة وهيمنة الدول الكبرى التي تستعملها لخدمة مصالحها الواسعة؛

¹ يحيواوي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 15.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

- ديناميكية مفهوم العولمة: ويتضح ذلك من خلال التعريفات المختلفة التي اوردناه اعلاه، والتي تتأكد يوما بعد يوم بدليل احتمال تبديل وقلب موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا، وهذا نتيجة التطورات الحاصلة والممكنة الحصول في المستقبل، كما انها مستعملة في جميع المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛
- تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل: يظهر هذا جليا من خلال التحولات التي شهدتها فترة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، كما ينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاضم التشابك بين الاطراف المتاجرة، وهو عكس التبعية الاقتصادية، حيث انه يعني وجود تأثير وتأثر من الطرفين ويكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت؛
- وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظهور اثار عديدة على الساحة الدولية لعل أهمها مايلي:¹

أ-زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج

ب-سرعة انقال هذه الصدمات عبر انحاء العالم

ج-تزايد اهمية التجارة الدولية كعامل من عوامل النمو

د-زيادة التنافسية في الاقتصاد العالمي

- وجود انماط جديدة من تقسيم العمل الدولي: نظرا لتعاضم دور الشركات المتعددة الجنسيات في

¹ بن طاهر حسين، مدخل الى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، الطبعة

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

ظل العولمة، بالإضافة الى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، ظهرت أنواع

جديدة لتقسيم العمل الدولي منها¹، تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة، وداخل السلعة الواحدة؛

- **تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات:** تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات في كل معانيها

أحد اهم السيمات الاساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي، من خلال

مايصاحب نشأتها من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والادارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في

كافة المستويات الانتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والادارية، ويلاحظ ان هناك العديد من

المؤشرات الاخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات العالمية النشاط في

تكوين وتشكيل العولمة ولعل اهمها²:

أ- السيطرة على مصادر التمويل الدولية

ب-تستحوذ على نسبة كبيرة من الانتاج العالمي وتسيطر على جزء كبير من حجم التجارة الدولية

ج-لها دور القيادة في الثورة التكنولوجية والمعلوماتية

- **تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في ادارة العولمة:** خاصة بعد انهيار المعسكر

الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي، ضف الى ذلك إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في جانفي

1995 بعد جولات مارطونية وانضمام معظم الدول اليها؛

ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وهذا من خلال

تحكمها فيمالي :

¹ عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² يحيى سمير، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

- أ- صندوق النقد الدول: مسؤول عن النظام النقدي للعولمة وادارته
- ب- البنك الدولي وتابعه: مسؤول عن النظام المالي للعولمة وادارته
- ج- المنظمة العالمية للتجارة : مسؤولة عن النظام التجاري للعولمة وادارته
- **التكتلات الإقليمية الاقتصادية:** ان التطورات التي وصلت اليها البشرية في الوقت الحالي، بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وما صاحب ذلك من توسيع الاسواق وتحرير التجارة الدولية، بدأت الدول تفكر في حماية نفسها وذلك من خلال تكوين تكتلات اقتصادية اقليمية، واحسن مثال على المستوى العالمي، هو الاتحاد الاوروبي الذي سار بخطى ثابتة وبعزيمة كبيرة حتى وصل الى وضعيته الحالية، حيث انه يهدف الى مواجهة الولايات المتحدة الامريكية من الناحية الاقتصادية، مع تكوين قوة يستطيع بها أن يسيطر على القارة الاوروبية ثم الانتقال الى خارج اوروبا¹؛

الفرع الثاني: القوى المحركة لظاهرة العولمة وديناميكيته

لاشك ان ظاهرة العولمة لم تصل الى درجة من التقدم والتطور، إلا بمساعدة قوى تحركها وتدفعها إلى الأمام، كما تساعدها على الانتشار لتتسع العالم بأسره، وهذه القوى منها ما هو مرتبط بإنجازات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية، واتساع الاسواق وتحريرها، ومنها ما هو مرتبط بما يقوم به الفاعلون الجدد في الاقتصاد العالمي، ويمكن تحديد تلك القوى فيما يلي²:

¹ محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العربية للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2002، ص 75.

² لمياء محمد احمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2002 ، ص ص 50-51.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

- الثورة العلمية والتكنولوجية: تعد من اهم القوى المحركة للعولمة، خاصة التطور الحاصل في مجال الاعلام والمواصلات، الذي يختصر المسافات والزمن، وهذا ما جعل العالم كله كأنه قرية صغيرة؛

- الثورة الديمقراطية التي تجتاح العالم: ان انتشار الديمقراطية كأسلوب للحكم في كثير من الدول لها أهمية كبيرة لأنها تعبر عن ارادة الشعب ومصدرا للحكم من اجل تحقيق المصلحة العامة، وتؤدي بالعولمة الى تحقيق أحد جوانبها وهي العولمة السياسية، والوصول الى نظام سياسي موحد عبر دول العالم؛

- تطبيق الاقتصاد الحر وتوسيع الاسواق: لقد تنامت تيارات العولمة ومؤسساتها بشكل كبير، وكان هذا عندما طبقت الاقتصاد الحر وما نتج عنه، من اندماجات كبيرة بين الشركات والبنوك وارتفاع القدرات التنافسية وفي كل الحالات أصبح احتكارا، ولم يكن ليتسنى للشركات المتعددة الجنسيات ان تقوم بذلك الا في وجود اتساع الاسواق العالمية؛

- ظهور الفاعلون الجدد في الاقتصاد العالمي: ان الفاعلون الجدد هم جميع اعضاء القطاع الالكتروني والمؤسسات الخاصة، والمنظمات الدولية المسيطرة على قوى السوق وآلياته بما في ذلك الارهاب والحركات الاجتماعية المضادة وأهم هؤلاء الفاعلون:¹

أ-الشركات متعددة الجنسيات

ب-الجمعيات والهيكل غيرحكومية

ج-المنظمات الدولية

¹ يحيياوي سمير، مرجع سبق ذكره،ص18.

الفصل الثاني: انعكاسات العولمة على واقع التنمية في العالم الثالث

إن العولمة باعتبارها مرحلة جديدة من مراحل التطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي، وباعتبارها مرتبطة بأولويات التطور والثورة الصناعية، لم تكن الآثار الناتجة عنها، التي ارتسم بها النظام العالمي بمجالاته المختلفة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية وليدة اليوم، وإنما هي نتاج تلك الثورة العلمية والصناعية التي ارخ لها الكاتب والدبلوماسي الفرنسي فرانسوا رينيه شاتوبريان، في اواخر عام 1841¹، من ان المستقبل يصوغه العلم والتكنولوجيا الحديثة بحيث تلغى المسافات والحواجز المالية والاقتصادية وتنقل السلع والافكار، وتحمل معها التفاوت الكبير في الاوضاع الاجتماعية وفي الثروة والتنمية²؛ لذلك فبالرغم من ان ظهور عصر العولمة أكد على ضرورة تبني الديمقراطية والتعددية مع ضمان حقوق الانسان وغيرها، كما اكد على ضرورة تبني الحرية الاقتصادية والتجارية والمالية، وتفعيل اليات السوق أيضا وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي الذي توزع ثماره من خلال اليات السوق الحر؛ إلا أن هناك آثار وانعكاسات متعددة ومختلفة أفرزتها العولمة على واقع التنمية في العالم الثالث، فقد وفرت العولمة فرصا كثيرة للتنمية في مجالات مختلفة، وفي نفس الوقت فقد فرضت تحديات في جوانب متعددة .

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق الى مختلف الانعكاسات التي تفرزها العولمة على التنمية في مختلف المجالات السياسية والعسكرية، وكذا الاجتماعية والاقتصادية.

¹ عماد خليل إبراهيم، القانون الدولي لحقوق الإنسان في ظل العولمة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، صيدا القديمة، الطبعة الأولى، بيروت، 2012، ص131.

² إيما رتشلد، العولمة وعودة التاريخ، ترجمة، أمل حسن، مجلة المعرفة، العدد 441، 2000، وزارة الثقافة، سوريا، ص60.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

المبحث الأول: الانعكاسات السياسية والعسكرية

لقد ظهر مفهوم التنمية البشرية في أدبيات الأمم المتحدة كرد فعل على ماكانت تروج له العولمة بان النمو سيرافقه تلقائيا تحسين نوعية الحياة للمواطنين، ونتيجة فشل هذه الدعوات على أرض الواقع، بحبث ان النمو وارتفاع مستوى الدخل لم يحقق بكل الاحوال تحسين نوعية الحياة للمواطنين ورفع مستواها، وان الاصلاحات الاقتصادية والمالية التي تنادي بها العولمة ولدت فجوات كبيرة في الدخل وفي توزيع الثروات وكذلك في ارتفاع نسبة البطالة والفقير¹.

المطلب الاول: قضية الديمقراطية والتعددية السياسية

الفرع الاول: الحكم الصالح (الراشد)

ان المتغيرات الداخلية والخارجية التي رافقت العولمة والتي تنادي بضرورة الاصلاح السياسي وتبني الديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرارات والتعددية، والتي تتم بفرض من الدول المتقدمة والمنظمات العالمية والدولية، كشرط للحصول على المساعدات المختلفة²، وكذا مشاريع التي تقرضها هذه الدول كأولويات في الاصلاح السياسي كمشروع الشرق الاوسط الكبير والأوسع ، كل هذا عزز من دور الدول النامية في الاتجاه نحو الديمقراطية والحكم الصالح، كما تجدر

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 153.

² مها عبد اللطيف الحديثي، افريقيا وداعا للانقلابات، نشرة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 24،

بغداد، 1998، ص 21.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الإشارة أن دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين¹، زاد من تعزيز هذا المبدأ ففي عصر العولمة ظهر توجه جديد لدى الأمم المتحدة، يقضي بالتدخل في أمور كانت تعد من صميم الاختصاص الداخلي للدول سواء للمساعدة في استعادة الديمقراطية أو حل النزاعات المحلية والدولية.

إذ لعبت الأمم المتحدة دوراً هاماً في الإشراف على الانتخابات وتوفير الدعم الفني والخبرات اللازمة لها، وهو ما يؤكد أن رعاية الأمم المتحدة لعملية التحول نحو التعددية والحكم الصالح في الدول النامية ومنها دولنا العربية أضحت سمة من سمات انعكاسات عصر العولمة .

وعلى هذا الأساس طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم الحكم الصالح وحدد أبعاده ومعاييره لكي يكون القاعدة الأساس التي تستند عليها البلدان النامية في عملية التحول الديمقراطي لكي تحقق العدالة والرفاه وتضمن كرامة الإنسان².

كما أن مفهوم الحكم الصالح جاء مرتبطاً مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة بوصفه الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية ومستدامة، مع تهيئة الظروف الملائمة والشاملة لبناء الإنسان وتمكينه على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية، ومنه فالحكم الصالح هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على

¹رياض عزيز هادي، العالم الثالث والديمقراطية والتعددية، مجلة العلوم السياسية، العدد 21، بغداد، 2001، ص06.

²حسين توفيق إبراهيم، التطور الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة مركز الأهرامات للدراسات السياسية العدد 14، 2001، ص08.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا سيما بالنسبة لأكثر افراد المجتمع فقرا وتهميشا¹.

والجدير بالذكر هو ان التنمية البشرية الحقيقية من خلال الحكم الصالح لا يمكن تحقيقها من خلال اضطلاع الدولة بالدور الرئيسي في عملية التنمية كما هو معمول به وجرت عليه العادة، ولا من خلال اليات السوق على وفق دعوات العولمة فحسب، وإنما من خلال عملية تشاركية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لكي تتحقق التنمية الحقيقية التي تحفظ كرامة الانسان وتمكنه وتبني قدراته²؛ وهذا يتطلب ان يكون للدولة دور مختلف، إذ ان دورها في ظل متطلبات التنمية البشرية والحكم الصالح هو دور تنظيمي ورقابي لغرض تهيئة الظروف والبيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص والمجتمع المدني وبناء دولة القانون القائمة على اساس المشاركة والمساواة وضمان حقوق الانسان والافراد وكرامتهم.

وعليه فان الحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به حكومات منتخبة، واطارات ادارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتمكين المواطنين وبناء قدراتهم³؛ وبعبارة اخرى فان الحكم الصالح يقوم على اساس تفعيل اشكال المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعبر تهيئة الارضية المناسبة لعمل الاحزاب السياسية وضمان تعدديتها وتنافسها، وكذلك ضمان حرية واستقلالية عمل منظمات المجتمع المدني.

¹ تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002، نيويورك، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2003، ص101.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

³ حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309،

2004، ص 43.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

ويستند الحكم الصالح إلى معيارين أساسيين هما (التضمينية و المساواة)، فالتضمينية تشمل حكم القانون والمساواة والمشاركة وتأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة، أما المساواة فتتضمن التمثيل والمشاركة والتنافس السياسي والاقتصادي وكذلك الشفافية والمحاسبة¹.

وعلى الرغم من تعدد اشكال الحكم وتنوعه فان هناك خصائص مشتركة للحكم الصالح تتمثل في قيام مؤسسات مجتمعية قوية يتحقق التوازن بينها من خلال شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة او الفصل والضبط والتوازن حين تضمن شفافية الحكم فعالية الضبط الامر الذي ييسر معه المساواة بما يضمن المصلحة العامة ويسعى الى تمثيل كافة فئات المجتمع تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة امامه فعلا لتحقيق الرفاه والكرامة الانسانية².

وعلى هذا الاساس فان خصائص الحكم الصالح تتوزع بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية، ولا تشمل اداء الدولة ومؤسساتها المركزية واللامركزية فحسب، بل تشمل الادارة العامة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين انفسهم بصفتهم كأفراد وكنشطين اجتماعيين ايضا.

ويعني ذلك ان الحكم الصالح يستند الى اللامركزية التي تتطلب تفويض الصلاحيات الادارية والمالية والتقنية الى الإدارات المحلية لكونها الاكثر احتكاكا بالمواطن والاكثر معرفة باحتياجاته.

¹ تقرير عن التنمية في شمال افريقيا والشرق الاوسط، تحسين التضمينية والمساواة، واشنطن، البنك الدولي، 2003، ص 03.

² تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، مصدر سبق ذكره، ص102.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وهو في نفس الوقت مايفرض على هذه الإدارات المحلية تحديات كبيرة التي لابد لها من اصلاحات ادارية ومالية وتقنية ومؤسسية تمكنها من الاضطلاع بمزيد من المسؤوليات في تقديم الخدمات وتمكنها من ممارسة ادوارها بصورة تشاركية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ومن اجل تعزيز الحكم الصالح اكثر يتطلب كذلك وسائل اعلام حرة تهدف الى المشاركة في اصلاح المؤسسات والحكم، وفي ذات الوقت يتعين على كل بلد ان يتخذ اجراءات وقائية من اجل حماية سوء استغلال حق الحرية، ومايلزم هو نظام للتوازن والمساءلة يكفل تعاون الاعلام والمجتمع للحفاظ على حقوق الشعب بما فيها حماية حقوق الافراد والمؤسسات من الصحافة الغير مسؤولة وهجمات وسائل الاعلام الغير منصفة¹.

وعليه فان العولمة هيأت الفرصة امام نمو وتزايد تيار سياسي كبير لدى المعارضة وفئات المجتمع للمطالبة بالديمقراطية في الدول النامية مستفيدة من التغيرات الخارجية والداخلية التي رافقتها، والتي تعتبر بمثابة فرصة للتعبير عن مطالبها تلك، وقد نجح هذا التيار في تحقيق بعض اهدافه في احيان كثيرة، رغم انه لم يحقق كامل تلك الأهداف².

وعلى هذا الاساس فقد خطت بعض الحكومات في دول العالم الثالث باتجاه الانفتاح السياسي وذلك منذ الثمانينات، فتنبت العديد من الدول النامية ومنها دولنا العربية عمليات الاصلاح السياسي.

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص158 .

² رياض هادي، مرجع سبق ذكره، ص06.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

كما ان جل التنظيمات الاقليمية والدولية، مازالت تلعب دورا هاما في دفع البلدان النامية الى اجراء اصلاحات سياسية، وفق اصدار بيانات تدعو الى تعميق الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية وضمان سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الانسان وكرامته وضمان حريات التعبير¹.

وعلى الرغم من ذلك فإن كثير من حكومات دول العالم الثالث حتى بعض حكومات دولنا العربية لها توجهات حذرة وانتقائية نحو الانفتاح السياسي ونحو توسيع المشاركة السياسية والتعددية وافساح المجال لحرية الراي والتعبير، بل ان هناك الكثير من الدول النامية مازالت بعيدة كل البعد عن هذه التوجهات اصلا، كما انه تجدر بنا الاشارة الى ان اغلب الدول التي اخدت نحو اتجاه الانفتاح السياسي وإجراء الاصلاحات في هذا الايطا، لم تكن جادة في ذلك، إلا ان الضغوطات الخارجية والداخلية التي رافقت العولمة وكذلك ارتهان المساعدات الاقتصادية وحتى المالية بقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان كشرط، وكذلك فقدان العديد من الحكومات لشرعيتها، دفع بها الى التغيير والاصلاح السياسي المقيد وذلك لغرض الحصول على المساعدات الاقتصادية والتمويل المالي هذا ما يحدث لكثير من الدول النامية في افريقيا وامريكا الجنوبية هذا من جهة، ومن جهة اخرى محاولة اضعاف الشرعية على الحكم والبقاء في السلطة اطول مدة ممكنة باجراء تعديلات دستورية وسياسية وهذا ما يحدث في الكثير من دولنا العربية كعينة من الدول النامية.

¹ تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك، 2004، ص31.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

كما انه ورغم حركات التحول الديمقراطي السائدة في البلدان النامية، ومن ضمنها دولنا العربية، الا ان بعض الدول المتقدمة ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية أخذت تؤكد على وجوب ان تكون الحكومات في توجهاتها السياسية، في خدمة المصالح الامريكية وعدم التعارض معها، بغض النظر عن الشكل السياسي الذي تتخذه، والاكثر من ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية تعبر عن رضاها ازاء اجراء الانتخابات الشكلية، ولكن بشرط ان لايتعارض ذلك مع المصالح الامريكية¹.

كما نجد ان السياسة الامريكية لها اوجه الازدواجية حيث نجد ان موقفها وتعاملها مع بعض الثورات في العالم الثالث مثل بعض الدول العربية كتونس ومصر وليبيا... الخ يكون بين الدعم لهذه الثورات في البلدان التي لا يتماشى التغيير فيها مع المصالح الأمريكية، في حين عملت على اخماد تلك الثورات في البلدان التي تدعم انظمتها السياسية المصالح الامريكية في المنطقة، كما في بعض البلدان كالسعودية والبحرين... الخ².

وكخلاصة القول ، فان التحول الديمقراطي في مختلف دول العالم الثالث ومنها دولنا العربية ينعكس ايجابا على واقع التنمية البشرية وذلك من اجل بناء أنظمة ديمقراطية قائمة على اساس المساواة والانصاف والشفافية، ويوفر وسيلة للقضاء على الفساد والمحسوبية التي يتميز بها واقع معظم الدول النامية، والتي تعد ارضية غير خصبة للنمو الاقتصادي وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار والقضاء على الفقر وتوفير فرص عمل ورفع مستوى حياة الناس وتمكينهم وهذا هو هدف التنمية الحقيقية .

¹ فؤاد ثناء عبد الله، اليات التغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 74.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 161 .

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الفرع الثاني: التعددية والمشاركة السياسية

تتمتع التعددية والمشاركة السياسية بالتأييد في ظل العولمة، إذ تمثل المحرك الرئيسي لها وعمودها الفقري، وعلى هذا الأساس جاءت المتغيرات الخارجية والداخلية المرافقة للعولمة باتجاه دعم عملية الإصلاح السياسي القائم على أساس تبني التعددية السياسية وتوسيع المشاركة، وذلك من خلال التعددية الحزبية ودعم منظمات المجتمع المدني وتوسيع المشاركة السياسية للمواطنين في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم؛ الأمر الذي دفع العديد من الدول النامية إلى تبني جملة من الإصلاحات السياسية التي تسمح من خلالها إلى تشكيل الأحزاب السياسية التي أصبحت مظهر جديد لدى مختلف الدول النامية التي اتجهت نحو التعددية فبعد شعار الحزب الواحد أصبح هناك العديد من الأحزاب تتنافس فيما بعضها، بالإضافة إلى ذلك تسعى مختلف الدول النامية إلى تنظيم عملية المنافسة وإجراء الانتخابات ودعم منظمات المجتمع المدني .

لكن الأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو أنه حتى الدول النامية التي تسمح بالظاهرة الحزبية فإنها تضع قيود على الأحزاب المعارضة وذلك بحرمانها من الموارد والتغطية الإعلامية، والتحكم في إجراءات وأشكال الترشيح والانتخاب وكذلك استخدام القضاء والأجهزة الأمنية لتحجيم نشاطها وملاحقة قادتها وناشطيهما والتأثير في نتائج الانتخاب¹. وعلى الرغم من ذلك فإن الأحزاب في الدول النامية ومنها دولنا العربية مازالت تواصل جهودها من أجل تعزيز المشاركة السياسية سواء المشاركة في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية أو حتى المحلية، وذلك من أجل إثبات وجودها .

¹ MUSTAPH Kamel Al – Sayed, Political Participation in Arab Countries, New York, UNDP, 2003, p05.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وتعد الانتخابات الوسيلة الرئيسية للمشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة الذي تؤكد عليه التنمية البشرية، في مجال ارساء الديمقراطية وبناء المجتمع المستقر القائم على اساس العدالة والمساواة وضمان حقوق الانسان .

وعلى الرغم من كثرة الانتخابات التي تجرى في البلدان النامية وعلى اختلاف مستوياتها، فما زالت عملية المشاركة السياسية في الدول النامية شكلية، وعانت العديد من الانتخابات من تزوير ارادة الشعب وتدني لمشاركة المرأة، مع غياب أو انعدام لوجود انتخابات رئاسية حرة يتنافس عليها اكثر من مترشح واحد، باستثناء بعض الدول النامية.

كما ان البعض يصف الكثير من الانتخابات التي تجرى في الدول النامية بانها انتخابات **تسلطية** تسعى من خلالها انظمة الحكم الى تأكيد شرعيتها، مع عدم امكانية تداول السلطة¹.

كما تجدر الاشارة الى ان رياح الديمقراطية عصفت بالكثير من الانظمة السياسية الشمولية في بعض بلدان العالم الثالث، ومنها بعض الدول العربية، والتي اطاحت الحكم فيها، هذا ما ادى الى تنظيم انتخابات تشريعية وتنفيذية حرة وحقيقية عبر من خلالها الشعب عن ارادته واختيار من يمثله؛ وهنا لا بد ان نشير الى قضية هامة في عملية التطور الديمقراطي وهي طبيعة الأنظمة الانتخابية المعتمدة من قبل البلدان السائرة اتجاه التحول الديمقراطي وغيرها، مع ضرورة تطوير هذه الانظمة واصلاحها لتكون اكثر ملائمة وعدلا وتمثيلا لشرائح المجتمع، ومن هذه الاصلاحات ما يتعلق بتوزيع الدوائر الانتخابية واحتساب الاصوات وتوزيع المقاعد.

¹ خلدون النقيب، مفهوم الحاكمية الطوباوية الحديثة، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، نيويورك، الاسكوا، للعدد،

14، سنة 2002، ص 27.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وما يجدر بنا ذكره هو ان العولمة قد جاءت باتجاه دعم النساء ورفع مستوى مشاركتهن في الحياة العامة، الامر الذي هيأت به فرص للتنمية البشرية التي تؤكد على تمكين البشر وعلى المساواة بين الرجل والمرأة، وهذا ما عبر عنه في عدة مؤتمرات للامم المتحدة حول المرأة التي افضت الى اتفاقية إلغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة اذ تعد هذه الاتفاقية بمثابة الميثاق العالمي لحقوق المرأة¹، وعلى الرغم من ان المشاركة السياسية للمرأة تعد من المؤشرات الدالة على ديمقراطية الحكم في اي دولة.

وان واقع الحال يؤكد ان ضعف المشاركة السياسية للمرأة يعد ظاهرة عالمية تتجلى بصفة عامة، في كون المرأة غير ممثلة بصورة كافية تتناسب ونسبتها في المجتمع، وهو تغييبا لنصف المجتمع من المشاركة السياسية؛ ويرجع ذلك لعدة اسباب وتحديات تواجهها المرأة والتي ترتبط بمكانتها ودورها في المجتمع، وتتمثل ابرز هذه التحديات في اشكال التمييز الذي تتعرض له، اذ لاتزال هناك قوانين وتشريعات تمييزية للمرأة في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن العادات والتقاليد والقيم السائدة التي تقف بوجهها وتؤدي الى تهميش دورها على مختلف المستويات².

وبوجه عام فقد حقق عدد من الدول النامية منها الدول العربية وكذا عدد من دول افريقيا وأمريكا الجنوبية وحتى عدد من دول آسيا مستوى من النهوض بواقع المرأة وارتفعت نسبة

¹ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 180/34 المؤرخ في 18 ديسمبر 1979 تاريخ بدء النفاذ 3 سبتمبر 1981، وفقا لأحكام المادة 27.

² ديانا الخياط، معوقات في وجه تحقيق المساواة بين الجنسين، حالة لبنان، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 317، سنة 2005، ص 100.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

المشاركة فيها سياسيا وإداريا في المجالس المحلية والوطنية وفي المناصب الوزارية والدبلوماسية العليا¹.

وكخلاصة القول نجد المشاركة السياسية في الدول النامية في مجملها مازالت ضعيفة ولا ترقى الى المستوى المرغوب فيه، ويتجلى ذلك من خلال ضعف انتشار الديمقراطية التمثيلية الحقيقية، وكذلك ضعف التمثيل والمشاركة السياسية للمرأة وفي بعض الأحيان غيابه كلياً، وعلى الرغم من الإصلاحات التي جرت في الدول النامية، إلا أنه هناك إخفاقات كبيرة في مجال حرية الرأي والتعبير والتضيق عليها.

الفرع الثالث: تطور ونمو المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية

لقد أدى ظهور العولمة، الى تطور ونمو كبير لمنظمات المجتمع المدني او ما يعرف بالمنظمات الغير حكومية، اذ تطور نشاط هذه المنظمات مع ظهورها المكثف واخذت تتداخل فيما بينها بعلاقات تجاوزت حدود الدول الجغرافيا وذلك سعياً منها الى تحقيق التنمية البشرية وتمكين الشعوب في كافة الميادين².

ويمكن تعريف منظمات المجتمع الدولي "بانها مختلف الأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تنظم في اطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع والتي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة

¹ نفس المرجع، ص، 111.

² خفاش نبيلة، دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010، ص 169،

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

من المنظمات التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة"¹؛ وتتمثل هذه المنظمات بمختلف التنظيمات المتعلقة بحقوق الانسان والتعليم والمرأة والبيئة والقضاء على الفقر وكذلك الاتحادات والنقابات وكذا الجمعيات ذات النشاطات الصناعية أوالتجارية أوالمهنية، ويعد نمو منظمات المجتمع المدني امرا ضروريا لبناء المجتمع الديمقراطي القائم على الشفافية والمساءلة والامثال امام القانون وإقامة الحكم الصالح، فضلا على تمكين الناس وتوحيد حاجاتهم والضغط على الحكومات للاخذ بها وتحقيقها².

فان منظمات المجتمع المدني تعد بمثابة حلقة الوصل بين المجتمع والدولة من خلال توحيد مطالب الناس ومحاولة الضغط على الحكومات للاخذ بها وتحقيقها وكذلك ممارسة عمل الرقابة والحاكمية والمساءلة عن عمل الحكومة وهو الامرالضروري من اجل ترقية ودفع عملية التنمية البشرية المستدامة، بل والاكثر من ذلك هو ان منظمات المجتمع المدني تمارس ادوارا اقتصادية من خلال توفير مشاريع وتقديم المساعدات للفقراء بغية تمكينهم وبناء قدراتهم³.

وعلى هذا الاساس ان التنمية البشرية اعادت تعريف الدولة والسوق في التنمية، وذلك من خلال التاكيد على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني واعطائها دورا رئيسيا في التنمية، وذلك

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص168 .

² فرانشيكو ماسيلاما، اشراك منظمات المجتمع المدني، تجارب الامم المتحدة وتوقعاتها، جنيف، الامم المتحدة، 2002، ص 03.

³ سعيد ياسين موسى، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، الحوار المتمدن، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي القاهرة ، العدد، 3610، 2012، ص04، الموقع الالكتروني، <http://hrdoegypt.org/wp> ، تاريخ المعاينة 15 سبتمبر 2017.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وفق التأكيد على ان التنمية البشرية الشاملة وبناء مجتمع الديمقراطية لا يمكن تحقيقه الا من خلال عوامل ثلاثة تتفاعل فيما بينها وهي تكمن في الدولة والسوق ومنظمات المجتمع المدني كشريك، وبذلك اصبح للمجتمع المدني دورا رئيسيا في تحقيق التنمية البشرية، وذلك من خلال تمكين البشر والناس والدفاع على مصالحهم المختلفة والمشروعة¹.

إذ تعد منظمات المجتمع المدني بمثابة قنوات لمشاركة الناس في كافة الانشطة المتعلقة بحياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وتنظيمهم في شكل جماعات اكثر قوة للتاثير في السياسات العامة، وذلك لتمكين البشر وخاصة المحرومين منهم من الحصول على الفرص، كما يمكن لهذه المنظمات ان تفرض كوابح وضوابط على سلطة الحكومة، وتتيح فرصا للناس لتطوير قدراتهم وتحسين مستوياتهم المعيشية².

ومن هذا المنطلق فان منظمات المجتمع المدني تسع الى تحقيق الاستقرار السياسي الذي يقترن بدوره بايجاد مؤسسات سياسية تنظم المشاركة وتمنع انتشار العنف والفساد، والقدرة على معالجة الازمات والانقسامات والتوترات في المجتمع والاستجابة الى المطالب الشعبية عبر اساليب الديمقراطية وعدالة توزيع الادوار لضمان المساواة التي تتطلبها التنمية البشرية³.

¹ سعيد ياسين موسى، مرجع سبق ذكره، ص 07.

² اسماعيل عثمان، دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية البشرية، مؤسسة عبد الحميد شومان الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2000، ص 98.

³ احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 78.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وعليه فان العمل السلمي يعد احد الشروط التي يقوم عليها عمل المجتمع المدني ، ولكن هذا لايعني عدم استخدام وسائل تظهر الاحتجاجات والرفض لقضية او قرار معين كالتظاهرات والاعتصامات ونشر الشعارات والمنشورات واستخدام وسائل الاعلام¹.

ومنه فاننا نجد انه هناك مشاركة فعالة لمنظمات المجتمع المدني في المؤتمرات والمظاهرات ومن امثلة ذلك مشاركة العديد من المنظمات في مظاهرة مناهضة العولمة في سيتال ودافوس، فضلا عن ذلك نجد هناك بعض المشاركات لهذه المنظمات في القضاء على الفقر والحفاظ على البيئة والدعوة الى تحقيق التنمية، وغيرها من المشاركات التي تدفع التعاون الدولي بما يخدم الانسانية ويضمن حقوق وكرامة الانسان².

ولقد ازداد عدد منظمات المجتمع المدني وانتشرت عبر مختلف الدول النامية ومنها الدول العربية، فمنها ما ينشط في مجال مكافحة الفقر والقضاء على الجوع بتقديم مساعدات للفقراء واقامة مشروعات ربحية صغيرة وهذا في المجتمعات الافريقية الوسطى وجنوب الصحراء وامريكا اللاتينية، ومنها ما ينشط في مجال التنمية الريفية مثل دول افريقيا الشمالية، ومنها ما ينشط في قضايا المرأة والمجتمع كما في بعض دول الخليج واسيا، ومنها ما ينشط في مجال حقوق الانسان ومضاهاة التمييز بكل انواعه³.

¹ سهيل الفتلاوي، مؤسسات المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي، بيروت، مجلة دراسات العراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 03، 2005، ص163.

² اسماعيل عثمان، مرجع سبق ذكره، ص102.

³ احمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص80.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

غير ان الواقع يشير الى ان منظمات المجتمع المدني في العالم الثالث مازالت ضعيفة وذلك من خلال الدور الذي تقوم به، وبالتالي ضعف تأثيرها في حقوق الانسان في العالم النامي ككل، وفي التأثير على حكومات الدول لتحقيق المزيد من التنمية البشرية؛ ويعود سبب ذلك الى كون ان منظمات المجتمع الدولي مصدر دعمها الرئيسي وفي اغلب الاحيان تتلقاه من الدولة وكذلك الدعم الاداري، وهذا ما يجعلها خاضعة لهذه الدولة فهي تدافع عن اعمالها المشروعة وتبرر الأعمال الغير مشروعة فهي تعمل لصالح الدولة نفسها¹.

اما المنظمات التي تتلقى دعما من الخارج، فان لم تكن تبرر لسياسات الدولة التي تتلقى منها الدعم فهي على الاقل تغض النظر عن الانتهاكات لحقوق الانسان التي ترتكبها هذه الدول، فعلى سبيل المثال نجد أن المنظمات في دول العالم المتقدم أدانت الانتهاكات لحقوق الانسان التي ارتكبتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في العراق، في حين أن اغلب منظمات المجتمع المدني العربية لم تتطرق الى هذه الانتهاكات وذلك خوفا من سياسة الحل التي اعتمدها الولايات المتحدة اتجاه العديد من المنظمات تحت غطاء مكافحة الارهاب².

وكخلاصة القول لا بد من اثاره نقطة بالغة الاهمية وهي سعي بعض الدول المتقدمة الى تسييس هذه المنظمات من اجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية ككل، فضلا على

¹ هشام حسين يونس، حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن، مؤتمر الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة السادس - الجلسة الخامسة المتعقد في 10-14 نيسان بالدوحة 2006، من الموقع الالكتروني، www.qatarconferences.org، تاريخ المعاينة 15 سبتمبر 2017.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 172 .

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

ارتباط بعض المنظمات أحيانا بممارسة أنشطة غير مشروعة مثل الجريمة المنظمة او تجارة المخدرات أو التجسس الامني على الدول وهذا ماينعكس سلبا على التنمية البشرية¹.

إلا ان عمل منظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك التابعة الى البلدان التي تراعي مبادئ الديمقراطية الحقيقية والحضارة الانسانية، هو أمر هام وضروري وذلك لما توفره من خبرات ودعم فني يتمثل في دورات وورشات عمل تدريبية هامة في مجال التحول الديمقراطي².

وفضلا على تفعيل هذه المنظمات ومنحها قدر من الاستقلالية والمرونة في ممارسة اعمالها لابد من التنويه بما هو أهم من هذا التفعيل، وهي عملية ممارسة الرقابة على عمل هذه المنظمات وذلك من خلال سن قوانين تنظم الاطار العام لعملها، وذلك بما يتيح جوا من الممارسة الديمقراطية لها ويحقق مطالب كافة فئات المجتمع³.

المطلب الثاني : عالمية حقوق الانسان

ان الاعتمادية المتبادلة التي افرزتها العولمة والمشاكل التي يحتاج حلها، جهد دولي مشترك، والتي لا تستطيع الدول بمفردها مواجهتها وحلها، كالمشاكل المتعلقة بالتنمية وحقوق الأقليات والبيئة وغيرها، قادت الى ظهور الجيل الثالث لحقوق الانسان الذي يؤكد أن الحق في التنمية

¹ القاضي سالم روضان الموسوي، الرقابة القضائية على أعمال مؤسسات المجتمع المدني،مجلة النبا،شهرية ثقافية عامة، تصدر عن المستقبل للثقافة والاعلام،العدد 80، بيروت، لبنان، ديسمبر 2006،الموقع الالكتروني،annabaa.org/nbahome، تاريخ المعاينة 18 سبتمبر 2017.

² بهاء الدين محمد، دور منظمات المجتمع المدني في التحولالديمقراطي، الحوار المتمدن، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، العدد، 3425، 2011، ، الموقع الالكتروني، <http://hrdoegypt.org/wp> ، تاريخ المعاينة 18 سبتمبر 2017.

³ القاضي سالم روضان الموسوي، المرجع نفسه.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وحقوق الأقليات وكذلك الحق في بيئة نظيفة وغيرها من الحقوق، هي جوهر حقوق الانسان لا يمكن التنازل عنها¹؛ إذ صادقت العديد من الدول في العالم على الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تتضمن ذلك، وأخذت تقبل فكرة أن حقوق الانسان هي قضية ومسؤولية دولية، وأن الحكومات مسؤولة أمام المجتمع الدولي لضمان هذه الحقوق وحمايتها وصونها.

وعلى هذا الاساس ارتبطت عالمية حقوق الانسان بالتنمية البشرية المستدامة من خلال التأكيد عليها في عدة مؤتمرات دولية للامم المتحدة، منها على سبيل المثال مؤتمر قمة الارض الاولى بريودي جانيرو عام 1992 ومؤتمر كوبن هاغن للفقر والبطالة عام 1995، ومؤتمر يوكوهاما للكوارث الطبيعية عام 1996 وكذلك مؤتمر قمة الارض الثانية في جوهانس بيرك 2002.

وقد عرف تقرير التنمية البشرية لعام 2000 بربطه لأول مرة بين التنمية البشرية وحقوق الانسان، مستشهدا بقول ماري روبنسون المفوضة العليا لحقوق الانسان في الامم المتحدة التي تقول "أن حقوق الانسان غير قابلة للتجزئة، ولا يمكن ان نكون انتقائيين، لأن هذه الحقوق متشابكة وتعتمد على بعضها البعض، فالتحرر من الخوف والعوز يرتبط بحرية التعبير والمعتقد، والحق في التعليم مرتبط بالصحة، كما ان هناك علاقة واضحة بين الام المتعلمة وبين صحة اولادها"².

¹ حقوق الانسان الجيل الثالث

² تقرير التنمية البشرية لعام 2000، نيويورك، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2000، ص 37.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وقد عكس هذا الدور الجديد للامم المتحدة تحديا جديدا للتدخل فيما يعد من الصميم الداخلي للدول من خلال تخطي مفهوم السيادة، فلم تعد السيادة مطلقة¹، لانها حسب الامين العام السابق للامم المتحدة **بطرس غالي** "يمكنها ان تاخذ اكثر من شكل وتؤدي اكثر من وظيفة ، فحقوق الشعوب تستند الى بعد من السيادة العالمية التي تملكها البشرية عامة"².

ويعني هذا ان العولمة هيأت الفرصة للتداخل بين حقوق الانسان والتنمية البشرية، على اساس ان التنمية البشرية هي عملية تعزيز القدرات البشرية الممثلة في توسيع الخيارات والفرص حتى يستطيع كل انسان ان يحيا حياة تتسم بالرخاء والكرامة الانسانية.

وتجدر الاشارة الى ان كلا من التنمية البشرية وحقوق الانسان يعزز الاخر، وهذا ما يوسع قدرات الناس ويحمي حقوقهم وحياتهم الاساسية؛ وعليه فان الهدف المشترك بين التنمية البشرية وحقوق الانسان يتمثل في :

- التحرر من التمييز باشكاله حسب الجنس او العنصر او الاصل او العرق او الدين ؛
- التحرر من الفقر والتمتع بمستوى لائق من المعيشة؛
- التحرر من الخوف والتهديدات التي تمس الامن الشخصي، والتعذيب والاعتقال التعسفي؛
- التحرر من الظلم وانتهاكات سيادة القانون؛
- حرية تنمية الامكانيات البشرية وتحقيقها وتطويرها؛
- حرية الفكر والتعبير والمشاركة في صنع القرار وتكوين الجمعيات؛

¹ طلعت جياي لحي الحديدي، مرجع سبق ذكره، ص84.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص174 .

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

ومن خلال ما تقدم ذكره، فإن التنمية البشرية وحقوق الانسان مرتبطتان بعلاقة متلازمة وطردية، فالتنمية البشرية هدفها الانسان وهي تعنى بكافة جوانب حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذه الجوانب في حد ذاتها تشكل أساسيات حقوق الانسان والتي يشترط تحقيقها، وذلك من اجل تأمين السعادة والكرامة الانسانية¹.

وعلى الرغم من جملة الاصلاحات السياسية التي تبنتها معظم الدول النامية ومنها العربية، والمتمثلة بالسماح بالتعددية الحزبية ومنح بعض الحقوق والحريات السياسية للمرأة، واطلاق سراح العديد من المعتقلين السياسيين، إلا ان الواقع يشير الى انه مازالت حقوق الانسان في العالم النامي ككل منتهكة ومصادرة، ومازالت الانظمة الحاكمة تمارس ضغوطات على شعوبها ومنها شعوبنا العربية، كما ان العديد من الدول النامية مازال المرأة فيها تعاني التمييز والعنف العائلي والاهمال من الدولة².

وتجدر الاشارة الى أنه مازال المواطن في الدول النامية يعاني من مصادرة حرياته خاصة حرية الراي والتعبير، فمثلا مازال الصحفيون يعانون من الملاحقات القضائية وتعرضهم للمضايقات والاحتجاز من اجل تقارير واخبار دافعوا عنها من خلال ممارستهم للمهام المنوطة لمهنة الصحافة، كما ان المواطن في العالم الثالث ومنه المواطن العربي مازال يتعرض للكثير

¹ هالة خالد حميد، التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، اشكالية حقوق الانسان، المائدة المستديرة

للاساتذة العرب، طرابلس، جامعة ناصر الاممية، ليبيا، 2005، ص 06.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 175.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

من المعاملات السيئة ومنها التعذيب وجل انواع الإضطهاد، وكذا مشكلة المفقودين في السجون في افريقيا وامريكا اللاتينية¹.

وتجدر الاشارة كذلك انه ولنتيجة فشل اغلب الدول النامية في تحقيق التنمية الشاملة وبناء الديمقراطية، وايجاد حلول سلمية لمشكلة الاقليات، مكن الدول المتقدمة ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا، من تقديم نفسها كمدافع عن حقوق الانسان، واخذت تسعى الى التدخل في شؤون هذه البلدان الداخلية، واطلقت عليه التدخل الواجب، تحت درائع عديدة منها حماية حقوق الانسان والاقليات أو بناء الديمقراطية أو البحث عن أسلحة الدمار الشامل².

وتكمن خطورة ذلك في خضوعه للمنطقات والتوجهات المصلحية للعديد من هذه الدول، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية، اكثر من خضوعه للمعايير الانسانية أو الموضوعية المتعلقة بالمجتمع الدولي³.

إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية اعطت لنفسها دور المسؤول العالمي لحقوق الانسان، لكنها تستعملها كأداة للضغط على الدول النامية وفق التقارير التي تصدرها خدمة لسياساتها ومصالحها، ومنه فإن تعامل بعض الدول المتقدمة ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية بانتقائية وازدواجية مع قضايا حقوق الانسان والتحول الديمقراطي بات ينعكس سلبا على التنمية البشرية

¹ مسعود خولة، العدالة الانتقالية في المغرب، تجربة هيئة الانصاف والمصالحة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 07، الجزئر، 2015 ص 158.

² باسيل يوسف، النظام الدولي الجديد وحقوق الانسان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1992، ص 58.

³ محمد عيسى عبد الشفيق، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية، من البعد القانوني الى البعد السياسي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 223، بيروت، سنة 1997 ص 37.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

في العالم الثالث، وذلك نتيجة الاستمرار في انتهاكات حقوق الانسان والتغاضي عن عملية التحول الديمقراطي الذي يعد الاساس الذي تركز عليه التنمية البشرية المستدامة .

وعلى هذا الاساس فان العولمة تمثل تحديا كبيرا للتنمية البشرية وذلك من خلال تدخل بعض الدول العالم المتقدم، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية تحت معايير الشرعية الدولية، لتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها من جهة، وغض النظر عن انتهاكات حقوق الانسان في بعض البلدان الحليفة لها من جهة اخرى.

المطلب الثالث : الارهاب الدولي

إن ظاهرة الارهاب الدولي ليست مستحدثة في العلاقات الدولية¹، وان الجديد فيها او المستحدث هو ان الارهاب اصبح العدو المصطنع الذي تمسكت به الولايات المتحدة وهي في صدد البحث عن عدو جديد يمكنها من ابقاء حالة التاهب والاستعداد الدائم على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وضمان انصياح حلفائها والسير خلفها في اية اعمال عسكرية ترغب هذه الدولة القيام بها، وترى فيها ضرورة لتحقيق مصالحها القومية².

وان موضوع مكافحة الارهاب ليس موضوعا جديدا، فمنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي وفي اعقاب تفرد الولايات المتحدة الامريكية ونظام الاحادية في قيادة العالم، اشارت العديد من الوثائق الرسمية الامريكية وتصريحات مسؤوليها، الى ان من اولويات السياسة الامريكية في

¹ جلال الدين محمد صلاح، الارهاب الفكري، أشكاله وممارسته، الطبعة الاولى، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، 2008، ص11.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره ، ص 180 .

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

المرحلة الجديدة هو مكافحة الارهاب، وهذا باقرار من الكونكرس الامريكى نفسه ، وهذا ما يؤكد صراحة انها سوف تعمل وفة خطة مزدوجة، الاولى تعمل بها بغرض عولمة ظاهرة الارهاب، والثانية تتحرك من خلالها من اجل مكافحته وضره من خلال استعمال القوة العسكرية¹.

ولقد اظهرت بعض الدراسات واكدت بعض الاراء ان مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ماهي الا مرحلة انتقالية في تليخ العلاقات الدولية، وهي ليست نظاما دوليا جديدا، ان هذا الاخير انذاك كان ما زال في طور التكوين، وتؤكد هذه الدراسات والاراء ان النظام الدولي الجديد بدء مع أحداث 11 سبتمبر وشن الولايات المتحدة حربها على أفغانستان في أيطار حملتها ضد الإرهاب².

ولعل ان هذه الدراسات والاراء تحمل الكثير من الحقائق الصحيحة، حيث ان الواقع يثبت ان الولايات المتحدة الامريكية عملت ولازالت تعمل على توظيف احداث 11 سبتمبر، باعتبارها الفرصة الذهبية السامحة لكي تعمل على غرس وارساء دعائم النظام الدولي الجديد، وتصيغ قوانينه، وذلك وفق استخدام ما يسمى بـالدبلوماسية المسلحة التي تعتمد على المفاوضات من جهة، ومن جهة اخرى على التهديد باستخدام القوة العسكرية، واستخدامها الفعلي في حرب نهايتها مفتوحة لتشمل العالم كله³.

¹ ضاري رشيد الياسين، الولايات المتحدة الامريكية وعولمة الارهاب، مركز الدراسات الدولية، المؤتمر السنوي السابع للارهاب الدولي، 17-18 سبتمبر، بغداد، 2002.

² هنري كيسنجر، كيف ستؤدي هجمات 11 سبتمبر الى صياغة النظام العالمي الجديد للقرن الحادي والعشرين ، www.mafhoum.com، تاريخ المطالعة 15 أوت 2016.

³ حكيم غريب، السياسة الدولية والقانون الدولي، مكافحة الارهاب الدولي، الطبعة الاولى، دارالكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2013، ص426.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وعلى هذا الاساس فان احداث 11سبتمبر تمثل الحد الفاصل بين المرحلة الانتقالية وبين بروز النظام الدولي الجديد الذي دعت اليه الولايات المتحدة الامريكية، في اعقاب انهيار الاتحاد السوفيياتي، اذ عملت من خلال حملتها ضد الارهاب الى تكريس مكانتها الدولية والحيلولة دون بروز منافس لها، وهي بذلك وظفت جميع قواها لتحقيق ذلك بما فيها القوة العسكرية¹.

وعلى الرغم مما قادت اليه سلسلة الهجمات التي تعرضت لها واشنطن ونيويورك في 11سبتمبر من إحداث هزة كبيرة للولايات المتحدة الامريكية من خلال استهدافها في الصميم، خاصة ما تعرض له مركز التجارة الدولية الذي يمثل عصب الاقتصاد الامريكي، وماتعرض له البنتاغون الامريكي رمز القوة العسكرية الامريكية، وما اودته تلك الهجمات من حياة المواطنين².

وعلى الرغم ايضا من ان عملية استئصال الارهاب والقضاء عليه هو عمل يخدم الانسانية كافة ويؤسس لمبادئ السلام والامن على وجه المعمورة، الا ان الولايات المتحدة الامريكية اخدت تتوعد بحرب غير محدودة ضد الارهاب، ولعل تصريح الرئيس الامريكي السابق جورج بوش لاحسن دليل حين أدلى " انه من لا يكون معنا فهو مع الارهاب ... " وتصريحه ايضا اننا " نقوم بحرب ضد الارهاب بدأت بأفغانستان وستنتهي بآخر ارهابي على وجه المعمورة "³.

ومن خلال التصريحات أعلاه، نجد ان الولايات المتحدة الامريكية تسعى الى تحقيق غايتين، الاولى هو ان تجعل كل الدول تساند التوجهات والمصالح الامريكية، وان اي تعارض لهذه

¹ هالة خالد حميد، الارهاب الدولي الجديد ودوره في تنفيذ الاستراتيجية الامريكية بعيدة المدى، بغداد، مركز

الدراسات الدولية، المؤتمر السنوي السابع للارهاب الدولي، 17-19 سبتمبر 2002، ص03.

² عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون، الجريمة المنظمة التعريف والانماط والاتجاهات، أكاديمية نايف للعلوم الامنية، الرياض 2001 ص145.

³ Thierry MEYSSAN, 11september 2001, l'effroyable imposture, éditions Carnot, paris, 2002, p99.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

المصالح من قبل اي دولة يعد وفقا للمفهوم الامريكى ارهابا؛ اما الغاية الثانية فهي استغلال الولايات المتحدة الامريكية المتحدة للضبابية وعدم اليقين الذي يكتنفه مفهوم الارهاب في محاولة منها الى تعويم هذا المفهوم وفقا للمصالح الامريكية لتدرج في لائحة الارهاب كل من تعتبره مهددا لمصالحها القومية من خلال توسيع جغرافية حربها المزعومة، مستخدمة بذلك ما يطلق عليه بسياسة العصى الغليظة لتمكنها من السيطرة على المناطق التي تفتقد السيطرة عليها او على الاقل أنها خارج حدود اراقتها¹.

وعلى هذا الاساس أصبحت الضربة الاستباقية والحرب الوقائية من احد السياسات الامريكية والوسيلة التي تمكنها من اخذ الشرعية في حربها على الارهاب، حيث اعلن الرئيس الامريكى ان الحرب على الارهاب ستطال دولا كثيرة ترعى الارهاب ومن بينها أفغانستان والعراق وسوريا وايران وكوريا الشمالية².

وهذا ما يعني ان الولايات المتحدة الامريكية عمدت الى انتهاج سياسة جديدة من خلال الاعتماد على اطروحة **صدام الحضارات**، والتي من خلالها يقسم العالم الى حضارات متصادمة فيما بينها، وسيكون الصراع في اشدّه بين الحضارات الغربية والحضارة الاسلامية³.

ومن هنا شنت الولايات المتحدة الامريكية حربا مفتوحة الابد والجغرافيا، بدأتها بأفغانستان في 2001 ثم العراق في 2003 ثم التدخل الغير مباشر في سوريا وليبيا، مستندة على أسس عدة تتمثل في ان هذه الدول راعية للارهاب، وعدم تعاونها وطاعتها للقرارات الدولية الصادرة من

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 182 .

² تميم حسين الحاج محمد التميمي، الاستراتيجية الامريكية للولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق وافاقها المستقبلية، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات، العدد 03، بغداد، 2005 ص 107.

³ صامويل هانتغتون، صدام الحضارات، ترجمة، مالك عبيد و محمود محمد، الدار الجماهيرية، ليبيا، 1999.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

مجلس الامن الدولي، وكذلك المتعلقة بنزع اسلحة الدمار الشامل، وعلى الرغم من الخسائر البشرية والمادية التي لحقت هذه الدول من خلال التدخلات للولايات المتحدة وحلفائها سواء المباشرة او الغير مباشرة، عمدت الولايات المتحدة الى تطبيق جملة من السياسات من بينها حل الجيش والمؤسسات الحكومية وافراغ دور الدولة واسقاطه، ولعل الهدف من وراء ذلك هو اعادة تركيب لهياكل ومؤسسات جديدة وفق ما تتطلبه المصالح الامريكية في المنطقة، وكذا مصالح الراسمالية العالمية¹.

وعلى هذا الاساس فإن القضاء على الارهاب هو عمل انساني يهيئ الظروف المناسبة والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتطلبه التنمية البشرية الشاملة، ولكن واقع ما يحدث من خلال الحملات العسكرية التي تمارسها الولايات المتحدة باسم مكافحة الارهاب الدولي واحتلالها للعديد من الدول باسمه، ينعكس سلبا تماما على التنمية البشرية، وذلك لما تجلبه الحروب من ويلات وقهر ودمار ضد البشرية، وهذا ما ينعكس على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والصحي وكذلك التعليمي للدول، وبالتالي تراجع وتدهور واقع التنمية البشرية المستدامة، إذ ان سياسات تعويم الارهاب تتسبب في قتل المدنيين الابرياء والاطفال والنساء والتشريد، وكذلك تحارب فرص الاستثمار للطاقات البشرية وتنميتها، وتنعكس كذلك على توفير بيئة مستقرة للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتبديد الثروة في الانفاق الامني والعسكري بدلا من انفاقها على الاستثمارات التعليمية والصحية والإسكان وغيرها من المجالات التي تتطلب مراعاتها وتطويرها من اجل بناء الانسان وتمكينه من العيش الاحسن والرغيد .

¹ عبد الوهاب محمد الجبوري، اتجاهات الخطاب السياسي الامريكي المعاصر، مجلة البديل، العدد 23، مصر، أكتوبر 2013، ص 07.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية على واقع التنمية في العالم الثالث

المطلب الاول: الصحة والسكان

الفرع الاول : الصحة

لقد قادت جملة التغيرات الصحية والبيئية المرافقة للعولمة الى ظهور وانتشار مجموعة من الامراض والأوبئة على المستوى العالمي، والتي يتطلب علاجها ومحاربتها، او التقليل من انتشارها الى جهد دولي وتعاون مشترك، ومن بين هذه الامراض فيروس ومرض نقص المناعة المكتسبة، وغيرها من الامراض الحيوانية المصدر، كجنون البقر وافلونزا الطيور وغيرها، فضلا عن ذلك فشل العديد من البلدان والدول النامية في تحقيق تنمية بشرية عادلة وشاملة، الامر الذي دفع برنامج الامم المتحدة الانمائي الى طرح عدد من الاهداف التنموية التي يعد تحقيقها هو غاية التنمية البشرية، واطلق على هذه الاهداف اعلان الالفية للتنمية¹.

وتعكس هذه الاهداف تطلعات الناس لحياة افضل من خلال سلسلة مختارة من الاهداف المحددة بالارقام والاطر الزمنية الواضحة ، اذ اتفقت انذاك جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة على تحقيق هذه الاهداف مع مطلع عام 2015².

وقد تمثل الجانب الصحي من هذه الاهداف في خفض معدلات الوفيات بين الاطفال دون سن الخامسة، وخفض معدل الوفيات بين الامهات بنسبة ثلاثة ارباع، وكذلك مكافحة فيروس السيدا، ووباء الملايا والسل وايجاد حلول وتدابير وطنية وعالمية لهذه المشاكل³.

¹ محمد بابكر، مرجع سبق ذكره، ص 121.

² ناصر القحطاني، مرجع سبق ذكره، ص 47.

³ إعلان الألفية للتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2004، ص ص 10-20.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وتجدر الإشارة ضعف وقلة البيانات والدلالات المتوفرة عن الجانب الصحي في اغلب الدول النامية، وعلى الرغم من ذلك فان هناك بعض الدول حققت تقدما ملحوظا نحو العديد من الاهداف التنموية للالفيه، حيث ارتفع معدل الحياة عند الولادة في معظم الدول النامية، كما انه توفرت شبكات البنى التحتية للمياه وشبكات الصرف الصحي للعديد من المدن¹.

كما انه لم يكن التقدم متساويا في كافة البلدان النامية، بل لم يكن متساوي حتى داخل الدولة الواحدة، مثلا بين الجنوب الصحراوي والشمال الساحلي، وكذلك بين الريف والمدينة، فبالرغم من التقدم الهائل الذي حققته بعض الدول النامية في مكافحة الوفاة وبخاصة في جانب الاطفال، مازال هدف الصحة بالمعنى الشامل بعيد المنال في الكثير من الدول النامية بل في مجملها².

وينعكس التقدم في مكافحة الوفاة في ارتفاع المقياس الاجمالي للمستوى العام للصحة المستخدم في قياس التنمية البشرية، اي توقع الحياة عند الولادة، حتى قارب في بعض البلدان في العالم الثالث منها الغنية والمصنعة مستواه في البلدان المتقدمة، ولكن مازال الاعتلال الجسدي يتناوب حياة المواطنين في العالم الثالث، ويظهر ذلك من مقارنة الصيغة المعتادة لمقياس توقع الحياة عند الولادة، بصيغة استحدثتها منظمة الصحة العالمية، وهي توقع سنوات الحياة الصحيحة، التي تستبعد سنوات المرض من توقع الحياة عند الميلاد، ويصل الفقد في سنوات الحياة المتوقعة للمرض عشر سنوات أو اكثر في بعض البلدان النامية التي توافرت عنها

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص186 .

² الفاتح محمد عثمان مختار، إقتصاديات خدمات الرعاية الصحية في الدول النامية وأثرها على التنمية، مجلة أمأراباك، مجلة علمية محكمة تصدر عن الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الرابع، العدد العاشر، الولايات المتحدة الامريكية، 2013، ص131، الموقع الالكتروني، www.amarabac.com، تاريخ المعاينة ، 04 سبتمبر 2017.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

البيانات، والاهم ان فقد سنوات توقع الحياة للمرض يزداد بين النساء عن الرجال في جميع هذه البلدان، كما ان تقرير اعلان الالفية للتنمية قد اشار ان وتيرة التقدم للبلدان النامية نحو تقليص نسب وفيات الاطفال دون الخامسة غير كافية لتحقيق هذه الغاية بحلول 2015، حيث شهدت دول كثيرة من العالم الثالث ركودا او تقدما بطيئا، مما ادى الى بقاء نسب الوفيات مرتفعة حيث يموت اكثر من عشرة اطفال في الدول النامية قبل بلوغهم السن الخامس، كما ان التحسن البطئ جدا في بعض الدول الاخرى حيث من غير الممكن ان يحقق الغاية من الاهداف التنموية¹.

ففي دول جنوب الصحراء ودول الساحل الافريقي يعاني الاطفال الذين يقل اعمارهم عن خمس السنوات من ارتفاع معدلات سوء التغذية بنسب جد مرتفعة، مع ارتفاع معدلات وفيات الرضع، كما ان نسب وفيات الأمهات في النفاس تشكل السبب الرئيسي للوفيات بين النساء اللواتي هن بين سن الانجاب في العديد من الدول التي تعاني من حصار الحروب الاهلية والنزعات القبلية والحصارات الاقتصادية، كما ان متوسط العمر المتوقع لدى الولادة للذكور والاناث يعرف انخفاض مشهود من عام لآخر².

كما تجدر الاشارة الى ان هناك قلة وندرة كبيرة في البيانات والمعلومات المتعلقة بحالات الاصابة بالايديز ، الا ان الاحصائيات تؤكد ارتفاع نسب الاصابة بهذا الفيروس مرتفعة كثيرا في الدول افريقية وامريكا الجنوبية حتى لذا الدول الاسوية بين حالات الاصابة وحالات الحاملة

¹ محمد بابكر ، مرجع سبق ذكره، ص137.

² هشام الصادق،قمة الثماني، نمط جديد في التعاطي مع مشاكل القارة الافريقية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 40، عدد162، القاهرة، مصر، أكتوبر2005، ص143.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

للفيروس، حيث بلغ عدد المصابين بهذا الداء في الدول النامية ككل في سنة 2007، 33 مليون شخص، كما ان فئة النساء تمثل اكبر نسبة من الرجال¹.

وفيما يتعلق بوباء الملايا فانه مازال يهتك بالكثير من الحالات الوفاة لدى الاطفال وذلك في كثير من دول جنوب الصحراء وافريقيا وامريكا الجنوبية واسيا ومن بينها بعض دولنا العربية كالصومال والسودان موريتانيا...²

وكما ان معظم الدول النامية مازالت تعاني من امراض السل وان معدلات الوفيات المرتبطة به تعد الاكثر نسبة في العالم وان معدلات انتشاره كبيرة جدا في الدول الافريقية وجنوب الصحراء والدول الفقيرة جدا من العالم النامي، ويتطلب القضاء عليه جهود كبيرة جدا وحملات واسعة للتوعية³.

وكذلك تعاني اغلب الدول النامية من مشاكل الصرف الصحي ومن ضعف في توفير المياه الصالحة للشرب، وتتفاوت هذه المشاكل من قارة لأخرى ومن بلد لأخر، وبين الارياف والمدن ومن خلال ماتقدم نجد أن أغلب الدول النامية لا تتوفر على بيانات ومعلومات واضحة عن الجانب الصحي للتنمية، وان توفرت هذه البيانات فهي غير دقيقة، وقد تكون اغلب الحكومات في الدول النامية تقتصد الامر في اخفاء هذه المعلومات لكي لايتضح معه ضعف ادائها التنموي في جانبه الصحي، الامر الذي يتطلب بذل جهد كبير من هذه الحكومات للتعامل بكل شفافية مع هذه البيانات والمعلومات وتحقيق تنمية صحية مستدامة وعادلة وردم التفاوت

¹ محمد بابكر ، مرجع سبق ذكره، ص154.

² إعلان الألفية للتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، مصدر سبق ذكره، ص16.

³ المرجع نفسه، ص18.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الصحي بين المدينة والريف، لا بد كذلك من توافر جهد دولي من اجل تحقيق ذلك من خلال تقديم المساعدات الطبية والخبرات لهذه البلدان لكي تتمكن من تحقيق التنمية البشرية وتحريك عجلاتها نحو اهداف التنمية للالفيه التي تتطلب في هذا الشأن تعاون دولي سواء من قبل البلدان المتقدمة أو من المنظمات الدولية والإقليمية¹.

الفرع الثاني: السكان

يعرف العالم النامي اكثر نموا للسكان منه في العالم المتقدم، حيث نمو السكان يعرف معدلات عالية جدا بما يمثل انفجار سكاني، وهذا بسبب وجود خصوبة عالية، حيث ان شريحة واسعة لمعظم الدول في افريقيا وامريكا الجنوبية والدول العربية هم من الشباب، ونجد ان الارتفاع السكاني مثلا وحده في الوطن العربي تفوق معدلات الارتفاع العالية حيث من المتوقع ان يصل 454 مليون نسمة بحلول 2025²؛ وكذلك توافر الخدمات الصحية وانخفاض الوفيات في بعض الدول النامية مع الاستخدام المحدود لأساليب منع الحمل وعدم توافرها في الكثير من هذه الدول.

وما يكن قوله هو ان حجم السكان او النمو السكاني بوجه عام يمكن ان يوفر فرصا كبيرة للتنمية البشرية، وفي نفس الوقت يفرض تحديات اخرى، وهذا يتوقف على ما إذا كان بوسع مختلف الدول النامية توظيف الإمكانيات البشرية التي يمثلها سكانها على امثل حال وبحد كافي من اجل تلبية تطلعات السكان في حياة أفضل، إذ يمكن أن يكون النمو السكاني الكبير محركا

¹ ناصر القحطاني، دور الجهات المانحة في تنفيذ الاهداف التنموية للالفيه، ورشة العمل العربية حول الاهداف التنموية للالفيه نحو العام 2015، تحديات وفاق، ايام 28 و29، جوان 2005، القاهرة، جامعة الدول العربية، ص47.

² الاسكوا، القمة العالمية للتنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص05.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

للتنمية والرفاه للسكان كافة، إذا توفرت بالطبع عوامل أخرى تساعد على حدوث نمو اقتصادي مثل ارتفاع مستويات الاستثمار ومستويات صحية وتعليمية وثقافية جيدة وكذلك تحكم مناسب بالتقنية؛ وأما التحديات التي يفرضها فتتمثل في أن أعداد أكبر من الناس ستتقاسم موارد ووظائف محدودة، بحيث لا يتمكن الإنسان من تحقيق ذاته وإشباع كامل رغباته وحاجاته التي تتطلبها التنمية البشرية¹.

إن كل من النمو السكاني المضطرب في العالم النامي، بالإضافة إلى استمرار الاختلالات التنموية التي ولدت فجوة كبيرة في التنمية بين المدن فيما بينها وبين المدن والأرياف والمناطق الصحراوية والساحلية؛ وان ما فرضته العولمة من نمو عشوائي واختلالات اقتصادية وارتفاع نسبة البطالة وغيرها من المشاكل، أدى إلى استفحال مشكلة التوزيع العشوائي للسكان والى زيادة مشكلة الهجرة بنوعيتها الداخلية والخارجية، من البلدان الفقيرة في إفريقيا الجنوبية إلى دول الشمال لتكون الوجهة إلى الدول الأوروبية المتطورة وكذلك الهجرة الجماعية من الأرياف إلى المدن الكبرى الذي يزيد من تفاقم مشاكل العيش وتدهوره؛ حيث تسببت الهجرة الداخلية وخاصة من الأرياف إلى المدن في زيادة نسبة التحضر الذي سيصل مثلاً في بعض الدول العربية في غضون 2025، إلى 80 بالمائة².

وما يمكن قوله هو ان النمو السكاني والتوزيع العشوائي يولدان مشاكل تنموية كبيرة، فبإزدياد عدد السكان يزداد ارتفاع الطلب على الأغذية وعلى الخدمات الصحية، وهو ما يتطلب توفير

¹ قاسم حجاج، مرجع سبق ذكره، ص114.

² الاسكوا، الاستجابة للعولمة، الاتجاهات، التحديات والسياسات الخاصة بانتقال العمالة وديناميكيات السكان،

نيويورك، الامم المتحدة، 2003، ص11.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

أو تحقيق امن غذائي وكذلك امن صحي، ويؤدي إلى زيادة الطلب على السكن والى ارتفاع أسعاره إلى مستويات غير متوقعة، زيادة على انتشار الأحياء السكنية الغير نظامية وخاصة داخل المدن الكبرى، مما يؤدي بدوره إلى مشاكل ارتفاع نسبة النفايات وعدم التحكم والسيطرة عليها مما يزيد من الضغوط على الأوساط البيئية وعلى الموارد الطبيعية المتجددة والغير متجددة، الأمر الذي ينعكس سلبا على التنمية البشرية المستدامة التي تستلزم الموازنة بين الريف والمدينة، لكي تقلل أو تحد من الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن ما يحقق التوازن في التوزيع السكاني¹.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن ظاهرة الهجرة الخارجية تزداد نسبة في ظل العولمة، حيث يزداد عدد المهاجرين المتوجهين الى بلدان مرتفعة الدخل واكثر استقرارا وتقدما، حيث ارتفعت أعداد المهاجرين بالعشرات الأضعاف ومن كلا الجنسين الرجال والنساء حتى الهجرات العائلية بما فيها حتى الأطفال، ولقد سهل التقدم التقني ووسائل الاتصال المتطورة السفر وجعله أسرع وانخفاض تكلفته، حيث توصل شبكات الانترنت ووسائل الإعلام وقائع الحياة في كل أرجاء العالم، إذ يعرف ويتصور الناس مدى التفاوت في الظروف المعيشية ويتطلعون لتحسين فرصهم في الحياة بواسطة الهجرة².

كما أن العالم النامي هو اكبر محطات للهجرة سواء الداخلية أو الخارجية حيث تعاني الدول الفقيرة مثل إفريقيا جنوب الصحراء والمدن الصحراوية ذات الفقر المقنع من الهجرات نحو المدن

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 205 .

² عبد القادر رزيق المخادمي، الكفاءات المهاجرة بين واقع الغربية وحلم العودة، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر، 2010، ص 25.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الشمال سواء هربا من النزاعات المسلحة والحروب الأهلية والإرهاب أو هربا من الأوبئة الفتاكة والأمراض المنتشرة بحثا عن بيئة أفضل و سبل العيش الأكثر ملائمة، كما أن معظم الدول النامية تعاني من الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن تطلعا لحياة أفضل حيث تتوفر مقومات العيش الحضاري بكل أبعاده المناسبة من ماء صالح للشرب وقنوات صرف وكهرباء وغاز... إلخ، كما تعاني حتى بعض الدول المتوسطة العيش من الهجرة الخارجية وهجرة الأدمغة نحو الخارج وخاصة نحو الدول المتقدمة وهذا ما ينعكس سلبا على التنمية البشرية، كما أن بعض الدول من العالم الثالث تعاني من مشكل استقبال المهاجرين منها دولنا العربية في الشمال الإفريقي وفي الخليج العربي حيث أنها تمثل سوقا للعمالة الأجنبية¹، وبالرغم من أن العمالة الأجنبية تهيأ فرصا لبعث التنمية، إلا أنها تفرض عدة مشاكل على الدول المستقبلية منها توفير الخدمات الصحية والإسكان وغيرها، إضافة إلى التهديدات التي تشكلها العمالة في حد ذاتها على الثقافة الوطنية وعلى الدخل القومي للدول المستقبلية للهجرة²، كما انه يزيد من الضغط على الدول المستقبلية خاصة في ظل العولمة وذلك من أجل إقرار مستويات عمل دولية تطبق على المهاجرين مثل الأجور والتأمينات الاجتماعية وظروف الاستقبال والتشغيل والعودة، وهو امر الذي يستدعي اجراء تعديلات في القوانين المحلية للدول التي تنظم الهجرة، كارتباط الإقامة الشرعية بعدة قيود مثل رخصة الإقامة والكفيل وكذلك الاعتبارات الأمنية والتأثير

¹ عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص189.

² الاسكوا، القمة العالمية للتنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص05.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

بالعلاقات السياسية الثنائية وعدم السيطرة على الحدود، الأمر الذي قاد الى تزايد الهجرة الغير شرعية إلى هذه البلدان أكثر من غيرها¹.

ومن خلال ما تقدم ذكره، وعلى الرغم مما يوفره النمو السكاني في العالم الثالث من توفير الإطارات والكوادر البشرية لعملية التنمية، الا انه يفرض تحديات كبيرة وكثيرة تتمثل في ضرورة تأهيل هذه الكوادر البشرية لكي تتمكن من المساهمة الفعالة والايجابية في عملية التنمية ذاتها، وكذلك توفير الخدمات الصحية والتعليمية والامنية والسكن وغيرها بما يجعل منها طرفا معافى وقادرا على ممارسة ادواره الحياتية، وهذا مايتطلب من الدول النامية بغية تحقيق تنمية بشرية ، وذلك من خلال تقنين النمو السكاني بما يقلل الضغط على البيئة من جهة، ويمكن من توفير احتياجات السكان من جهة اخرى مع التاكيد على التنمية المتوازنة التي تحقق المساواة والتكافؤ في الفرص بين الريف والمدينة وبين المدن بعضها البعض وبين المناطق والاقليمات عن طريق التكتلات والاتحادات .

المطلب الثاني: الثقافة والتعليم

الفرع الاول: الثقافة

تؤكد اغلب المصادر التي تناولت العولمة على اتجاهين، احدهما يشير الى ان العولمة تقود الى الاختراق الثقافي وفرض قيم وعادات وافكار الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية، وبالتالي فرض الثقافة الامريكية².

¹ الاسكوا، الحكم الحضري السليم والتنمية التشاركية، مصدر سبق ذكره، ص 09.

² حسن عبد الله العايد، مصدر سبق ذكره، ص 47.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

أما الاتجاه الآخر، فيشير الى ان العولمة تقود الى التفاعل الثقافي بين الشعوب والمجتمعات، وعلى وفق هذا الاتجاه فان العولمة لا تقود الى الغاء الخصوصية الثقافية بقدر ما تقود الى التفاعل بين الثقافات، مما يولد ثقافة مشتركة اكثر انفتاحا بين الشعوب¹.

ويعتقد بعض الباحثين أن الاندماج في العولمة يقود الى الاختراق والتفاعل الثقافي في آن واحد، إذ أن ثقافة العولمة المثلثة بثقافة الاستهلاك والثقافة الامريكية أخذت تستحوذ وتطغى وتؤثر على طريقة التفكير والسلوك للمجتمعات، وما ساعدها في ذلك هو الثورة التقنية والمعلوماتية وغيرها من وسائل الاتصال العالمية التي باتت تفرض نفسها بقوة على الجميع .

اما التفاعل الثقافي فقد جاء من خلال الانفتاح بين الشعوب وازدياد الهجرة وكذلك وسائل الاتصال العالمية المشار اليها اعلاه، والتي ولدت اطلاعا لدى الشعوب على ثقافات وعادات الشعوب الاخرى، بما يولد تمازجا ثقافيا ينعكس على تحضر الشعوب بدلا من تفوقها على الذات².

وعلى هذا الاساس جاء نموذج التنمية البشرية المستدامة ليشير الى ضرورة التاكيد على الخصوصية الثقافية مع ضرورة التفاعل الثقافي بين الشعوب أيضا؛ وذلك للانفتاح على ثقافات و حضارات الغير التي تجعل من الانسان اكثر انفتاحا واكثر وعيا واطلاعا، وبما يجعله عنصرا فاعلا داخل مجتمعه، كما ان التنمية البشرية تؤكد على الحرية الثقافية وذلك بوصفها تسعى الى

¹ حسين علي الفلاحي، مصدر سبق ذكره، ص172.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص201 .

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

توسيع خيارات الناس، ومن ضمنها الخيارات الثقافية التي تتطلب الحرية الثقافية، وذلك للسماح

للاقلية في التعبير عن حقوقهم وحياتهم الثقافية وممارسة عاداتهم وتقاليدهم¹.

وهنا نلتقي التنمية البشرية مع حقوق الانسان، اذ تؤكد الاخيرة على حماية حرية الاقلية

والحرية الثقافية بوصفها جزء لا يتجزء من حقوق الانسان، وعليه يعرف تقرير التنمية البشرية

لعام 2004، الحرية الثقافية على انها الحرية التي ينعم بها الناس لاختيار هوياتهم، ولأن يكونوا

ما يشاؤون، والعيش دون استبعاد خيارات اخرى ذات اهمية لهم².

وهذا كله مايعني ان التنمية البشرية تؤكد على ضرورة تبني سياسات التعددية الثقافية التي

تهدف الى حماية الحرية الثقافية، وتوسيع خيارات الناس، من حيث اساليب عيشهم وحقوقهم في

ممارسة عاداتهم وتقاليدهم وشعائرهم.

كما تجدر الاشارة الى ان الثقافة والتعددية الثقافية اضحت حقيقتين سياسيتين وقضائيتين ،

كما ينص على ذلك البند الاول من الاعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي الصادر عن اليونسكو

عام 2001 "ان التنوع الثقافي ضروري للبشر بقدر ماهو التنوع الاحيائي ضروري للطبيعة،

وبهذا المعنى فإنه التراث المشترك للانسانية ويجب الاعتراف به وتوكيده، لصالح أجيال

الحاضر والمستقبل"³.

¹ فرانشيكوماسيلا، اشراك منظمات المجتمع المدني، تجارب الامم المتحدة وتوقعاتها، جنيف، الامم المتحدة،

2002، ص04.

² تقرير التنمية البشرية لعام 2004، مصدر سبق ذكره، ص22.

³ المصدر نفسه، ص 89.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

ومن هنا فإن الدول النامية في مجملها مطالبة بالتاكيد على الخصوصية الثقافية لكل بلد من بلدان العالم الثالث، مع التاكيد على ضرورة الانفتاح على باقي الدول نفسها، وكذلك الشعوب والدول الاخرى، ذلك بما يحقق التنمية الثقافية المستدامة.

الفرع الثاني: التعليم

لقد استندت التنمية البشرية المستدامة على ثلاثة مقاييس رئيسية اشارت اليها تقارير التنمية البشرية، ومن هذه المقاييس، مقياس المعرفة الذي يستند الى متغيرين رئيسيين هما نسبة الملتحقين بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا، ونسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ولقد اشار اعلان الالفية للتنمية المتمخض من ابعاد التنمية البشرية المستدامة الى جملة من الاهداف من بينها ضمان تمكين الاطفال من الجنسين وفي كل مكان من اكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية، وازالة التفرقة بين الجنسين ايضا في جميع مراحل التعليم مع حلول العام 2015 كاقصى حد¹.

وعلى هذا الاساس استمرت العديد من الدول النامية ومنها العربية باتجاه تحقيق التنمية البشرية وتنمية راس المال البشري من خلال تحقيق أهداف اعلان الالفية للتنمية، وقد تمكن عدد من الدول في العالم الثالث من تحقيق ذلك في افريقيا واسيا وامريكا الجنوبية، الا ان هذا التقدم كان غير كافي، او غير مرض لعدد اخر من الدول النامية ويبقى بعيد عن الاهداف المرجوة من اعلان الالفية².

¹ برنامج الامم المتحدة الانمائي 2003، ص01.

² معن نسور، نحو اقتصاديات مبنية على المعرفة في العالم الثالث والوطن العربي، المؤتمر العربي الاول لمنندى التنمية البشرية، القاهرة، 24-26 فبراير، 2003.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

كما ان معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية مازالت منخفضة ودون المستوى المتطلع له، بالرغم من ان عدداً من الدول النامية حققت نجاحات في هذا المجال؛ وان التقدم في اغلب الدول النامية باتجاه تحقيق تعلم القراءة والكتابة الشامل المعروف بمحو الامية لدى الشباب المتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة يسير ببطئ كبير ولم ترتفع معدلاته في الكثير من الدول النامية، في حين يبقى عدد اخر من الدول النامية من المحتمل ان يتمكن من تحقيق التعليم الشامل كما خطط له، وعليه فما زال الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود في الكثير من الدول الاخرى.

وتجدر الاشارة الى ان محو الامية في الارياف يمثل اولوية في العديد من الدول النامية ومنها دولنا العربية، بحيث تبلغ نسبة الاميين فيها من المراهقين في الريف حوالي ضعفي ما هي عليه في المدينة، وتبقى المساواة بين الجنسين في المرحلة التعليمية العليا تحدياً قائماً، حيث يقتصر مثلاً عدد الطلاب من الاناث في هذا المستوى على 07 مقابل 10 ذكور هذا في بعض دولنا العربية، كما ان امكانية تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي تتفاوت من دولة الى اخرى ، ففي حين توشك مجموعة من الدول من تحقيقها كاملة، نجد انه مازال تحقيقها في مجموعات اخرى ضعيف المستوى ويلقى عديد المشاكل التي تحول دون ذلك.

ولعل التحدي الاهم في مجال التعليم هو معالجة مشكلة تردي نوعية التعليم المتاح، بحيث يفقد التعليم هدفه التنموي والانساني من اجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الانسان ومن المنطقي ان تؤدي قلة الموارد المخصصة للتعليم الى تدهور جودته، الا ان هناك عناصر

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

اخرى تؤثر بشكل حيوي في تحديد نوعية التعليم، ومن اهمها سياسات التعليم ووضع المعلمين المعاشي والمناهج واساليب التعليم في حد ذاتها¹.

وبغض النظر عن حركة تطوير التعليم التي تبنتها اغلب الدول النامية لمواجهة التحديات والتغيرات المرافقة للعولمة والمتمثلة باعادة النظر واصلاح المناهج لكي تواكب متطلبات المرحلة الجديدة، الا انه مازالت الاختلالات موجودة في الانظمة التعليمية لدى اغلب الدول في العالم الثالث؛ وفي هذا المجال يرى بعض الباحثين، ان المناهج الدراسية في البلدان النامية تبدو وكأنها تركز الخضوع والطاعة والتبعية، ولا تشجع التفكير النقدي الحر، فمحتوى المناهج يتجنب تحفيز التلاميذ على نقد المسلمات الاجتماعية او السياسية ويقتل فيهم النزعة الاستقلالية والابداع؛ وبشكل عام ان المناهج بدءا من المرحلة الابتدائية او حتى ما قبلها -التعليم التحضيري- تبدو تجسيدا لمفهوم يعد عملية التعليم كما لو انها عملية انتاج صناعي تلعب فيه المناهج والمضامين المشتقة منها دور القوالب المفترض ان تنصب في عقول الناشئة².

كما يلاحظ غياب استراتيجية واضحة لتدريس مبادئ حقوق الانسان، وتكشف عن حضور غير منظم وغير منهجي لهذه المبادئ؛ الا انه ثمة بوادر اهتمام بتدريس حقوق الإنسان بدأت تخطو خطواتها الاولى ضمن النصوص التي وردت في الكتب المدرسية ولكن هذه البوادر ليست ذاتها في معظم الدول النامية، وهذه الخطوات ليست بالنسق والسرعة نفسها ولا الطريقة ذاتها في كل مواد التعليم وفي سنوات التدريس³.

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 195 .

² تقرير التنمية الانسانية العربية، عام 2003، مرجع سبق ذكره، ص 53.

³ المرجع نفسه، ص 58.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وفي ظل العولمة وماتحمله من تحديات فرضت جملة من الاصلاحات المطلوبة من التعليم العالي، اذ ان المشاكل المرافقة للعولمة والضبابية التي فرضتها الكثير من السياسات والتوجهات المرافقة لها تطلب التاكيد على الدراسات المستقبلية التي اوضحت ضرورة ملحة في زمن العولمة، من اجل مواجهة التحديات وايجاد البدائل للتعامل معها وتقليل اثارها واستثمار منافعها، ومن خلال ذلك لم يعد دور الجامعات والمعاهد مقتصر على مواجهة التحديات الأنية فقط بل اضحى يمتد الى ممارسة عملية الاستشراف والتنبؤ بالتحديات المستقبلية واتخاذ الاجراءات اللازمة والبدايل المتاحة لمواجهتها، ومايكن قوله ان جل ومعظم الدول النامية مازالت تعاني من مشكل بطئ ادخال مناهج الدراسات الاستشرافية في الجامعات، ان لم نقل انعدام كامل لسياسات ومناهج الاستشراف في معظم الدول النامية، الا كإستثناء في بعض الدول منها، والتي لا تعممه في كافة معاهد ومؤسسات التعليم العالي، وفيما يتعلق بانشطة البحث العلمي وتطويره فما زالت الدول النامية في معظمها تعاني من ضعف في المخرجات العلمية اذ يبقى نصيب الدول النامية من النشر ضعيف المستوى مقارنة بنسبة اجمالي سكان العالم .

ويرجع سبب استمرار الاختلالات في السياسات التعليمية في اغلب البلدان النامية الى انخفاض المستوى المعيشي للمدرسين والاساتذة الجامعيين، وعدم توفر التسهيلات العلمية وعدم وجود مناخ ملائم لامكانية البحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة التي توفر مستوى معيشي لائق، ومحيطا علميا متقدما يحفز على مواصلة البحث والتجريب، وتقويم الكفاءة على اساس البحوث المنتجة والكفاءة العلمية، لا على اساس الولاءات كما هو معمول به في الدول النامية. ان ما تقدم قاد الى استمرار هجرة الكفاءات او ما يعرف بنزيف وهجرة الادمغة والعقول، وتجدر الاشارة الى ان عدد المهاجرين من الكفاءات من الدول العربية مثلا الى الولايات المتحدة

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الامريكية فقط بلغ مايقارب 353 الف شخص، فبعدها تلقت هذه الكفاءة تعليمها في بلدها وكل ماقد صرف عليه من تكلفة تعتبر باهضة في بعض الاحيان وعند نضوجها، تستثمر نتائجها في الخارج بسبب الهجرة، كما ان الدراسات الحديثة كشفت اعداد هائلة من النخبة في العالم الثالث هاجرت الى الخارج بسبب تعسف الجهات العلمية والادارية الداخلية وبسبب حالة الروتين التي تقف حائلا امام انهاء ابحاثهم العلمية، من بينها علماء في مجال النووي والهندسة النووية وعلوم الحاسوب وتخصصات اخرى نادرة واخرى في المجالات العلمية المختلفة طب بيولوجيا علم الاحياء...، وهذا يعني ان اغلب الدول النامية ومنها دولنا العربية على سبيل المثال مازالت مستمرة في استنزاف راس المال البشري وراس المال المادي اللذان يعدان اساس التنمية البشرية ومادتها الخام التي تستند عليها في تحقيق اهدافها وغاياتها¹.

كما انه من الجدير التنويه إلى استمرار الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل حيث تكاد تتعدم متطلبات الارتباط وضوابط المعالجة الفعالة والتفاعل الخلاق بينهما، والفجوة كبيرة ومستمرة وكذلك بين مراكز البحوث والدراسات ومتطلبات الانتاج والصناعة التي تتطلب المزيد من التطوير والبحث وصولا الى الارتقاء بالانتاج الى مستوى المنافسة العالمية التي تتطلبها العولمة²؛ وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض التوجهات الايجابية فبعض المراكز البحثية والجامعات في بعض الدول النامية بدأت تهتم مؤخرا في الارتفاع الحاصل في سوق الطلب على البحوث من اجل تحقيق الضبط المناسب ما بين التنمية ومنتجات البحث العلمي .

¹ نبيل مرزوق، هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جامعة العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 27 أبريل 2010، ص5-10، الموقع الالكتروني،

www.mafhoum.com ، تاريخ الاطلاع، 21 سبتمبر 2017.

² TOUFIQ M.RAHAH, Information Technology and Science, NewYork, UNDP, 2003, p07.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وان استمرار الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل يقود الى زيادة البطالة والبطالة المقنعة، وهو ما يفرض تحديا كبيرا على سوق العمل الذي تحدد ملامحه الجديدة متطلبات العولمة، وكذلك يتنافى مع اهداف التنمية البشرية المستدامة التي تسعى الى تمكين الناس والقضاء على البطالة وصولا الى تحقيق العيش الرغيد للبشر.

وتجدر الاشارة الى ان التطور التقني الهائل الذي رافق العولمة او ما يعرف بالثورة التقنية الثالثة، وارتفاع نسبة المعرفة كمكون اساس من مكونات الانتاج والاقتصاد المعرفي، بات يفرض تحديات كبيرة على التعليم ودوره في بناء قدرات البشر في العالم الثالث، وتتمثل هذه التحديات بضرورة اعادة النظر وتطوير المناهج التعليمية والتأكيد على دور تقانة المعلومات في التعليم، وفي بناء الانسان معرفيا على وفق متطلبات التنمية البشرية لمواجهة تحديات العولمة.

وفي هذا المجال تشير اغلب الدراسات الى تباطؤ اغلب ومعظم الدول النامية في تبني وادخال تقانة المعلومات وشبكة المعلومات الدولية، الا ان هذا الامر بدأ يتغير في العقد الأخير تدريجيا، ومع ذلك فإن ادخال التقانة والاستفادة من المعلومات والتكنولوجيا يبقى غير متساوي بين البلدان النامية، وحتى داخل المناطق في بلد واحد¹، فعلى سبيل المثال فان الاحصائيات تشير الى ان مستخدمي الانترنت في البلدان العربية كعينة من دول العالم الثالث وصل حوالي 4.2 مليون شخص، اي ما يعادل 1.6 بالمئة من مجموع سكان الوطن العربي، وتبقى هذه النسبة قليلة جدا اذا ما ارادت هذه البلدان من ادماج المعرفة في التعليم والمجتمع بصورة عامة².

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 199.

² تقرير التنمية الانسانية العربية 2003، مصدر سبق ذكره، ص 64.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وعلى هذا الاساس لكي تتمكن الدول النامية من تحقيق التنمية البشرية المستدامة من خلال توظيف الفرص التي هيأتها العولمة واستثمارها ومواجهة التحديات التي فرضتها، فلا بد من الاسراع في اصلاح سياساتها التعليمية لغرض القضاء على الامية وتمكين الاطفال من الالتحاق بالمدارس، وادماج المعرفة ونشرها في كافة المفاصل من ضمنها التعليم، وبما يمكن من بناء قدرات الانسان معرفيا ويجعله قادرا ومؤهلا على التعايش مع التحديات التي تفرضها العولمة.

المطلب الثالث: البيئة

لقد قادت العولمة الى ظهور جملة من المشكلات البيئية فضلا عن تكريس مشكلات اخرى واتخاذها ابعادا جديدة باتت تتنامى على المستوى العالمي، ويمكن تقسيم مشكلات البيئة الى نوعين، اولهما يتأتى نتيجة لبطئ التنمية وانتشار الفقر والتخلف الذي يؤدي الى سوء تخصيص الموارد واستنزافها بطريقة غير مستدامة تقود الى تدهور البيئة وتدهور انتاجية الارض والانسان معا، اضافة الى زيادة معدلات النمو السكاني باطراد مما يجعل معدلات تراكم التلوث بمختلف انواعه اكبر مما تستطيع البيئة اي لا يستطيع المحيط الحيوي للارض من امتصاصه بطريقة تلقائية، اما النوع الثاني فيأتي نتيجة للنمو الاقتصادي المتسارع والمرتبط بالتطور التقني والعلمي المؤدي الى زيادة معدلات الاستهلاك بدرجة كبيرة وبالتالي الى تزايد الانتاج، كما انها ادت الى زيادة وفورات الحجم والوفورات الخارجية وبالتالي زيادة تلوث البيئة¹.

وتجدر الاشارة الى ان نمط الانتاج الصناعي المعتمد من طرف البلدان الصناعية يعد احد العوامل الرئيسية المهددة للبيئة، اذ ان دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE التي

¹ حسن الحاج، اقتصاديات البيئة، مجلة جسر للتنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد 2014، 26، ص 4.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

تستأثر بقدر هائل من الطلب على الموارد الطبيعية، يصل استهلاكها من الطاقة الحرارية الى 34 بالمائة، من مجموع الاستهلاك العالمي للطاقة، كما تساهم هذه الدول بنصيب كبير جدا من عبيء التلوث العالمي حيث أطلقت ما يقارب 40 بالمائة من الانبعاث العالمية لأكسيد الكبريت و45 بالمائة من أكسيد النتروجين وهي مصادر رئيسية لتهاطل الأحماض السامة، وتسببت في 38 بالمائة من التأثير المحتمل على الغلاف الجوي والاحتباس الحراري العالمي الناتج عن انبعاث الغازات، رغم ان عدد سكانها لا يمثل سوى 20 بالمائة من سكان العالم¹.

وتتعرض البلدان النامية ومنها دولنا العربية الى تدهور في نوعية عناصرها، وهذا التدهور ناجم عن التلوث بأشكاله المختلفة، وتمتاز هذه البلدان بشكل عام بخصائص مقاربة من الظروف المناخية، ومحدودية الموارد الطبيعية والتوازن الهش في الانظمة البيئية، وتتمثل اهم المشاكل البيئية التي تعاني منها الدول النامية باستمرار وتفشي ظاهرة التصحر المتمثلة بتحول الاراضي المنتجة الى اراضي قاحلة، وذلك بفعل الرعي الغير منتظم والقطع العشوائي للاشجار من اجل استخدامها كوقود أو للبناء، مع ارتفاع درجة ملوحة التربة وتلوث مياه الري والتوسع العمراني العشوائي كذلك، كما تتسم المناطق المحيطة بالصحراء بتوازن بيئي هش مما يساعد على حركة الكثبان الرملية واتساع الصحراء عند حدوث اي خلل لهذا التوازن، وللتصحر اثار بيئية واقتصادية واجتماعية كثيرة تتمثل في تدهور الحياة النباتية والحيوانية وفي تدهور التربة والمراعي، وتقلص مساحة الاراضي الزراعية ونقص في الثروة المائية وتدهور نوعيتها، وكذلك

¹ عبد السلام اديب، ابعاد التنمية المستدامة، 2016، www.alger-ecologie.net، تاريخ الاطلاع 25

اوت 2016.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

تدهور الارض وضعف قدرتها على الانتاج الزراعي مما ينعكس سلبا على الامن الغذائي الذي يعد مطلبا اساسيا من متطلبات التنمية البشرية المستدامة، ويتسبب التصحر ايضا بخسارة كبيرة في التنوع البيولوجي، ومن امثلة ذلك ماقادت اليه عملية تجفيف الاهوار في بعض البلدان من افريقيا الوسطى والعراق الى تراجع مشهود في عدد الجاموس الذي يعيش في الاهوار وكذلك تراجع كميات الاسماك¹.

كما يتسبب التصحر في الهجرة من الارياف الى المدن وذلك لأن أغلب سكان الارياف يعتمدون على الزراعة والصيد، لذا فقد قاد التصحر وفقدان الاراضي الزراعية، الى فقدان سكان الارياف الى سبل العيش مما يدفعهم الى الهجرة الى المدن بحثا عن العمل.

ومن المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الدول النامية أيضا هي شح وقلة المياه العذبة، وذلك لوقوع معظمها ضمن المناطق الجافة وشديدة الجفاف التي تتميز بتطرف عناصر مناخها مثل ارتفاع كل من معدلات درجات الحرارة والتبخر ومؤشرات فقدان النبات للمياه وتدني وتذبذب هطول الامطار ومحدودية المياه السطحية، فنتيجة للطلب المتزايد على المياه فقد انخفضت حصة الفرد من المياه العذبة في الدول النامية بنسب مشهودة ومن المتوقع ان يتضاعف انخفاضها بمعدل النصف مع حلول عام 2050².

ومن العوامل الرئيسية التي ادت الى تفاقم مشكلة المياه في معظم الدول النامية ومنها دولنا العربية، هو النمو السكاني الحاد وما ينتج عنه من طلب متزايد على المياه في مختلف القطاعات

¹ هاشم نعمة، ظاهرة التصحر وابعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث، www.sotalirag.co،

تاريخ الاطلاع 26 اوت 2016.

² الاسكوا، القمة العالمية للتنمية، مصدر سبق ذكره، ص 12.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الحضرية والصناعية وكذا الزراعية، وان السياسات الغير مستدامة للموارد المائية قد اوجدت بعدا اخر لتفاقم المشكلة، وكذلك ادى الطلب المتزايد على المياه من السكان وحتى الدول الواقعة في اعالي الانهار من الدول النامية، الى حدوث نقص حاد في حصة السكان والدول الواقعة على احواض هذه الانهار او مصباتها مثل دولة سوريا والعراق¹.

كما تجدر الاشارة الى ان المشاكل العالمية التي تعانيها البيئة من تلوث الهواء الناتج عن انبعاثات الغازات التي يولدها النشاط الصناعي من خلال حرق الوقود الى جانب الانشطة التي يقوم بها الانسان ضد الطبيعة والبيئة كقطع الاشجار واتلاف النباتات التي تعد كائنات حيوية وذات اهمية في امتصاص وتنقية هذه الغازات المنبعثة في الجو، ويتوقع العلماء ان استمرار هذا الحال سيؤدي حتما الى تضاعف كميات ثاني أكسيد الكربون وذلك بثلاث أضعاف ما هو عليه الحال في عام 2021، والنتيجة المتوقعة لذلك هي ارتفاع درجة حرارة الارض وارتفاع نسبة التبخر وتغير نظام الامطار والرياح كذلك، مما ينعكس سلبا على الانتاج الزراعي لبعض البلدان النامية أو معضمها كونها ذات اعتماد مطلق على الامطار في الزراعة والتي لا تمتلك توفير البدائل وتطوير اساليب الزراعة فيها².

وقد تضافرت الجهود الدولية لخفض انبعاث الغازات الدفيئة بتوقيع اتفاقية الامم المتحدة بشأن تغير المناخ في عام 1992، وبعد ذلك المؤتمر العالمي في مدينة كيوتو عام 1997، الذي صدر عنه بروتكول كيوتو الذي يقضي بأن تعمل الدول المشاركة وخاصة الصناعية منها

¹ الاسكوا، تقرير السكان والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص 09.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 214.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

على تخفيض كمية انبعاثات الغازات الدفيئة في المدة 2008-2012 بنسبة 05 بالمائة عن مستواه في العام 1990، وبالرغم من ان الدول النامية غير معنية بالخفض بذلك الوقت، الا انه يتوجب عليها الاستعداد له حاليا ومستقبلا وخاصة الدول التي تعرف تطور ملحوظ في الصناعات الثقيلة والكيمياوية في آسيا مثلا كوريا واليابان والصين ...

وعلى هذا الاساس سنت العديد من الدول النامية ومنها العربية قوانين وتشريعات لحماية البيئة بما فيها معايير وإرشادات تحدد نسب الانبعاث المقبولة في الهواء للنشاطات الصناعية، فمثلا نجد ان نسبة انبعاث ثاني اوكسيد الكربون تتناقص والرصاص والكبريت تتناقص في الدول العربية، وذلك بسبب استخدام الوقود الخالي من الرصاص وتحسين نوعية الديزل واستعمال محولات تساعد على رفع كفاءة الاحتراق في وسائل النقل المختلفة، وقد تم تطوير وتطبيق العديد من البرامج المتعلقة بترشيد استخدام الوقود بالأخص في قطاعي الصناعة والطاقة والنقل¹.

ومن خلال ماتقدم وعلى الرغم من المشاكل البيئية التي تعاني منها معظم الدول النامية، فان هناك العديد من الدول تسير في اتجاه الحفاظ على البيئة وإيجاد الحلول المناسبة لمشاكلها، وان واقع الحال يتطلب منها السير قدما وبخطى أسرع في هذا المجال.

المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية

ان نقطة الارتكاز لمعالجة الانعكاسات الاقتصادية للعولمة على واقع التنمية في العالم الثالث، تنطلق من البحث في أساس العولمة الاقتصادي الذي ابتدأت منه لتبيان تلك الاثار والانعكاسات الكبيرة التي تولدت عنها، والتي صاغت العناصر الاقتصادية الفاعلة والمؤسسات

¹ الاسكوا، القمة العالمية للتنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره، ص17.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الدولية الرئيسة في الاقتصاد العالمي، والتي تتمثل في دور شركات المتعدية الجنسيات وصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، وهذا ماسنحاول دراسته وفق لما يأتي:

المطلب الاول: الشركات متعددة الجنسية

إن حقيقة نشاط الشركات المتعدية الجنسيات موجه نحو العديد من الدول سواء أكانت متطورة أم نامية، وهي في هذا النشاط تنقل التكنولوجيا المتطورة وتساهم في عملية بناء المشاريع وفتح الاسواق وتداول السلع والخدمات، والسيطرة على حركة الاستثمارات الاجنبية، فهي تتمتع بقوة إقتصادية تتخطى الحدود الدولية وقدرة على تعبئة الموارد المالية والطبيعية والبشرية وتطوير التكنولوجيا الحديثة عالمياً، كما أنها تتمتع بكفاءات إنتاجية وإدارية وتسويقية على مستوى عال وذلك من خلال استحوادها على ثروة علمية وتكنولوجية وبحثية جعلتها تتحول الى كيانات دولية عملاقة وليس مجرد شركاتاً و مصارف اقتصادية ومالية¹، وكذلك تعمقت سياسة التحالف والتكتل بين الشركات، التي تسعى من خلاله إلى تعزيز نشر الانتاج كونيا وتوسيعه والاستفادة المشتركة من راس المال الفكري القابل للحركة والانتقال، سعياً للحصول على أفضل الفرص الممكنة للعمل، ومنه فإن الانتاج في العالم أخذ بمعيار التكامل متخطياً بذلك فكرة الحدود القومية والجغرافية لتديره الشركات لا الدول².

¹ عوني محمد الفخري، التنظيم القانوني للشركات المتعدية الجنسيات والعولمة، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة

الاولى، 2002، ص 186.

² عماد خليل إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 134.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

كما أن هذه التحالفات قد أعطت وأضافت سلطة جديدة للشركات متعددة الجنسيات وذلك في مواجهة الدول وقوانينها الوطنية وحتى قيم السوق المعتمدة في الاقتصاد العالمي¹. وفي ذلك فإن حجم وطبيعة نشاط وعمل الشركات المتعدية الجنسيات، يستدعي التحليل والتطرق إلى الفرص التي تمنحها الشركات المتعدية الجنسيات للدول النامية من أجل تحقيق التنمية البشرية وكذلك التحديات التي تفرضها على الواقع التنموي فيها.

الفرع الأول: عولمة الانتاج

تمثل الشركات متعددة الجنسية واحدة من الادوات المهمة في بروز ظاهرة العولمة وانتشارها، وذلك للدور الكبير الذي تلعبه في مجال الإنتاج على وفق انماط وهياكل جديدة، ومساهمتها في انتقال رؤوس الاموال، بالإضافة الى امتلاكها لميادين التقنية الحديثة مثل الصناعات الالكترونية والصناعات العسكرية والكيمياوية وغيرها².

ففي ظل الترابط بين راس المال والتقنية والشركات متعددة الجنسيات، ظهرت انماط جديدة للإنتاج في الاقتصاد الدولي تستند على التدويل المضطرد لوسائل الإنتاج ولرأس المال والخبرات والمهارات ونشرها خارج حدود دولها الام، إذ لم تعد حدود الدولة هي حدود السوق الجديد بل

¹ خالد عبد العزيز الجوهري، الاندماج ما بين الظاهرة والهوس، مجلة السيلسة الدولية، العدد 140، 2000،

مؤسسة الاهرام، القاهرة، ص 177.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 217 .

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

اصبح العالم كله مجالا للتسويق سواء كان تسويقا لسلع تامة الصنع أو أجزاء منها أو تصدير المعلومات والافكار¹.

وعلى هذا الاساس أضحت ظاهرة الانتاج عن بعد تنتشر في ظل العولمة التي قامت بها هذه الشركات، او مايعرف بظاهرة عولمة الانتاج، من خلال ظهور منتجات معينة تصنع في بلدان مختلفة، وباعتماد هذا الاسلوب من الانتاج يصعب نسب سلعة معينة الى بلد واحد باعتبار أن السلعة تنتج كأجزاء في العديد من المصانع المنتشرة في عدة بلدان².

وتساعد في ظل العولمة دور الشركات المتعددة الجنسيات اكثر فأكثر، وذلك بسبب عمليات التعاون والاندماج والتحالفات الضخمة فيما بينها، والتي اصبح العالم من خلالها مستقبلا لعصر الشركات الفوق العملاقة، او ما يسمى بعصر الديناصورات الجديدة³.

اذ أن ظاهرة التعاون والاندماج والتحالف تنطلق من خلال السعي الى عقلنة التكاليف والأعباء بحيث تتجه الشركات الى اعادة تنظيم هياكل الانتاج حول وحدات اكثر تخصصا ومرونة مع ترك لمنتجاتين آخرين إنتاج سلع او أجزاء أخرى، سعيا الى تقليل التكاليف وتعظيم الربحية؛ فعلى سبيل المثال أخذت شركة فولفو تستورد المحركات من شركة اودي وتشتري شركة مرسيدس محركات

¹ محمود حيدر، السيادة في ظل تحولات العولمة، الدولة المغلولة، مجلة الشرق الاوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 100، 2000، ص55.

² رسلان خضور وسمير ابراهيم، مستقبل العولمة، سلسلة قضايا راهنة، دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد77، 2008، ص22.

³ خالد عبد العزيز الجوهري، الاندماج ما بين الظاهرة والهوس، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاعرام للدراسات السياسية، العدد 158، 2004، ص 156.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

السيارات من شركة فولكس فاكن، بل حتى شركة روزرايز أخذت تضع في سياراتها محركات من انتاج شركة بي ام دبليو¹.

ومن الجدير بالذكر ان العالم قد شهد اكبر ثلاث اندماجات لشركات بترول عملاقة، وكان الاندماج الاول في عام 1999 بين شركتي بريش بترول ليوم البريطانية وشركة أمكو الأمريكية بصفقة قدرها 50 مليار دولار، اعقبها اندماج اكبر عندما اعلنت شركتا اكسون ومبيل الامريكيتين عن عملية الاندماج في صفقة قدرها 80 مليار دولار، وفي 2001 اندمجت شركة بريتش بيتر وليوم امكو مع شركة اتلانتيك رينشيفيلد كمباني في مجموعة مؤسسية تبلغ قيمتها نحو 200 مليار دولار ممثلة في ذلك واحدة من اكبر عمليات الاندماج في العالم²، بحيث تعاضم دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي بشكل كبير، فعلى وفق تقرير الاستثمار العالمي لعام 2002 أن عدد هذه الشركات بلغ 65000 شركة وبلغ عدد فروعها المنتشرة في مختلف انحاء العالم 85000 شركة، ويقدر عدد العاملين في هذه الشركات بحوالي 45 مليون شخص، وقد بلغ حجم مبيعاتها 19 تريليون دولار أي ضعف قيمة الصادرات العالمية³.

فقد أدت عمليات التحرر الاقتصادي والتجاري المترافقة مع التقدم التقني في وسائل الاتصال والمواصلات ، وارتفاع نسبة المكون المعرفي في الانتاج ،الى تزايد التكامل بين الاسواق العالمية، وقد منحت الشركات حافزا كبيرا لعملية التكامل هذه من خلال المساعدة في ربط

¹ ضياء مجيد الموسي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، الجزائر، دار المطبوعات الجامعية، 2007، ص58.

² خالد عبد العزيز الجوهري، مصدر سبق ذكره، ص140.

³ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص219 .

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

اسواق المال والعمل والانتاجية، واستنادها في ذلك على قدر كبير من التخصيص وتقسيم العمل وتوزيع الانشطة والمهام والاستفادة من الميزات النسبية الموجودة في البلدان المضيفة.

وعلى هذا الأساس فإن الشركات المتعدية الجنسية ساهمت في توفير الفرص للبلدان النامية لتحقيق التنمية البشرية من خلال توفير الوظائف والعمل على حل جزء من مشكلة البطالة، زيادة على ذلك توفير التقنية الحديثة التي تساعد في انتاج سلع ترتقي الى مستوى المنافسة في الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من الفرص التي تمنحها الشركات متعددة الجنسية للتنمية البشرية، أنها وفي نفس الوقت تفرض تحديا كبيرا لها، ففي ظل العولمة أضحت الشركات تظهر كأنها فاعل دولي له قدرة حقيقية على الفعل المستقل وبمعزل عن الدولة التي تنتمي إليها، إذ بإمكانها أن تخترق كل الحواجز والحدود ويمكن ان تخلق عوائق وتثير تقلبات تؤثر على السوق وكذا العمل ومستوى المعيشة والتحكم في تدفقات وحركة رؤوس الاموال واسعار الصرف والاسهم العالمية¹.

ويمكن أن تستخدم هذه الشركات بمثابة اداة من ادوات السيطرة ومد النفوذ بيد دولها الأم من خلال التأثير في مضامين عمليات إتخاذ القرارات في الدول المضيفة بما يتماشى مع مصالحها ومصالح دولها الأم، وفي سبيل ذلك تعتمد ممارسات الافساد والفساد، كما هو الحال مثلا في إستنفار قوى داخلية ترتبط وهذه الشركات بعلاقات تحالف أو اللجوء الى صيغ الترغيب كالرشوة المباشرة وغير المباشرة².

¹ عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدول، دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة بغداد ، دار الشؤون الثقافية، 2005، ص 33.

² مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، بغداد، 2001، ص 280.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

فضلا عن هذا كله فان هذه الشركات تتمتع ببدائل تمكنها من الهرب من الازدعان للسياسات العامة للبلد المضيف، فيما لو واجهت تشريعات او قوانين سياسية أو اقتصادية تتنافى مع مصالحها، ولا سيما تلك التي ترفع تكاليف انتاجها، فهي تستطيع نقل فروعها من دولة الى اخرى بحيث تؤثر على الدولة المضيفة وتشكل رادعا لها، وتمثل دور الشرطي الذي يؤمن التزامات الدولة المضيفة للاستثمارات والتوظيفات بمعايير اداء مقننة في سياستها الاقتصادية؛ وإذا يتم الالتزام نزحت الاستثمارات الى بلدان اخرى مما يؤدي الى إنخفاض أسعار العملات والأسهم والسندات في الدول المضيفة وحدث إفلاسات مالية كبيرة وتشكل الأزمات المالية¹.

وعليه فإن الشركات متعددة الجنسية يمكن ان تشكل عاملا لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بما ينعكس سلبا على التنمية البشرية التي تتطلب الاستقرار السياسي والاقتصادي كعامل اساسي لتحقيق الديمقراطية وضمان حقوق الانسان من جهة ولضمان النمو الاقتصادي المستدام من جهة اخرى .

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

تمارس الشركات متعددة الجنسية نشاطها من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يعمل على تمويل الكثير من الاستثمارات الانتاجية والتنافسية، من خلال الاعتماد على التقنية الحديثة؛ اذ يعد الاستثمار الاجنبي المباشر قناة من قنوات نقل التقنية الحديثة عن طريق تقديم

¹ Fabrice MAZEROLLE, les firmes multinationales, vuibert, dyna, sup économie, paris, p34.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

حزمة تشمل نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والادارة والانتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال¹.

ونتيجة لما تعانيه أغلب الدول النامية من شح في موارد النقد الاجنبي والحاجة الى التقنية الحديثة، من اجل إقامة صناعات تعزز النمو جعلها تسعى الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، معتمدة في ذلك على المساعدات الفنية والمشورات في مجال التفاوض مع المستثمرين الاجانب من قبل مؤسسات دولية انشأت لهذا الغرض مثل مؤسسة التمويل الدولية، ومنظمة الامم المتحدة للشركات العالمية والتنمية الصناعية².

كما تشير أغلب الدراسات ان الكثير من الدول النامية ومنها الدول العربية اخفت في الاستفادة من الاستثمار الاجنبي المباشر وتحويله الى عامل معزز لنقل التقنية وتوطينها، والى ضعف قدرتها على التفاوض على عقود الادارة واستضافة الاستثمار الأجنبي المباشر بما يسمح للاستفادة من تلك الاستثمارات لاغراض نقل التقنية وتوطينها، ولم تنجح أغلب الدول النامية ومنها دولنا العربية ايضا في ان تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمارات الاجنبية المباشرة الا عدد قليل منها، ولعل ابرز المعوقات أمام قدرة هذه البلدان على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر تتمثل في اختلال الاقتصاد الكلي واسواق المال، وتبقى هذه المسألة متوقفة على عدد من الشروط ابرزها تعزيز وتيرة الاصلاح الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار³.

¹ هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين نموذجاً، بغداد بيت الحكمة، 2002، ص267.

² امين محمد محي الدين ، البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجمهورية اليمنية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 28، ليبيا، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2002، ص103.

³ مصطفى يوسف، مرجع سبق ذكره، ص137.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

ومن الواضح أيضا وجود تفاوت كبير بين الدول النامية فيما يتعلق بقدرتها على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث نجد مثلا دولا في شمال افريقيا كالجائر، تونس، المغرب، مصر... ودولا في آسيا كماليزيا واندونيسيا والهند وبعض الدول في امريكا اللاتينية كالارجنتين والمكسيك تستقطب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب أكبر من باقي الدول، ويرجع ذلك الى حجم وهياكل اقتصاد تلك الدول¹.

والملاحظ ان الكثير من الدول النامية ومنها دولنا العربية مازالت تواصل العمل على استكمال التشريعات الخاصة بالاستثمار الاجنبي وتغيير الاطر التنظيمية الداخلية والخارجية الخاصة به، ويشمل ذلك تطوير التشريعات ذات الصلة بالاستثمار وتعديل القوانين الخاصة بالتملك الاجنبي وتخفيف القيود المفروضة على المستثمرين الاجانب، هذا ما يجعل اقتصاداتها وبيئتها الاستثمارية أكثر تنافسية في ظل التوجه الدولي نحو العولمة، وقد قامت مثلا اغلب دولنا العربية بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة لتشجيع وضمان الاستثمار مع الدول الاجنبية، وكذلك الانضمام الى الوكالة الدولية للاستثمار.

الفرع الثالث: صناعة السياسة الاقتصادية للدول النامية

أصبحت الشركات المتعدية الجنسيات في ظل العولمة، تطالب الدول والنقابات والعمال بالامتثال والتكيف لمقاييس النظام الجديد للاقتصاد والمال ولمنظورها في الاستثمار والمتاجرة وخلق فرص العمل والمبادرة، وعلى الدول والنقابات أيضا مراجعة سياستهم الاقتصادية وصيغة العلاقات العمالية ومستوى الاجور ونظرتهم إلى العمل والضمانات الممنوحة للعمال، وهذا ما أكده المركز

¹ حسان خضر، الاستثمار الاجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، الكويت، معهد التخطيط،

العدد 32، 2004، ص 19.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الدولي لحقوق الانسان والتنمية الديمقراطية من أن العولمة في طريقها إلى تحويل دور الدولة جذريا إلى ان تكون سياستها التدخلية في الشؤون الاقتصادية محددة بعوامل دولية، لا يمكن تجنبها، والقرارات التي تطل الاستثمار والملكية الفكرية، والمعايير التقنية، والبرامج الاجتماعية الجديدة، كلها تتصرف عن الحكومات الوطنية للدول النامية تدريجيا، وتتبع سياسة الشركات المتعدية الجنسيات¹، وفي ذلك قانون الملكية الصناعية البرازيلي الذي يمنع التطور التكنولوجي والانتاج البرازيلي في الميادين الحيوية كميادان الاغذية والصحة، ويمنح هذا القانون الشركات متعددة الجنسيات شرعية إحتكار الثروة النباتية، وتكنولوجيا الكائنات الحية، والحصول على براءات الاختراع في هذا المجال واحتكارها ومنع الدول من التدخل في فرض أي سياسة تعارضها هذه الشركات²، وإذا ما قامت الدول بمجابتها واتباع سياسات معينة تؤثر سلبا في أرباح أحد فروع هذه الشركات أو قام العمال بإضراب ما قامت الشركة الام بإغلاق الفرع ونقله إلى مكان آخر، وهذا ما يتنافى مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعطي الحق في تنمية اجتماعية تضمن كرامة العمال وفق لقوانين الدول الخاصة³، ولايتوقف تأثير الشركات في الاستقرار الاقتصادي للدول واستغلالها، بل انه يمتد ليشمل أوضاعها الداخلية والسياسية والاجتماعية بما له صلة بنشاطها الاقتصادي فيها، ويتجلى ذلك في دور هذه الشركات وعلاقتها ببعض الحركات الانفصالية ومدي مساهمتها في الحروب الاهلية لبعض الدول، وماينعكس من نتائج على السلم والامن والحياة الهادئة والاستقرار

¹ عماد خليل إبراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص 146.

² أديانو بيانينون، العولمة نقيض التنمية، ترجمة، جعفر حسين علي السوداني، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الاولى، 2002، ص 385.

³ ينظر نص المادة 08 من الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

للمواطنين وتراجع في نتائج ما حقق في مجالات التنمية البشرية وتحطيم للمكاسب الاقتصادية البيئية، وذلك كله تحقيقاً لمصالحها ومكاسبها في تلك الدول النامية، فعلى خلاف حركات التحرر المعروفة، فإن مجموعات من الأفراد التي تشن الحروب اليوم لا تسعى بصفة عامة إلى إقامة نظام للدولة، وإنما من بين أهدافهم الدفاع عن أعراق أو ديانة أو قيم غير قومية غرضها الدفاع عن مصالح اقتصادية معينة لتتخفف معها سمة الصراع السياسي وتتحول إلى صراعات إقتصادية، تشترك فيها قوى ونظم غير قومية وإقليمية، وبذلك تصبح الشركات طرفاً في الصراعات أو ممولاً أساسياً وتساعد في تغذية النزاعات العرقية والحروب الأهلية وتمييزها¹، فنجد ان الميليشيات ووحدات الجيش تدخل في أنشطة تجارية لدعم نفسها وإدارة العمليات وتنشأ معها مشكلة عدم إمكانية مخاطبة الشركات ومحاسبتها، لان القانون الدولي يخاطب الدول وليس الشركات، وهنا تثار مسألة عولمة المسؤولية الدولية لهذه الشركات المتأتمية من دورها الفاعل في الكثير من الاحداث والفعاليات الاقتصادية والسياسية في دول العالم الثالث ومن أمثلة هذه الشركات، ما قامت به شركة مناجم الماس الأمريكية، وهي أكبر منتج للماس في العالم، في دعم حركة يونيتا الانفصالية في انغولا، والتي كانت تسيطر على إقليم **كانتغا**، وهو أكبر مصدر للماس في العالم، وعقدت اتفاق مع هذه الحركة لدعمها للوصول إلى السلطة بالمقابل سيطرة هذه الشركة على إنتاج الماس الانغولي²، وبقدر ما تعلق الامر بتأثير الشركات في السياسة الاقتصادية للدول ، والتدخل في سن القوانين الاقتصادية التي تخدم مصالحها، فإنه يتناقض مع

¹ عماد خليل إبراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص 148.

² إسماعيل صبري عبد الله، العرب والكوكبة، في كتاب العرب والعولمة، تحرير أسامة أمين الخوري، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2004، ص 370.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

متطلبات التنمية البشرية والاقتصادية وحرية الدول في تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وما يمكن استخلاصه هو أن الشركات المتعددة الجنسيات من خلال نشاطها في الدول النامية تسعى إلى رسم سياسات اقتصادية تخدم مصالحها الخاصة دون الاخذ بالاعتبار لمسألة التنمية في هذه الدول بل تعمل كنقيض لها.

المطلب الثاني: صندوق النقد والبنك الدوليين

إن التطرق الى مدى انعكاسات هاتين المؤسستين على واقع التنمية في الدول النامية، ينصرف الى طبيعة عملهما الفني ونشاطهما المالي والاقتصادي، فهل جرت تنمية اقتصاديات الدول المدينة وخاصة النامية، من خلال السعي الى تحقيق التعاون النقدي والاستقرار الاقتصادي الدوليين؟، ام ان طبيعة عملهما ونشاطهما كان مبعثا لمزيد من تعميق حالة الاختلال الدولي وتوسيع الهوة بين الدول المتقدمة والنامية، واغراقها في مزيد من التبعية للمديونية وخدمة الدين واخضاعها للمشروطية المتقاطعة وفرض عليها وصفات جاهزة للإصلاح الاقتصادي، وهذا ما يؤثر سلبا على مستوى التنمية البشرية في هذه الدول وجعلها تتخبط في صرف اموال كبيرة خدمة لفوائد الدين والخضوع لسيطرة هذه المؤسسات الدولية والدول المتقدمة¹.

هذا ما سناحول دراسته من خلال الانعكاسات التي تحدثها هذه المؤسسات من خلال أزمة المديونية والمشروطية والوصفات الإصلاحية الجاهزة وشبكات الأمان والضمان الاجتماعي.

¹ عبد القادر تومي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الفرع الاول : ازمة المديونية

لقد سارت معظم الدول النامية في طريق الاستدانة وكانت تسعى من خلال ذلك الى تمويل برامجها التنموية ومن تم تسديد هذه الديون وفوائدها، ولقد سبق الاشارة الى ان اغلب هذه الدول لم تحقق التنمية المنشودة وكذلك لم تتمكن من تسديد ديونها¹.

ونتيجة للركود الذي اصاب الاقتصاد العالمي وكذلك انخفاض اسعار الموارد الاولية والتراجع الكبير في اسعار النفط، هذا فضلا عن العجز في الموازنات العامة والتضخم الذي اثر في قيمة العملات الوطنية، الامر الذي انعكس سلبا على معدلات النمو في هذه البلدان²، ودفعها الى المزيد من الاقتراض، وامام العجز عن سداد الديون والحاجة الى التمويل، اضطرت هذه الدول ان تستجيب لضغوط المنظمات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين، وذلك للحصول على المزيد من القروض واعادة جدولة ديونها على وفق شروط الدائنين الجدد في نادي باريس وتجدر الاشارة ان مستوى الدين يختلف في البلدان النامية، فعلى سبيل المثال في دولنا العربية تتجه اعباؤها الى الاتخفاض في بلدان المجلس الخليجي، والى الاعتدال او الارتفاع في بلدان اخرى، وقد صنف البنك الدولي دول ذات المديونية الثقيلة مثل اليمن وسوريا والعراق...، ودول ذات مديونية معتدلة مثل مصر ولبنان³.

¹ نفس المرجع، ص 126.

² عزيزة بن سميحة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2014، ص 95.

³ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 226 .

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وفيما يتعلق بخدمة الدين تجد ان لبنان مثلا تستنفد ما يصل الى 40 بالمائة من عوائد التصدير في خدمة الديون كذلك تونس والاردن والمغرب حيث تصل نسبة خدمة الدين فيها الى حوالي 20 بالمائة من عائدات التصدير¹.

كما ان ازمة المديونية وخدمة الدين تضيع فرصا ثمينة على امكانية تقليص الفقر وتحقيق مكاسب على صعيد التنمية البشرية، اذ تحد هذه التكاليف من قدرة هذه البلدان على دعم التعليم والحفاظ على صحة سكانها، وتجدر الاشارة الى ان اعلان الالفية للتنمية قد اشار في هدفه المتعلق بتطوير الشراكة العالمية للتنمية الى ضرورة دعم برامج تخفيف وطأة الدين والزيادة السخية للمساعدات الرسمية للتنمية للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر².

اذ أشار تقرير التنمية البشرية لعام 2005، الى ان التخفيض من عبئ الديون يساعد في دفع عجلة التقدم نحو اهداف الالفية³، وان واقع الحال يشير الى هبوط كبير في حجم المساعدات الانمائية التي تقدمها البلدان المتقدمة الى البلدان النامية ولقد عرف معدل المساعدات تدني على مستوى الدول النامية بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي.

ومن خلال ما تقدم فإن ازمة المديونية وخدمة الدين يفرضان تحديات وكوابح كبيرة على التنمية البشرية المستدامة في الدول النامية بصفة عامة، الامر الذي يتطلب التزامين، احدهما من قبل البلدان النامية ذاتها وذلك من خلال السير في اعادة تنظيم اقتصادها ومعالجة الاختلالات التي تعاني منها في سبيل تقليص مديونيتها، والثاني من قبل البلدان المتقدمة التي

¹ الامم المتحدة، اعلان الالفية للتنمية، مصدر سبق ذكره، ص، 21.

² سمير أمين، فراسوا أوتاد، مناهضة العولمة، حركة المنظمات الشعبية في العالم، مكتبة مدبولي للنشر، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2004، ص 212.

³ تقرير التنمية البشرية المستدامة لعام 2005، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك، 2005، ص 89.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

هي مطالبة بمصداقية والتزام عاليين في زيادة المساعدات التي تقدم الى الدول النامية وكذلك سياسات إعادة الجدولة وذلك لتخفيض عبئ المديونية خدمة لأهداف التنمية البشرية المستدامة .

الفرع الثاني : المشروعية المتقاطعة

يتصدى صندوق النقد الدولي إلى البلدان من خلال برامج التثبيت الاقتصادي التي تعتمد على إعادة التوازن في الكميات الاقتصادية الكلية، وهي امور تتحدد عادة بمؤشرات ثلاثة هي مواجهة عجز الموازنة، وتحديد اسعار الصرف والاخذ بأسعار الفائدة الحقيقية، وتعد هذه البرامج وحدها غير كافية فهي بالرغم من أنها أساسية لكن لا بد من ان يستكملها البنك الدولي ببرامج التكيف الهيكلي الذي يتناول علاقات الانتاج وتنظيم الاقتصاد¹.

ومن هنا فإن عملية الاصلاح الاقتصادي تتم من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، وعليه يمكن القول ان السياسات القصيرة المدى لصندوق النقد الدولي تتكامل بشكل عضوي مع السياسات التكميلية المتوسطة والطويلة المدى التي يدعمها البنك الدولي، ومن هنا نشأ مصطلح جديد في أدبيات صندوق النقد والبنك الدوليين هو مصطلح المشروعية المتقاطعة، التي اصبحت تعني الترابط والتداخل بين شروط كلا المنظمتين².

ويعني ذلك ان الدول المدينة لا تستطيع التوصل الى اتفاق مع نادي باريس لاعادة الجدولة لديونها أو إلغاء بعضها أو الحصول على قروض جديدة، الى بعد ان تأتي بشهادة من صندوق النقد الدولي الذي يربط ذلك بتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي، التي تتضمن تبني آليات السوق

¹ حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت، 2004، ص، 194.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 229 .

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الحرمن خلال التحررية الاقتصادية وفسح المجال أمام القطاع الخاص وكذلك تحويل ملكية المشروعات من القطاع العام الى القطاع الخاص، او ما يسمى بالخصخصة¹.

وتفترض برامج الاصلاح الاقتصادي كذلك فتح الاسواق للسلع والخدمات اي حرية التجارة الخارجية، والسماح لراس المال الاجنبي بالاستثمار داخل الاقتصاديات، وبالتالي القبول بمبدأ تحويل جزء من الديون الغير مسددة الى استثمارات في الاصول الوطنية عن طريق شراء الاسهم والسندات في المشروعات التي تعرض للبيع ضمن اجراءات الخصخصة².

وتكمن اهمية الاصلاح الاقتصادي في دعم قدرة الاقتصاد على النمو المتوازن من خلال مساهمتها في زيادة مرونة الاقتصاد وفي مقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتقلل بالتالي من اثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات الامر الذي يزيد من اهميتها للتنمية البشرية على المدى المتوسط والبعيد³.

فضلا عن ذلك تهيئ العولمة الفرصة للكثير من الانضباط الذي تفرضه على السياسات الاقتصادية في دول العالم الثالث، حيث مع تطور مظاهر العولمة لم يعد بمقدور دولة بمفردها تجاهل الاسواق المالية العالمية وردة فعلها اتجاه اية سياسة اقتصادية غير سليمة وغير قابلة للاستمرار، فضمن عولمة راس المال والاسواق المالية تقوم الاسواق بمعاينة الدول التي تتبع

¹ محمد القرشي، التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص بين الاداء التنموي ومنطق صندوق النقد الدولي، دراسة في الاقتصاد السياسي للخصخصة في الاقتصاديات النامية، مجلة الاقتصادي، 2009، 33.

² عبد الحسين وادي العطية، الخصخصة في البلدان النامية، مجلة دراسات، عمان، الجامعة الاردنية، مجلد 25، العدد 1، 2008، ص 85.

³ صبري زاير اسماعيل، الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق الراسمالية العالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 420، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص 45.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

سياسات اقتصادية غير منضبطة، اما في شكل الامتناع او التردد في التجاوب مع حاجة هذه الدول الى التمويل، او على الاقل رفع تكلفة الاقتراض التي تحتاج اليه هذه الدول، الامر الذي يشجع على الشفافية ويسعى لاجراء الاصلاحات الاقتصادية التي تتطلبها التنمية البشرية المستدامة¹.

وعلى هذا الاساس تبنت العديد من الدول النامية الاصلاحات الاقتصادية وذلك عن طريق تحرير الاقتصاد والاخذ بألية السوق الحر وخصخصة القطاع العام عن طريق بيعه او تحويل ادارته الى القطاع الخاص، الا ان واقع التجارب يؤكد ان الخصخصة يعتبرها العديد من الصعوبات منها صعوبة تقدير القيمة الحقيقية لأصول هذا القطاع، ومن هنا تأتي اهمية الاسواق المالية، حيث ان العلاقة وثيقة بين تصفية القطاع العام وبين وجود اسواق مالية ذات كفاءة عالية توفر المناخ الملائم لتمويل الاستثمارات عبر تعبئة المدخرات من خلال هذه الاسواق².

اذ تشير التجارب الناجحة الى برامج مرتبطة بوجود اسواق مالية منظمة وكبيرة بما يسمح باستعاب الاوراق المالية للمشروعات المراد خصصتها، في حين ان الاسواق تعاني من ضعف وعدم توافر بنية اساسية تؤدي الى اعاقا عملية الخصخصة او عدم استيعابها³.

¹ جاسم المناعي، الوطن العربي بين قرنين، المشهد الاقتصادي العالمي، دار الخليج للصحافة، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2006، ص 56.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 231 .

³ حسان خضر، تحليل الاسواق المالية، مجلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد 27، 2004، ص 12.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

ومن هنا تؤدي الاسواق المالية دورا هاما في اتمام عملية الخصخصة بنجاح، حيث العلاقة بينهما علاقة وطيدة، فأسواق الاوراق المالية تزدهر وتتوسع بوجود الخصخصة، وكذلك الخصخصة بحاجة الى اوراق مالية قادرة على تسهيل عملية الخصخصة¹.

وتجدر الاشارة الى انه على الرغم من الإجراءات المتبعة من قبل العديد من الدول النامية لاصلاح اسواقها المالية، لم تتمكن بعد من تحقيق الاهداف المرجوة من تطوير الاسواق المالية فمازالت هذه الاسواق تعاني من مشاكل عدم الاستقرار والاختلالات المالية، اذ تعد الاسواق المالية في الكثير من الدول النامية حديثة النشأة، وحتى الاسواق المالية في البلدان النامية التي يرجع تاريخ نشأتها لفترة ما قبل استقلالها لم يبرز دورها الى حيز الوجود ويتخذ المكانة المنوطة به ضمن الاسواق العالمية الاقليمية، فعلى الرغم من ان الوعي بفرص الاستثمار في الاوراق المالية اخذ بالتطور في معظم الدول النامية، الا انه لم يتبلور بعد في شكل قاعدة متنامية وواعية وملتزمة من المستثمرين الا في قلة من الدول².

وعلى هذا الاساس فإن انخفاض مستوى الاسواق المالية لا يساعدها على حضانة رؤوس الاموال بما في ذلك حتى البلدان النامية التي تعد اسواقها المالية المتطورة مقارنة بالاسواق المالية في البلدان الاخرى، الامر الذي قاد الى استمرار هروب رؤوس الاموال الى مناطق اخرى من العالم توفر البيئة المناسبة للاستثمار حيث الاستقرار المالي والاقتصادي وتنوع اوجه الاقتصاد كالبلدان الصناعية المتقدمة، وهذا ما ينعكس سلبا على واقع التنمية البشرية في جل

¹ جاسم المناعي، مصدر سبق ذكره ، ص 05.

² ESCWA, Globalization of Financial Markets, New York. UN, 2002, p05.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الدول النامية والتي تتطلب تعبئة المدخرات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ويهيئ الاستقرار الاقتصادي الذي تتطلبه عملية التوظيف وتوفير فرص العمل وكذلك استقرار الاسعار¹.

الفرع الثالث: الوصفات الجاهزة للإصلاحات الاقتصادية

تتسم عملية الاصلاح الاقتصادي التي يقوم بها صندوق النقد والبنك الدوليين، كونها تتم من خلال وصفات جاهزة تطبق على البلدان النامية التي تطلب إعادة الجدولة لديونها او تلك التي تطلب مزيدا من القروض، كما ان هذه الوصفات الجاهزة لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية اقتصاد كل دولة او درجة التنمية التي تحققها هذه الدول، ولا طبيعة مؤسساتها الاقتصادية ودرجة المديونية التي تعاني منها، وهذا الأمر الذي يؤثر حتما على اقتصاديات تلك الدول وبالتالي على واقع التنمية فيها².

حيث ان التنمية البشرية المستدامة تتطلب الاخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي للدول وكذا خصوصية هذه الاقتصادات وكذلك درجة التنمية التي حققتها، وهذا ما يؤكد برنامج التنمية المستدامة على ان يكون لهذه الدول سياسات وبرامج مختلفة تستند الى خصوصية واقعها الاقتصادي والاجتماعي بل حتى الثقافي³.

كما ان عمليات الاصلاح الاقتصادي تعد أمرا صعبا خصوصا بالنسبة الى تلك الدول النامية التي تعاني مديونية ثقيلة وعالية، وذلك لصعوبة تحقيق نمو متوازي ومستدام، فالعديد من الدول النامية المثقلة بالمديونية لم تستطع تطبيق سياسات التحرر المتفق عليها مع صندوق النقد

¹ علي مجيد الحمادي، واقع المناخ الاستثماري في الدول النامية - حالة الدول العربية - واثره على عودة الاستثمارات المهاجرة، مجلة شؤون استراتيجية، عمان، مؤسسة عمون للنشر، العدد 12، 2007، ص 148.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 233 .

³ نور الدين حامد، مرجع سبق ذكره، ص 266.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الدولي بنفس المعدل إلا بعد القيام بشطب لديونها أو إعادة جدولتها من الدول المتقدمة، هذا ما أدى إلى إزالة عبء خدمة الدين وهبئ الإمكانية لتحقيق نمو متوازن ومستدام، مع تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بالتدرج وفق ما تتطلبه طبيعة الإصلاحات وواقع الدول الاقتصادي وكذا الفترات الزمنية الملائمة لتنفيذ هذه البرامج¹.

الفرع الرابع: شبكات الأمان الاجتماعي

إن العولمة تفرض جملة من التحديات والتي تكمن في انتشار عدوى الازمات بسهولة والتي تصيب بعض الدول والناجئة عن الترابط والتشابك العالميين، وهذا حدث لدول جنوب شرق آسيا في سنة 1997 عندما بدأت بؤادر أزمة في تايلند وانتشرت عدواها إلى كوريا الجنوبية واندونيسيا وماليزيا والفلبين، ثم انتقلت هذه الازمة إلى الدول الأمريكية الجنوبية في البرازيل، وكذلك في شرق أوروبا في روسيا خلال سنة².

كما أن العولمة المالية خصوصا تعمل على تركيز الثروات، وذلك بتوسيع هوة الدخل والثروة ما بين الأغنياء والفقراء في البلد الواحد نفسه وما بين البلدان، ففي الدول العربية مثلا تنخفض نسبة ودرجة اللامساواة في الدخل، وترتفع هذه النسبة في مجموعة الدول النامية الأخرى مثل دول جنوب أمريكا مثل المكسيك ودول وسط إفريقيا مثل كينيا وكذلك دول أخرى من العالم النامي مثل تركيا³.

¹ صفوت عبد السلام، السياسات التكميلية لصندوق النقد والبنك الدوليين وأثرهما على علاج الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 65.

² جاسم المناعي، مصدر سبق ذكره، ص 66.

³ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، مصدر سبق ذكره، ص 87.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وعلى الرغم من ذلك فإن العولمة ساعدت في بعض الاحيان على تحسين مستويات المعيشة في بعض البلدان النامية، وجعلها تتساوى مع مستويات الدول المتقدمة أو تفوقها في بعض الاحيان، فعلى سبيل المثال مستوى الدخل في سنغافورة وهونغ كونغ يتجاوز مثليه في دول غربية صناعية مثل ابريطانيا¹.

وكذلك من التحديات التي رافقت العولمة هي ظاهرة فقد الوظائف في القطاعات الغير تنافسية أو الغير قابلة للمنافسة مع خلق وظائف في قطاعات تنافسية غير قادرة على تعويض ماتم فقده من وظائف، اي ان معدل الفقد للوظائف لا يتوافق مع معدل الخلق لها في القطاعات الحديثة، إلى جانب ذلك ظاهرة استبدال العمالة الدائمة بعمالة مؤقتة او موسمية الامر الذي يترتب عنه ارتفاع في معدلات البطالة².

هذا بالإضافة الى ان الاصلاحات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانت من المفروض ان تكون ذات اجال قصيرة المدى، ومنه عودة النمو بسرعة وبالتالي الاثار السلبية لعملية التكيف تكون اثارا مؤقتة على مختلف الفئات الاجتماعية، ولكن مع مرور الوقت اثبت الواقع ان الاصلاحات الاقتصادية واستعادة النمو يستغرق وقتا اطول مما كان متوقعا³.

وأن انتشار ظاهرة الفقر المرافقة للعولمة قادت الى ضرورة مراجعة القناعات التي كانت سائدة اتجاه السياسات الاقتصادية التي كان يشترطها البنك وصندوق النقد الدوليين تحت غطاء برامج الاصلاح الاقتصادي، حيث ان بعض الدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي اثبتت

¹ فهد خليل زايد، محمد صلاح رمان، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² الاسكوا، الاستجابة للعولمة، مصدر سبق ذكره، ص 31.

³ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 235.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

ان الفقراء في العالم هم الذين يتحملون العبئ الأكبر للتخفيضات في الانفاق الحكومي الذي تحت عليه مثل هذه السياسات، ولا بد لذلك من توفير حماية خاصة بهؤلاء الفقراء وذلك من خلال احداث شبكات الامان والضمان الاجتماعي يقتصر دورها على تخفيف الاثار السلبية للتكيف وازدياد ظاهرة الفقر وكذا سوء توزيع الدخل¹.

وعلى هذا الاساس تسعى التنمية البشرية في استدامتها الى خلق وتفعيل شبكات للضمان الاجتماعي وذلك من خلال وضع شبكة اجتماعية للمتضررين من جراء تقلبات السوق واستهداف الطبقات المعوزة خاصة في الارياف، ومنه فقد اتجهت مجموعة من الدول النامية، ومن بينها الجزائر الى انشاء شبكات للضمان الاجتماعي تشتمل على تمويل مشاريع الاعمال الصغيرة وحتى المتوسطة، وبرامج عامة لسياسات التشغيل، وصناديق للتنمية الاجتماعية، وكذلك برامج لدعم السلع وبرامج للمعاشات وذلك تحت رقابة شبكة مراقبة الفقر التابعة للبنك الدولي من خلال اصدار تقارير عنها سنويا ودوريا².

إلا ان واقع الأمر في جل الدول النامية المعتمدة لشبكات الامان ومن بينها دولنا العربية، اثبتت هشاشة هذه الشبكات وضعفها، وذلك لمحدودية نشاطها ونقص تمويلها وعدم كفاية ما تقدمه من عون ومساعدات وعدم شفافيته.

¹ محمد عبد الله شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، دار الكتاب الجامعي، الطبعة

الاولى، الامارات العربية المتحدة-الجمهورية اللبنانية، 2016، ص223-224.

² علي عبد القادر علي، سياسات واستراتيجيات الاقلال من الفقر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003 ص13.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية

ان قيام منظمة التجارة العالمية في عام 1995 غير ملامح العلاقات الاقتصادية العالمية ، وذلك من خلال ربطها المباشر مع المصالح التجارية المتشابكة بين مجموعة من الدول، بحيث اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي بشكله الحديث، والذي من اهم مميزاته، هيمنة النظام الراسمالي بمبادئه وآلياته¹.

ومن اهم ما تهدف اليه منظمة التجارة العالمية هو رفع مستوى المعيشة وتحقيق العمالة واستمرار نمو الدخل الذي يؤدي الى زيادة الطلب والانتاج والتجارة سواء للسلع او الخدمات والتكنولوجية، وبذلك فقد اصبح التنظيم التجاري العالمي الجديد القائم على الاتفاقيات المتعددة الاطراف، يرتكز على مبادئ أساسيين، الأول يكمن في الدول الاولى بالرعاية والذي يحمل في فحواه تحقيق المساواة بين جميع الدول، عن طريق التمتع بنفس الامتيازات لكل الدول بدون تمييز؛ والمبدأ الثاني يكمن في المعاملة الوطنية لكل السلع المستوردة نفس المعاملة للسلع المحلية، اي بمبدأ المساواة بين السلع المحلية والخارجية بغض النظر عن الدولة المنتجة².

وعلى هذا الساس فهل هذا النظام التجاري العالمي الجديد يقوم على اعتبارات انسانية تعمل على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة الفعلية للدول النامية، ام يقوم على مبدأ هيمنة الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمي؟، فعلى الرغم من ان المنظمة التجارية العالمية تقوم على مبادئ التحرير العادل للتجارة العالمية، الذي من خلاله يتم تحقق النمو

¹ المصطفى ولد سيد أحمد، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، من الموقع :

www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع 2016/12/01.

² عبد القادر تومي، مصدر سبق ذكره، ص 99.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الاقتصادي العالمي لكل الدول سواء اكانت متقدمة او نامية¹؛ إلا اننا نجد ان الواقع العملي يؤكد على انها جاءت نتيجة الاوضاع التي ميزت العالم منذ بداية التسعينيات، وذلك من خلال إرتباط مصالح العديد من الدول النامية، بالدول المتقدمة وخاصة بشركاتها الكبرى، وكذلك تنامي دور المؤسسات المالية الدولية في رسم وتحديد مسار التنمية للدول النامية والتحكم فيه، مقابل سعي الدول المتقدمة وتكالبها من أجل السيطرة على الاقتصاد العالمي ككل، والتحكم فيه من خلال إحكام الزمام بعمليات الانتاج وتوزيع الدخل العالمي، وحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولو على حساب الدول النامية².

إن التنظيم الجديد للتجارة الدولية، أصبح لا يقتصر على تجارة السلع كما هو الحال في اتفاقية الغات، بل امتد ليشمل تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة أيضا، ولمعرفة مدى إنعكاسات نشاط المنظمة باعتبارها آلية من اليات العولمة، ومايتصل بها من تحرير التجارة الدولية والنتائج المترتبة على واقع التنمية البشرية في العالم الثالث وخاصة الاقتصادية، سوف يكون البحث وفقا لما يأتي:

الفرع الاول: عولمة التجارة

ان المنظمة العالمية للتجارة تعد من بين الأدوات الأكبر أهمية التي تعتمد عليها العولمة في الميدان التجاري، والتي تضمن من خلالها حرية حركة وانسياب التجارة العالمية والدولية لمختلف أنواع السلع وكذلك الخدمات المصنعة والمنتجة في ارجاء العالم.

¹ عماد خليل إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 168.

² خالد عبد العزيز الجوهري، منظمة التجارة العالمية، مراجعة موضوعية، مجلة السياسة الدولية، العدد، 149، يوليو، 2002، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ص 212.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

ولقد جاءت المنظمة العالمية للتجارة كنتيجة للتطورات المتعاقبة للنظام التجاري الدولي ككل، وذلك منذ توقيع الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (القات) عام 1947 والجولات التفاوضية التي تبعت الاتفاقية ألى غاية إنشاء المنظمة في 1995¹.

ولقد أجريت ضمن المنظمة العالمية للتجارة، مجموعة من المؤتمرات للتفاوض حول القضايا التجارية العالمية مثل تجارة الخدمات والزراعة والادوية وحقوق الملكية وغير ذلك، حيث بدأت بالمؤتمر الاول في سنغافورة عام 1996، ثم مؤتمر جنيف عام 1998، تم في سيائل 1999، تم جاء مؤتمر الدوحة عام 2001، مؤتمر كانكون في المكسيك 2003 ومؤتمر هونغ كونغ 2005².

كما أن المنظمة العالمية للتجارة تظم الآن في عضويتها 147 دولة، وتستطيع باقي الدول الغير عضوة فيها الإنضمام عن طريق التفاوض، وذلك بعد جملة من الاصلاحات اللازمة التي تجريها على نظامها التشريعي الداخلي وجعله منسجم مع قواعد الاتفاقية التجارية المتعددة الاطراف، وأيضاً من خلال تثبيت أنظمتها الجمركية وجعلها تتماشى وفق نصوص الاتفاقات مع تقديم إلتزامات مقبولة في مجال الخدمات، وعلى الدولة التي تبدي رغبتها الإنضمام الى المنظمة ان تراعي ان تكون الاتفاقات حزمة واحدة من حيث الالتزام، وان تكون هذه التعهدات كثن

¹ عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 1999، ص38.

² ديب كمال، منظمة التجارة العالمية والتحديات البيئية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 2015، ص ص، 163-211.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

للدخول الى المنظمة، ويتخذ المؤتمر الوزاري القرارات المتعلقة بالانضمام على ان يوافق على شروط الانضمام تُلثي أعضاء المنظمة¹.

وبعد تحرير التجارة من المعايير الأساسية للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تخفيف الحواجز الجمركية والغير جمركية التي تعوق صادرات البلدان الى الاسواق العالمية، وعلى هذا تشير بعض التقارير في هذا الشأن إلى أن البلدان التي تخضع حكوماتها الى نفوذ مستثمرين محليين يحققون ارباحا كبيرة من خلال إغلاق السوق المحلية عليها وفرض تعريفات جمركية مرتفعة، سيؤدي هذا الامر الى تخلف هذه البلدان حتما وخدمة مصالح خاصة، أما المصلحة العامة لخدمتها يتطلب الامر خفض التعريفات الجمركية بهدف تجاوز مرحلة الاحلال محل الواردات والانتاج للسوق المحلية، وبالتالي رفع الكفاءة والحرص على اعتبارات الجودة والسع، بما يساعد على التصدير من ناحية ومن اخرى تحرير المستهلك المحلي من استغلال راجع الى ارتفاع التعريفات الجمركية، كما ان التقارير الدولية تضيف بأنه سيظل من الصعب حل مشكلة التصدير في البلدان النامية بدون تعريض الانتاج المحلي للمنافسة التي بدورها تفرض إعطاء اولوية لتطوير البحث العلمي والانفاق عليه أكثر مما هو عليه الحال ففي سوق داخلية تتمتع بدرجة عالية من الحماية لا يجد القطاع الخاص نفسه مضطرا الى التطوير والبحث عن أسواق جديدة في الخارج طالما ان الارباح وفيرة وسهلة في الداخل وبالتالي الانعزال الذي لا يخدم قواعد التجارة الدولية التي تتطلب المشاركة الفعالة والايجابية².

¹ نور الدين حامد، مرجع سبق ذكره، ص205.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص238 .

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

ومنه فإن مجموعة معتبرة من الدول النامية انتمت الى منظمة التجارة العالمية، ومازالت مجموعة أخرى من الدول لديها صفة المراقب، ومن الملاحظ ان البلدان النامية تختلف إختلافا كبيرا فيما بينها من حيث تقدمها الاقتصادي وامكاناتها، كما ان فرصها في تحرير التجارة والتحديات المفروضة عليها متباينة، بالرغم من ان الدخول في المنظمة العالمية للتجارة قد ينقص الخطر والتعرض للأزمات من الانزواء والعمل بعيد عنها، فمن الفرص التي تحصل عليها الدول النامية نتيجة تحرير تجارتها هو امكانية رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم رفع مستوى التشغيل والقضاء على البطالة، حيث ان توسع التجارة يفتح الافاق امام السلع والمنتجات المحلية وبالتالي يعزز تقسيم العمل على المستوى الدولي والإقليمي¹.

وان الدخول الى المنظمة العالمية للتجارة يهيئ للدول النامية فرصة رفع القيود الجمركية والغير الجمركية من اجل دخول سلعها ومنتجاتها الى الاسواق العالمية، كما ان العضوية في المنظمة العالمية تتيح لمنتجات الدول النامية الحصول على معاملة الدولة الاولى بالرعاية، مما يعني فتح اسواقا وفرصا جديدة امامها، وهكذا فإن السياسات التجارية للدول النامية يجب ان تتمحور حول استغلال اكبر لفوائد الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، وتفعيلها لصالح القطاع الخاص بالدرجة الأولى، فبالرغم من ان القطاع الخاص ليس له اي دخل في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، إلا اننا نجد ان قواعدها وجدت من اجل خدمته وعليه فالقطاع الخاص يعتبر هو المستفيد الحقيقي من الانضمام والعضوية في المنظمة العالمية للتجارة، ولذلك فعلى

¹ عبد الناصر نزال العبادي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

الدول النامية أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار من اجل تفعيل القطاع الخاص لما يحمله من اهمية كبرى في تحقيق التنمية البشرية المستدامة كونه يعتبر شريكا للدولة والمجتمع المدني¹.

وبالمقابل فإن التحرير الكلي للتجارة يفرض تحديات على اغلب الدول النامية، وذلك لما تعانيه الموازين الزراعية من عجز لجل هذه الدول، فحصيلة الصادرات الزراعية في الدول النامية في معظمها لا تمول سوى جزء من مبلغ الواردات الزراعية، وعلى هذا الاساس سيقود التحرير الكامل لتجارة المنتجات الزراعية الى ارتفاع الاسعار في البلدان النامية الذي يمس بصفة مباشرة فئة المستهلكين الضعفاء الدخل، وسيؤدي كذلك الى زيادة مبلغ الواردات فيتفاقم عجز الموازين الزراعية الذي بدوره يؤثر سلبا على الموازين التجارية²، وهذه المشكلة لا توجد لهل حلول على مستوى منظمة التجارة العالمية، وهذا ما يتضح من خلال الاتفاق المتعدد الاطراف حول الاجراءات السلبية لتحرير التجارة الزراعية على البلدان النامية، اذ لم تجد المنظمة حلا لهذه المشكلة الامر الذي دفعها الى إحالتها الى صندوق النقد والبنك الدوليين، وهذا ما يخلق بدوره مشكلة للبلدان النامية ويفضي الى تفاقم ازمة المديونية بسبب تزايد القروض الممنوحة من صندوق النقد والبنك الدوليين مما يفضي حتما الى تزايد التبعية الغذائية الخارجية³.

¹ مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي، ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص ص 137-151.

² عياش قويدر، ابراهيم عبد الله، أثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، الجزائر، ماي، 2005، ص 72.

³ قحاييرية آمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث، ديسمبر 2005، ص ص 142-153.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

ومن التحديات التي يفرضها التحرير التجاري كذلك على الدول النامية، ما سوف يترتب على تخفيض إيراداتها بسبب انخفاض حصيله الرسوم الجمركية، إذ إن هذا التخفيض له أهمية بالغة لأغلب الدول النامية، ولا سيما تلك التي تشكل إيراداتها الجمركية جزءا كبيرا من مجموع إيراداتها الكلية¹.

وان دعم الاعتبارات التنموية في العالم النامي يتطلب مراجعة العديد من القضايا، والبعد عن المعايير المزدوجة التي تتبعها بعض أو معظم الدول المتقدمة عند التعامل مع متطلبات الاتفاقيات الخاصة بالمنظمة التجارية العالمية، حيث نجد أن هذه المعايير تسري أساسا في مجال الدعم والنفاز للأسواق وسياسات الإغراق وغيرها إنطلاقا من المصالح الاقتصادية لهذه الدول، وليس من منطلق المصالح التنموية لجميع الدول الاعضاء وخاصة الدول النامية، حيث أنه شهدت بعض إجتماعات المنظمة التجارية العالمية فشل، وذلك بسبب أن معظم القوى التجارية الرئيسية كانت تفتقر إلى الإرادة السياسية للتكيف ومراعاة مصالح الدول النامية².

وعلى الرغم من ذلك نجد أن الدول النامية قد حققت عددا من الانجازات في مؤتمر الدوحة وذلك على مستوى إمكانية تسويق منتجاتها الزراعية بشكل أفضل واسهل، وكذلك من خلال المرونة التي حصلت عليها في تعاملها مع حقوق الملكية الفردية وخاصة ما يتعلق بإمكانية إستخدام براءات الاختراع لتصنيع الادوية الخاصة ببعض الامراض المستعصية³.

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 241.

² تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، العولمة والنمو والفقير، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003، ص 100.

³ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، المرجع نفسه، ص 242.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

وما يمكن التأكيد عليه هو ضرورة إلتزام الدول المتقدمة بتعهداتها في الاخذ بعين الاعتبار لمصالح الدول النامية خاصة الاعضاء في المنظمة التجارية العالمية.

الفرع الثاني: التجارة البينية والتكتلات الاقتصادية

إن من تجليات العولمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة هو ماتشده الساحة الدولية الاقتصادية من زيادة متسارعة في إنشاء وظهور التكتلات الاقتصادية، وألتوسع فيها، حيث تظهر هذه التكتلات في صور متعددة منها تكوين مناطق حرة، او إتحادات جمركية أو الاعتماد على الاتفاقيات الدولية في المجال الاقتصادي والتجاري، ومنه فإن العلاقات الدولية الاقتصادية أضحت في زمن العولمة تتحكم فيها التكتلات الاقتصادية؛ حيث يوجد حالياً في العالم ككل ما يقارب مائتين 200 كتل اقتصادية كالاتحاد الأوربي مثلا والنافتا والاسيان وغيرها¹.

وإن الدول المنظمة الى هذه التكتلات الاقتصادية تستفيد من مزايا تساعدها على توسيع اسواقها وتدعيم اقتصادها، ورفع مستوى وقدرات تنافسية صناعاتها المحلية على المستوى الدولي زيادة على التكامل بين صناعاتها والذي اضحى أحد سيمات عصر العولمة².

كما ان التكتلات الاقتصادية تؤدي إلى توسيع التجارة والتبادل التجاري بين السلع والخدمات وكذلك التبادل بين الخبرات ورؤوس الاموال، وزيادة نمو التجارة البينية بحيث اضحت تحتل الجزء الاكبر من التجارة للدول الكبرى، فقد بلغت الصادرات البينية مثلا لدول الاتحاد الاوروبي أكثر من 60 بالمائة في السنوات الاخيرة من مجمل صادراتها الخارجية، وأكثر من 50 بالمائة

¹ فادي علي مكي، دور الحكومات في رسم السياسات التجارية الكفيلة بتحقيق الأهداف الإنمائية في ظل العولمة، دمشق، صندوق النقد العربي، 2000، ص 150.

² محمد عبد الله شاهين محمد، التحديات السياسية والاقتصادية للدول العربية وسبل معالجتها، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الاولى، دولة الامارات العربية المتحدة-الجمهورية اللبنانية، 2017، ص 160.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

بين مجموعة تكتل الناftا، وحوالي 25 بالمائة لتكتل الاسيان، وهذا ما يعكس الأهمية البالغة لفكرة السوق الواحدة والواسعة والتي تتحرك فيها السلع والخدمات والافراد ورؤوس الاموال بحرية كاملة، إضافة إلى الاستثمارات والمعارض الفنية والتكنولوجية للاستفادة من السوق المشتركة الكبيرة، والتي تتجاوز الحدود التقليدية للدول، ففي العالم اليوم لم يعد بإمكان الدولة ان تنافس وحدها في الاسواق العالمية، خاصة بعد ان أصبح العالم تحت تحكم مجموعة من التكتلات الاقتصادية الكبيرة¹.

إلا ان واقع الأمر في الدول النامية يشير إلى تردي الاوضاع في هذا المجال، فعلى الرغم مثلا في دولنا العربية من الدعوة الى سوق عربية مشتركة منذ 1964، وعلى الرغم من الدعوات المتتالية لضرورة التكامل الاقتصادي العربي، وعلى الرغم مثلا من العمل على تأسيس إتحاد مغربي للدول العربية المغاربية وعلى الرغم من توفر كل مقومات هذا الاتحاد، الى ان التجارة البينية بين فئة هذه الدول العربية النامية متواضعة جدا².

ويعود سبب ذلك في أغلب الاحيان إلى غياب ارادة سياسية في تفعيل السوق العربية المشتركة والسعي الى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي هذا شأن الكثير من الدول النامية الاخرى في أفريقيا الوسطى وأمريكا الجنوبية، كما أن الكثير من الاقتصادات الدول النامية تتسم بانقسامها الى وحدات متباعدة مما جعل من اقتصاداتها متنافسة وليست متكاملة، وذلك كون أن درجات التخلخل والتفكك بينها يفوق درجات التكامل، وذلك بسبب تشابه الهياكل الانتاجية

¹ عادل شنيني، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالاشارة الى بعض التجارب الدولية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص، التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، السنة الجامعية 2010-2011، ص 1.

² الاسكوا، سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص43.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

في معظم فئات هذه الدول، مما ينعكس بدوره على ضآلة حجم التجارات البينية، مقارنة مع تجارتها مع الدول المتقدمة، مما جعلها تندمج وتدوب معها¹.

بالإضافة إلى ضآلة التجارة البينية نجد أنها تتسم بعدم التنوع في معظم مجموعات الدول النامية، إذ أن أغلبها يركز على السلع الأولية والنفط والثروات الطبيعية.

الفرع الثالث: التجارة الإلكترونية

لقد دفعت الثورة التقنية والعلمية إلى تسارع نمو في مجال التجارة الإلكترونية التي تعتمد أساساً على الشبكة العالمية للاتصالات، إذ أضحت قوة جديدة لدعم العولمة بعد أن وصل تأثيرها إلى أغلب دول العالم فالسوق الجديدة ألغت الحواجز واتسع معها نطاق حرية التجارة بشكل لم يسبق له مثيل، كما أن حرية تداول وحركة السلع والخدمات باتت مطلقة وإمكانية وصولها إلى المستهلكين في جميع أنحاء العالم أضحت حقيقة، كما أن معرفة الثقافة الاستهلاكية للدول باتت سهلة بحيث أصبحت التجارة الدولية ظاهرة عالمية في جوهرها².

وتستطيع التجارة الإلكترونية أن توفر الفرص للدول النامية على اختلافها وذلك لزيادة صادراتها ورفع قدراتها التنافسية، وتحقيق نمو أكبر، خاصة وأن معظم التجارة في المستقبل سوف

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 245 .

² علي شريف الزهرة، التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسي جامعة مستغانم، الجزائر، السنة الجامعية 2016، ص 17.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

تجرى إلكترونيا هذا ما يؤكد إنشاء المواقع الخاصة بالشركات والتجار عبر الانترنت وكذلك إزدياد المتعاملين في هذا المجال¹.

وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية الرائد في مجال التجارة الالكترونية وتأتي بعدها كلا من أوروبا واسيا، كما ان أغلب الدراسات والتقارير العالمية تشير إلى ان حتمية الدخول في مجال التجارة الالكترونية بالنسبة للدول النامية لم يعد إختيارا بل أضحي أكثر من ضرورة تفرض وجودها، وانه يعمل لمصلحة هذه الدول في هذه المرحلة أكثر من اي وقت مضى².

حيث ان التجارة الالكترونية تعطي الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للظهور أمام المؤسسات العالمية العملاقة وكذا إبراز إمكانيتها وتحسين أدائها في سوق يقوم على المنافسة، خاصة وان امكانية استخدام التقنية اليوم متاح للجميع، زيادة على ذلك ان جميع العقبات التي تقف امام هذه التجارة هي في طريقها الى الحل على المستوى الدولي³.

ولكن واقع الامر في أغلب الدول النامية يعكس التطور الهائل الذي يعرفه العالم في ميدان التجارة الالكترونية والتي صارت تتنافس مثلتها في المجال التقليدي من حيث الحجم والذي من المتوقع من طرف الخبراء ان يتجاوزه في السنوات المقبلة وذلك لارتفاع نسبة النمو في استعمال التجاوة الالكترونية، فهي مازالت ضعيفة الاداء في هذا المجال، من خلال ضعف العامل البشري

¹ بهاء شاهين، العولمة والتجارة الالكترونية، دار الفاروق الحديثة للنشر والطباعة، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2000، ص 70.

² الاسكوا، تسهيل التجارة والتجارة الالكترونية في منطقة الاسكوا، نيويورك، الامم المتحدة، 2003، ص 9.

³ محمد عبد الله شاهين محمد، التحديات السياسية والاقتصادية للدول العربية وسبل معالجتها، مرجع سبق ذكره ص، 261.

الباب الثاني: العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث

المؤهل او انعدامه، وضعف توفر الشركات على تقنية الدعاية والاشهار والربط في مجال التقنيات الحديثة للاعلام الالي، وكذا ضعف العامل التشريعي في هذا المجال، وكنتيجة لذلك ضعف وقلة المعاملات في مجال التجارة الالكترونية¹، إلا ما حققته بعض الدول النامية كاستثناء من تطور في مجال التجارة الالكترونية مثال ما حققته دول مجلس التعاون العربي في اطلاق سوق مشتركة عبر النت وبعض الدول الاسيوية كذلك².

وكخلاصة القول فإن التجارة الالكترونية لما تكتسيه من أهمية في مجال المساهمة في دعم القطاع الخاص والعمل على التعريف والنشر الواسع للسلع المحلية واعطائها طابع المنافسة الدولية وزيادة حجم الصادرات وتنويعها، وكذا لما تقدمه من التفتح على العالم ككل من خلال سهولة معرفة الرغبات والثقافات الاستهلاكية لشعوب العالم، وكذا استعمال التطور التكنولوجي في التسويق ودخول الاسواق العالمية، أصبح لزاما على الدول النامية بأكملها تفعيل أدائها وتجاربها ودعم القطاع الخاص والعام في ولوج عالم التجارة الالكترونية وذلك من أجل بناء إقتصادات قوية يمكن من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية ودفع عجلتها للامام .

¹ عفاف خويلد، فعالية الاعلان في ظل تكنولوجية المعلومات والاتصال لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مجلة الباحث، العدد، 07، ورقلة، الجزائر، 2010، ص57.

² رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص248 .

خاتمة

ان من خلال موضوع دراستنا المنصبة على انعكاسات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث ارتأينا انه من الاجدر بنا في باب اول التطرق الى دراسة العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث، حيث انه من خلال هذا الباب تم تبيان أهم المراحل التي مرت بها العلاقات الدولية والتي جعلت تقسيم العالم بهذا الشكل الحالي الى عالم متقدم وعالم نامي، وأن العولمة بصفتها امتداد لهذا التطور في العلاقات الدولية وكناتج عنها، وأن تحديد معالم العالم الثالث، وكذا التطلع على واقع التنمية فيه اعطانا بعض الايضاح والسهولة للتطرق الى فحوى وصلب الاشكالية التي ارتكزت عليها دراستنا والمتمثلة في اهم إفرزات العولمة على واقع التنمية في دول العالم الثالث في الباب الثاني .

ومن خلال ذلك لقد توصلنا الى الإجابة عن الاشكالية التي تمحورت عليها دراستنا وتأكيد الفرضيات التي كانت مطروحة وذلك وفق مجموعة من الاستنتاجات نذكرها فيما يلي :

- لقد قادت التطورات على مستوى العلاقات الدولية وظهور ظاهرة العولمة وكذا الاعتمادية المتبادلة التي افرزتها نتيجة لتنامي المشاكل التي يحتاج حلها الى جهد دولي مشترك، الى ظهور الجيل الثالث من حقوق الإنسان، كالحق في التنمية والحق في البيئة السليمة، وحق الاقليات وغيرها من الحقوق، وبذلك اكتسبت هذه القضايا والاهتمام بها بعدا دوليا، وقد زاد من ذلك الدور الذي أنيط بالأمم المتحدة من اجل ضمان ورعاية هذه الحقوق وربطها بين التنمية البشرية وحقوق الانسان الاخرى باعتبار كلا منهما مكملا للآخر، ولقد عقدت في هذا الشأن المؤتمرات الدولية واللقاءات والاتفاقيات التي جرت تحت اشراف الامم المتحدة مما دعم تحقيق التنمية البشرية وأحقيتها وشرعية المطالبة بها من طرف الشعوب الفقيرة والنامية في مقابل الدول المتقدمة؛

- ان التطورات التي عرفتها الساحة الدولية والهيمنة الاحادية في تزعم العالم من طرف الولايات المتحدة الامريكية وأمام عجز هيئة الامم المتحدة ودخول المنظمات الدولية ككل في ازمة حقيقية من حيث ضعفها وتبعيتها للقوى الكبرى وكذا نقصان شرعيتها امام شعوب العالم واضطراب أدائها وثقل وتعثر هياكلها، ادى الى نشأة وظهور في الساحة العالمية منظمات غير حكومية حيث استطاعت هذه الاخيرة ان تتحول الى طرف دولي مهم في العلاقات الدولية من حيث قدرتها على انشاء تيار عالمي فاعل يدافع على حقوق الانسان و الشعوب ولقد استطاعت كسب بعض رهانات ونتائج في مجال التنمية البشرية للشعوب الفقيرة والمحرومة؛

- ان الاعتراف بالتنمية كحق من حقوق الجيل الثالث، كان وليد جهود معتبرة ونضال طويل على المستوي الدولي، رغم التضارب والتعارض الذي لقيه هذا الاعتراف خاصة من الدول المتقدمة، وتضرعها انه حق مضمون في حقوق الجيل الاول لحقوق الانسان المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، وكذا في الجيل الثاني المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

- ان واقع التنمية في دول العالم الثالث يوحي بوجود اختلالات متعددة، مادية بشرية، انتاجية، وعدم الاستقرار، وتعاضم الهوة بينها وبين الدول المتقدمة ولم تستطع جل الدول النامية من الخروج من الحلقات المفرغة التي تعانيها، خاصة بعد اتساع مفهوم التنمية وشموله مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتعدد مجالاته كالزراعة والصناعة و التعليم والصحة، والبيئة، الفقر، دور المرأة... الخ؛

- ان الدول النامية وبالرغم اشتراكها في بعض الميزات والخصائص، إلا انها تختلف من خلال درجة تكيفها وقبولها لظاهرة العولمة من جهة، فهي تنقسم بين رافضا لها وبين متعاملا معها بحذر، وبين منفتح ومنغمس فيها بكل معطياتها كما ان هذه الدول تختلف من جهة أخرى من

حيث درجة التنمية المحققة فيها؛ وهذا بدوره ما اثر على مدى انعكاسات العولمة على واقع التنمية في هذه الدول، فالدول التي تأخذ بمبادئ العولمة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية شعوبها وحقوقها في بلوغ درجات من التنمية، وكذا خصوصية اقتصادياتها تستطيع استثمار الفرص التي تهيؤها العولمة وفي نفس الوقت مواجهة التحديات التي تفرضها من اجل تحقيق واقع تنموي يسمح بالعيش الكريم والحياة السعيدة لشعبها؛

- إن العولمة فتحت وهيأت الطريق امام اجراء اصلاحات سياسية داخل الدول النامية وأعطت الفرصة من اجل العمل على إرساء الديمقراطية في الحكم وذلك من خلال تفعيل المشاركة السياسية وتوسيعها وتنظيم الانتخابات بكل حرية، والسماح بتأسيس منظمات المجتمع المدني وتفعيلها، ودعم التعددية السياسية ورعاية حقوق الإنسان وضمانها، وعلى الرغم من ان عدد من الدول النامية استجابت لهذه التغيرات وقامت بجملة من الاصلاحات السياسية والتي سمحت من خلالها بإجراء الانتخابات في الحياة السياسية وكذلك مساهمة المرأة في الحياة السياسية والسماح بالتعددية وعمل المعارضة، إلا ان كل هذه الاصلاحات كانت جوفاء المقصد وكانت تخدم مصالح الحكام وكانت مقيدة، ولا تعبر عن الرغبة الحقيقية في التغيير السياسي وبناء الحكم الرشيد، وكانت مجرد صورة للمظهر الخارجي استجابة للضغوط الخارجية والداخلية من جهة وإضفاء الشرعية على البقاء اطول مدد في الحكم والسلطة من جهة اخرى؛

- لقد قادت العولمة من خلال الاصلاحات السياسية التي تنادي بها الى زيادة التركيز على دور المرأة وضرورة مشاركتها في الحياة السياسية، وعلى الرغم من تطور هذا المكسب للمرأة في العديد من الدول النامية، إلا أن المرأة مازالت مضطهدة ولا تتمتع بأي حقوق بل مازالت تعاني الحرمان والتهميش حتى في حقوقها الاجتماعية وهذا في معظم الدول النامية؛

- ان العولمة قادت الى ظهور ظاهرة الإرهاب الدولي، وذلك من خلال ظهور منظمات تمارس نشاطات ارهابية في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي مهد للولايات المتحدة الامريكية استخدام القوة ضد اي دولة من الدول بحجة القضاء على الارهاب الدولي خاصة بعد أحداث سبتمبر 2011، ولقد أسفر عن هذه الحروب المزعومة ضد الارهاب زيادة الانتهاكات لحقوق الانسان والجرائم ضد الشعوب العزل والمدنيين، وهكذا أصبحت ظاهرة الارهاب ظاهرة دولية يمارس من اجل استئصالها كل محذور في العلاقات الدولية، هذا ما شكل تحديا كبيرا على التنمية البشرية في العالم النامي؛

- إن الدول النامية تعاني من ندرة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمنظومة الصحية، ويعود ذلك إلى تعمد الجهاز والأنظمة الحاكمة الي إخفاء هذه الإحصائيات والبيانات لأنها تعبر عن إخفاق سياستها الصحية اتجاه شعوبها؛ وإن شح وانعدام هذه البيانات والمعلومات حول الوضع الصحي يمثل عائق كبير يهدد التنمية البشرية في واقعا الصحي في البلدان النامية، وكذلك وفي نفس السياق يظهر التستر وعدم الكشف عن السياسات التنموية في هذا المجال في عمل الحكومة مما يزيد من اضعاف سبل التنمية البشرية أيضا؛

-ان العولمة أدت الى ظهور الامراض المستعصية والأوبئة على المستوى العالمي والتي يتطلب مواجهتها تكاتف الجهود الدولية، ومن هذه الأمراض الايدز والأوبئة التفوييد والكوليرا والايبولا...، إلى جانب ذلك عدم وجود سياسات صحية واضحة في مواجهة وعلاج هذه الامراض خاصة مرض الإيدز بالإضافة الى نقص عوامل التوعية الوقائية من هذه الاوبئة هذا كله انعكس سلبا على التنمية الصحية في دول العالم الثالث؛

- ان العديد من الدول النامية مازالت تعاني من ارتفاع معدل الوفيات بين الاطفال والأمهات بالرغم من العمل المبذول في هذا المجال من طرف بعض الدول، إلا أن تحقيق الاهداف التنموية في هذا المجال مازال بعيد المنال ؛

- مازالت اغلب الدول النامية تعاني من إختلالات كبيرة في التنمية بين الأرياف والمدن وعلى كافة المستويات، حتى نجد أن هذا التفاوت يمس أيضا المدن بعضها مع البعض، وهذا ما ينعكس سلبا على واقع التنمية البشرية في هذه البلدان؛

- ان الدول النامية في معظمها تمتاز بارتفاع معدلات النمو الديمغرافي، وهذا بدوره ما يوفر فرصا لتحقيق التنمية، ويفرض تحديات عليها، فالأولى تتمثل في توفير الاطارات البشرية التي تمثل راس المال البشري الذي يعتبر العامل الرئيسي والأساسي لبعث عمليات التنمية البشرية، أما الثاني فيمثل تلك التحديات التي تفرض على الحكومات من اجل تلبية حاجات السكان المتزايدة صحيا وتعليميا وفي مجال السكن ... ،هذا ما يزيد من الانفاق العام من اجل تحقيق سبل التنمية وفي الوقت نفسه فإن العولمة تتطلب من الحكومات الغاء الدعم والإنفاق الحكومي في مجالات الصحة والتعليم ودعم السكن؛

- ان عدد من الدول النامية استطاع تحقيق معدلات مقبولة في الجانب التعليمي من التنمية البشرية والتمثلة في رفع نسب الملتحقين بالتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي وحتى العالي، وكذا ارتفاع نسبة معرفة القراءة والكتابة عند البالغين والقضاء على الأمية، إلا أن معظم الدول النامية مازالت تعاني من ضعف في مجالات التعليم والقضاء على الامية ومازالت نسب الالتحاق بالمدارس في الطور الابتدائي تنخفض وذلك نظرا لصعوبة الظروف المعيشية وعدم توفير متطلبات التعليم من مدارس وأساتذة، بالإضافة الى اضطرار الاطفال الى دخول عالم الشغل في سن مبكرة لمساعدة عائلاتهم على توفير متطلبات العيش، اضافة الى استمرار عدم المساواة بين

الجنسين في المراحل التعليمية العليا، هذا كله ما يفرض تحديا صعب المنال على تحقيق واقع تنموي بشري في هذه البلدان؛

- لقد فرضت العولمة جملة من التحديات على واقع التعليم ومناهجه، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر وتطوير المناهج التعليمية وتكييفها من اجل مواكبة التغيرات التي تفرضها العولمة مع ادخال سبل المعرفة فيها، غير ان واقع الدول النامية يؤكد انه مازالت تعاني من اختلالات في مناهج التعليم، وان عمليات اصلاح المنظومات التربوية والتعليمية مازالت بطيئة ومنعدمة، مما ينعكس سلبا على سبل تمكين البشر وتأهيلهم بما يتماشى ومتطلبات التنمية البشرية؛

- تعاني الدول النامية من عدم التجانس في مجال المتخرجين من الجامعات والمعاهد ومتطلبات سوق العمل الامر الذي يزيد من نسب البطالة في صفوف هذه الفئات، ما يزيد بدوره من تحديات التنمية البشرية في القضاء على الفقر وتوفير مناصب العمل؛

- ان معظم الدول النامية لا تبادر في اكتساب التقنيات العلمية الجديدة وشبكات الاتصال والمواصلات الحديثة، هذا ما يفرض تحديا كبيرا على واقع التنمية البشرية التي تتطلب من اجل تحقيقها ادخال هذه التقنيات وتوطينها وسبل التعامل معها وذلك من اجل تمكين قدرات البشر وتأهيلهم؛

-ان العولمة ادت الى ظهور اشكالية الهجرة بين المدن والنزوح الريفي من الارياف الى المدن، وهذا ما يشكل تحديا كبيرا على التنمية البشرية التي تتطلب عدالة في التوزيع والتنمية المتوازنة بين المناطق والمدن وبين المدن فيما بينها وبما يحقق المساواة وتكافؤ الفرص، وأن الهجرة من الريف الى المدن زاد من ائقال الدولة في توفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكن والصرف الصحي، فضلا على انتشار النفايات وارتفاع نسبة التلوث في المدن وهذا ما يشكل خطر على التنمية البشرية المستدامة؛

- ان العولمة أدت الى فرض تحدي كبير يتمثل في ارتفاع نسبة الهجرة الخارجية خاصة الكفاءات، وذلك بسبب الأزمات داخل الدولة والمتمثلة في ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وغيرها، الأمر الذي ينعكس سلبا على واقع التنمية البشرية في الدول النامية الذي يستند على الكوادر المؤهلة في تحقيقها؛

- أدت العولمة إلى سوء استخدام الموارد واستنزاف البيئة وزيادة انبعاث الغازات الصناعية، الأمر الذي أدى الى شح بعض الموارد الطبيعية في البلدان النامية، مع ارتفاع نسب التلوث بمختلف صورته، بما يفرض تحديا على التنمية البشرية المستدامة في هذه الدول؛

- ارتفاع واتساع ظاهرة التصحر وجفاف الاراضي الرطبة وارتفاع نسبة الملوحة مع غور المياه، مما يفرض تحدي كبير على واقع التنمية البشرية، المتمثل في ضعف الانتاج الفلاحي مع ارتفاع درجات الحرارة وهذا ما يؤدي الى ضعف في توفير الامن الغذائي وتدهور في التوازن البيئي؛

- في المجال الاقتصادي أدت العولمة الى اتساع ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات واستحواذها على معظم اسواق الدول النامية، وذلك من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يهيئ فرصا كبيرة لهذه البلدان لما يوفره من رؤوس اموال تستخدم في تمويل مشاريع التنمية، وكذلك توفير التقنية الحديثة مع زيادة فرص العمل وهذا ما يعزز سبل التنمية البشرية، والجدير بالذكر أن العديد من الدول النامية اخفقت في الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وجعله عاملا إضافي لنقل العملة والتقانة، علما أن التنمية البشرية تتطلب جذب الاستثمارات الاجنبية؛

- تعاني معظم الدول النامية من أزمة المديونية، التي تمثل واحدة من التحديات التي فرضتها العولمة، وهذا ما ينعكس سلبا على واقع التنمية البشرية وذلك في تحقيق النمو وزيادة الانفاق على تسديد الديون وفوائدها، ومنه يتم إهمال تنمية قطاعات اخرى مثل التعليم والصحة والإسكان؛

- ان تحرير التجارة الخارجية هو احد سمات العولمة حيث من خلاله يتم الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك عن طريق نزع الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعيق صادرات الدول إلى الأسواق العالمية، وهذا ما يحقق التنافسية للسلع المصدرة، ويزيد من تعريض الإنتاج المحلي للمنافسة، وعلى الرغم من دخول العديد من الدول النامية في منظمة التجارة العالمية، إلا انه مازال هناك ضعف كبير في هذا المجال، خاصة في مجال دعم القطاع الخاص ورفع تنافسيته بوصفه عنصرا أساسيا في عملية التنمية؛

- لقد أدت العولمة الى زيادة الاندماجات والتكتلات الاقتصادية وتعاضم اهميتها وذلك لما تحققه من تنافسية وتكامل للصناعات الذي يتطلبه عصر العولمة، الا ان مجموعة الدول النامية مازالت تفتقد غياب الإرادة في تفعيل التكتلات والأسواق المشتركة وغياب التكامل فيما بين دول الجنوب؛

- إن سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين والمتمثلة في برامج الاصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف، في اغلبها لم تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية كل اقتصاد للدول النامية، وكذا درجة التنمية التي حققتها، كما أنها كانت على شكل وصفات جاهزة، تطبق بنفس الشكل على جميع الدول، الأمر الذي زاد من الازمات الاقتصادية كالبطالة وسوء توزيع الثروة، ما انعكس سلبا على واقع التنمية الاقتصادية في هذه الدول؛

- لقد أدت العولمة الى زيادة الترابط والتقارب والتشابك العالمي، وهذا ما أدى الى سهولة انتشار عدوى وحمى الازمات الاجتماعية وخاصة الازمات الاقتصادية التي تصيب بعض البلدان، بالإضافة إلى ما تولده الاصلاحات الاقتصادية والمالية وسياسات التقشف ورفع الدعم المرافقة للعولمة من فقدان للمناصب وتدهور القدرات الشرائية والاجتماعية، وعلى الرغم من انشاء شبكات الضمان الاجتماعي في بعض الدول النامية، إلا أنها تبقى هشة وضعيفة ومحدودة النشاط وتفترق إلى طرق ووسائل التمويل، وهذا ما يتنافى مع متطلبات التنمية البشرية ؛

وفي الاخير ارتأينا ان نختم دراستنا هذه بمجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ان من خلال نتائج دراستنا تبين لنا ضعف وعجز المنظمات الدولية التي تعاني من هيمنة الدول الكبرى وكذلك نقصان شرعيتها واضطراب أداءها، ولذلك بات من الضروري اعادة النظر في اصلاح هذه المنظمات عن طريق توسيع التمثيل السياسي في هيكل اتخاذ القرار فيها وجعله شامل لكل القارات وممثلا لكل الشعوب؛ وكذلك عن طريق منع حق الفيتو واستبعاده في القضايا الحساسة مثل قضايا امن الشعوب وحقوق الانسان وحمايتها وكذا قضايا البيئة والتنمية؛

- ضرورة أن تتصاعد حركة المنظمات الغير الحكومية كفاعل دولي يعمل على مناهضة أطماع البيروقراطية المتوحشة وان تنتظم دوليا بشكل مرن وفاعل وان تبذل اكثر في مجالات الاحتجاج والاقتراح ؛

- إن تحسين الأوضاع التنموية في العالم ككل لا يتحقق إلا بتغيير السياسة الدولية الراهنة وإعادة النظر في سير وقيادة العلاقات الدولية، وذلك بالرجوع إلى عالم متعدد يراعي مطالب وتطلعات كل الشعوب المتقدمة والنامية بنفس القدر والموازاة بدون انحياز او استغلال ؛

- ضرورة الإسراع في وضع الإصلاحات من طرف الدول النامية من خلال الوقوف على الاختلالات التي يعانيها واقع التنمية فيها، وذلك من خلال حسن استعمال ما تملكه من مؤهلات وموارد بشرية وطبيعية وكذا اصلاح المؤسسات التشريعية والمالية والتربوية وبعث الإصلاحات الاقتصادية وجعلها تتماشى مع ميزات اقتصادياتها الداخلية؛

- لا بد من أن تتوفر الإرادة الحقيقية لدى البلدان النامية وذلك في تطبيق اصلاحات ديمقراطية واضحة المعالم وشفافة تعمل على تكريس التعددية والمشاركة السياسية لكل الأطراف، مما يقوي دعائم الحكم الصالح والراشد، وكذا ضمان عمل المعارضة وحرية تكوين التنظيمات الاجتماعية، وتوسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وهذا عن طريق وضع مواد تكفل ذلك في القوانين الاساسية لهذه الدول؛

- إن تحقيق تنمية بشرية في البلدان النامية يتطلب وبشكل عاجل وجود مصداقية دولية في التعامل مع القضايا والمشاكل العالقة على المستوى الدولي وبشكل خاص قضية الإرهاب الدولي التي أصبحت تستخدم كذريعة من اجل تحقيق مصالح وأهداف الدول المتقدمة الليبرالية؛

- ضرورة وضع إصلاحات شاملة وواعية في مجال القطاع الصحي ووضع خطط واضحة المعالم والقيام بالاستشراف في هذا المجال لتحقيق الاهداف التنموية في مجال خفض معدلات الوفيات بين الأطفال والأمهات؛

- ضرورة التركيز على الجانب التعليمي لتحقيق اهداف التنمية وذلك من خلال السعي إلى توفير وإتاحة فرص التعليم الابتدائي الى كافة الأطفال ومن الجنسين، وإزالة الفوارق والتمييز بمختلف انواعه بين الجنسين في مختلف المراحل التعليمية الأخرى؛

- إعادة النظر في المناهج التعليمية وذلك بإصلاحها وضبطها وإدخال سبل المعرفة فيها، بغية إعطاء أحسن تأهيل للأجيال يجعلهم في أحسن مركز في التغيرات الدولية والتحديات التي تفرضها العولمة؛

- التوفيق والتنسيق بين منتجات التعليم وما يتطلبه واقع وسوق العمل، مع ضرورة التكيف مع الرهانات الجديدة من خلال التدريب وفتح التعليم في المجالات والاختصاصات المطلوبة لمواكبة العصر، مع تهيئة الكوادر البشرية لشغل الفرص التي توفرها العولمة؛

- الإسراع في إدخال التقنيات الحديثة واستعمال سبل الانترنت ورفع الحواجز عنها وتحسينها، وتمكينها لكل المدن والمناطق، وذلك لأهميتها في رفع مستوى وقدرات الاطارات البشرية مما يجعلها في الطليعة لمواجهة المشاكل والبحث عن الحلول اللازمة لها؛

- لا بد على الدول من التدخل ووضع حد لظاهرة التوزيع الغير المتكافئ للنمو والثروات وفرص العمل الذي تسببه العولمة، مع التأكيد على المساواة وعدالة التوزيع مما يحقق اسس التنمية المتوازنة بين المدن والمناطق داخل المدن، هذا ما يقضي على ظاهرة الهجرة الداخلية بين المدن؛

- القضاء على أسباب الهجرة الخارجية وذلك عن طريق توفير فرص العمل المناسبة لكل الفئات ومنح الامتيازات والحوافز في هذا الشأن؛

- الاستخدام العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية، وخاصة منها الغير متجددة مع ضمان حق الاجيال منها وذلك لتحقيق تنمية بيئية مستدامة، مع ضرورة معالجة ظاهرة التلوث البيئي عن طريق التوعية والتحسيس ونشر الثقافة البيئية بين كل الاطراف الفاعلة في هذا المجال ، مع

توقيع الجزاءات على المخالفين وفرض الضرائب البيئية على الانتاج والصناعات التي تمس البيئة والجبر على اصلاحها في حالات الضرر القابل للإصلاح؛

- العمل على الحد من ظاهرة التصحر التي باتت تجتاح العالم النامي وذلك بالتركيز على التشجير وإقامة السدود والتركيز على الزراعة واستصلاح الاراضي ورفع نسبة سقيها؛

- في الجانب الاقتصادي ضرورة توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الاجنبية وذلك من خلال اصلاح وسن قوانين الاستثمار التي تساعد وتشجع على ذلك، من أجل الاستفادة بما يوفره الاستثمار من فوائد من تمويل للمشاريع التنموية وكذا توفير مناصب العمل ونقل التقنيات الحديثة؛

- ضرورة تفعيل التعاون جنوب-جنوب بين الدول النامية، وإجراء اتفاقيات تجارية وتطبيقها وتشجيع سبل التكامل الاقتصادي والتكتلات بين الدول النامية، بغية تحقيق التكامل بين الصناعات وتبادل الخبرات التقنية وتحقيق القدرة التنافسية في ظل عالم التكتلات الاقتصادية التي تفرضها العولمة؛

- السعي المتواصل من اجل التأثير على الدول المتقدمة والمنظمات الدولية، وذلك لغرض تخفيض الديون ونسب الفوائد وإعادة هيكلتها وجدولتها وذلك لما توفره من أموال يمكن استثمارها في مجال التنمية البشرية؛

- العمل على إجراء اصلاحات اقتصادية تتماشى مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة وغير مشروطة، تتماشى مع درجة التنمية المحققة في كل بلد، وبما يسهل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

- ضرورة دعم وتشجيع القطاع الخاص الذي يساعد على تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام

وذلك في مجالات التصنيع وتطوير الانتاج وتوفير فرص العمل؛

- العمل على إنشاء وتفعيل وتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي من اجل حماية المتضررين من

تقلبات السوق وأثار الأزمات الاقتصادية، وحماية الفقراء وتوفير حاجاتهم الاساسية وتعويض

الذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية؛

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- ابراهيم أحمد خليفة، دور الامم المتحدة في تنمية الشعوب الافريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007.
- 2- ابو الحسن عبد الموجود ابراهيم أبو زيد، التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009 .
- 3- ابو عبد السلام، أحمد عبد الله، العولمة رؤية موضوعية، دار التنوير الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2000.
- 4- أحسن عميروش، الوكالات الدولية المتخصصة ذات الطابع الاجتماعي ودورها في حماية حقوق الإنسان دار هومة، الجزائر، 2011.
- 5- أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الانسان في إطار منظمة الامم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة ،مصر، 2008.
- 6- أحمد بركات، تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة ، دار بلقيس للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2014.
- 7- أحمد سعد أبو عامود، النظام السياسي في ظل العولمة، دار الفكر الجامعي العربي، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، 2012.
- 8- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2000.

- 9- أدرينانو بيانينون، العولمة نقيض التنمية، ترجمة، جعفر حسين علي السوداني، بيت الحكمة، الطبعة الاولى، بغداد، 2002.
- 10- اسماعيل صبري عبد الله، كلمة العولمة مضللة، في العولمة، هيمنة منفردة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، دار جهاد للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، مصر، 1999.
- 11- اسماعيل عثمان، دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية البشرية، مؤسسة
- 12- أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الاوسط وتأثيرها على التنمية الديمقراطية، دار الشروق، القاهرة، 1991.
- 13- باسيل يوسف، النظام الدولي الجديد وحقوق الإنسان دارا لشؤون الثقافية، بغداد، 2002.
- 14- بطرس بطرس غالي، خطط السلام والتنمية والديمقراطية، دار النهار، بيروت، 2003.
- 15- بن طاهر حسين، مدخل الى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى، قسنطينة، الجزائر، 2010.
- 16- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2005.
- 17- بهاء شاهين، العولمة والتجارة الالكترونية، دار الفاروق الحديثة للنشر والطباعة، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2000.
- 18- بول ويلكيسون، العلاقات الدولية، ترجمة لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2013.
- 19- بومدين تامشة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، قضايا وإشكاليات، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2011.

- 20- جاسم المناعي، الوطن العربي بين قرنين،المشهد الاقتصادي العالمي، دار الخليج للصحافة، الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2006.
- 21- جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان 2006.
- 22- جبيري ياسين،المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية والادارية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان الاردن، 2017.
- 23- جلال الدين محمد صلاح،الارهاب الفكري،أشكال وممارسته، الطبعة الاولى،جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، السعودية، 2008.
- 24- حسن عبد الله العايد، إنعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى،2009.
- 25- حسين علي الفلاحي،العولمة الجديدة أبعادها وانعكاساتها، دارغيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان،2014.
- 26- حكيم غريب،السياسة الدولية والقانون الدولي،مكافحة الارهاب الدولي،الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر،2013.
- 27- حميد حمد السعدون، العولمة وقضاياها، دار وائل للنشر،الطبعة الأولى، عمان،2000.
- 28- خليل حسن، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2007.
- 29- خليل حسن، العلاقات الدولية، النظرية والواقع، الاشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011 .

- 30- رامز طنبور، فتحي يكن، العولمة ومستقبل العالم الاسلامي، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر، بيروت، لبنان، 2000.
- 31- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة للنشر والتوزيع، الاردن، بدون طبعة، 2013.
- 32- رياض صالح أبو العطا، الحقوق الجماعية في ضوء القانون الدولي العام، دون طبعة، دار الجامعة الحديثة، مصر، 2009.
- 33- زبيري رمضان، العولمة والبنى الوظيفية الجديدة للدولة، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة ، الاولى، عمان، الأردن، 2012.
- 34- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2009.
- 35- سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الاول، الطبعة السابعة، الجزائر، 2005.
- 36- سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، دراسات ومفهوم شامل، دار الياحيا للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2015.
- 37- السيد أبو عطية، نظريات العلاقات الدولية، دار الفكر الجامعي، دون طبعة، الاسكندرية، مصر، 2012.
- 38- صالح احمد هريدي، العلاقات الدولية، مكتبة بستان المعرفة، دون طبعة، الاسكندرية، مصر، 2008.
- 39- صامويل هانتغتون، صدام الحضارات، ترجمة، مالك عبيد و محمود محمد، الدار الجماهيرية، ليبيا، 1999.

- 40- صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي، حق الانسان في التنمية الاقتصادية و حمايته دوليا، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2005.
- 41- صلاح الدين حسن السيبي، الاقتصاد الدولي، العولمة والتحولت الاقتصادية الدولية، دار الكتاب الحديث، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2013.
- 42- صلاح محمد عبد الحميد، أزمة البطالة، دراسة مقارنة، مصر، السعودية، الكويت، هبة النيل العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، مصر، 2011.
- 43- ضياء مجيد الموسي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 44- طلعت جواد لحي الحديدي، مبادئ القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية (العولمة)، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.
- 45- عبد الحليم عمار غربي، العولمة الاقتصادية، رؤى إستشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرون، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013.
- 46- عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الجزائر، 2008.
- 47- عبد السلام ابو قحف، العولمة وحاضنات الأعمال، حالات عملية وحلول مشكلات، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفني، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2002.
- 48- عبد السلام جمعة زاوود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2013.
- 49- عبد العزيز النويصي، الحق في التنمية بين القانون الدولي والعلاقات الدولية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008.

- 50- عبد الغني عماد، سوسيولوجية الثقافة، المفاهيم والاشكالات من الحداثة الى العولمة، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2008.
- 51- عبد القادر تومي، العولمة من الاقتصاد إلى الايديولوجية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر 2009.
- 52- عبد القادر رزقي المخادي، النظام الدولي الجديد، الثابت والمتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة ثانية، الجزائر، 2003.
- 53- عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة بغداد، دار الشؤون الثقافية، 2005.
- 54- عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2010 .
- 55- عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، حقوق الانسان، الكتاب الثالث، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 56- عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014.
- 57- عبد الله بوقفة، القانون الدولي المعاصر والقانون الدستوري، دار الهدى، الطبعة الاولى، عين مليلة، الجزائر، 2012.
- 58- عبد المجيد الصالحين، وآخرون ، العولمة من منظور شرعي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.
- 59- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001.

- 60- عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 1999.
- 61- عبد الهادي عبد القادر سويفي، محاضرات في أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، بدون دار النشر، بدون طبعة، القاهرة، 2007.
- 62- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 2010.
- 63- عزيزة بن سميحة بنت عمارة، الدول النامية وأزمة المديونية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2014.
- 64- عصام نور، العولمة وأثرها في المجتمع الإسلامي، مؤسسة شهاب الجامعية للطباعة الأولى، 2002.
- 65- علي صباح، الصراع الدولي في نصف قرن 1943، 1995، دار المنهل، الطبعة الثانية، لبنان، 2006.
- 66- علي عبود جعفر، منهجية البحث العلمي، والمنهجية في علم القانون، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2016.
- 67- عماد خليل إبراهيم، القانون الدولي لحقوق الإنسان في ظل العولمة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، لبنان، الطبعة الأولى، 2012.
- 68- عمر اسماعيل سعد الله، مدخل الى القانون الدولي لحقوق الانسان، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 69- عمر سعد الله واحمد بن ناصر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.

- 70- عمر سعد الله، القانون الدولي للأعمال، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010.
- 71- عمر صدوق، قانون المجتمع العالمي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003.
- 72- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، دون طبعة، الاسكندرية، مصر، 2003.
- 73- عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بدون طبعة، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.
- 74- عوني محمد الفخري، التنظيم القانوني للشركات المتعدية الجنسيات والعولمة، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الاولى، 2002.
- 75- غي أنيل، قانون العلاقات الدولية، ترجمة، نور الدين اللباد، مكتبة مدبولي ، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 1999.
- 76- فهد خليل زايد، محمد صلاح رمان، العولمة الاقتصادية، دار الاعصار العلمي للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2014.
- 77- قادري عبد العزيز، حقوق الانسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، المحتويات والآليات، دون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2004.
- 78- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظري والتطبيق، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.
- 79- كارين منغست، افيان أرغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الغرقد، الطبعة الاولى، دمشق، سوريا، 2013 .

- 80- لمياء محمد احمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2002.
- 81- مارسيل ميرل، السياسة الخارجية، ترجمة خضر خضر، دار أفاق، دون طبعة، بيروت، دون تاريخ نشر .
- 82- مارسيل ميرل، سوسولوجية العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافقة، دار المستقبل العربي ، القاهرة، 1996.
- 83- مايكل كليير، الحرب على الموارد، ترجمة، عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون طبعة، 2002.
- 84- محسن أحمد الخضيري، العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللا دولة، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2000.
- 85- محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الاسلام، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون طبعة، دون تاريخ نشر .
- 86- محمد حسن الابياري، المنظمات الدولية وفكرة الحكومة العالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1989.
- 87- محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة -دراسة مقارنة - منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى لبنان، 2009.
- 88- محمد سامي عبد الحميد، اصول القانون الدولي العام، القاعدة الدولية، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر 2015.
- 89- محمد سعد ابو عامود ، العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2007.

- 90- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن، 2010.
- 91- محمد عبد الله شاهين محمد، التحديات السياسية والاقتصادية للدول العربية وسبل معالجتها، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الاولى، دولة الامارات العربية المتحدة-الجمهورية اللبنانية، 2017.
- 92- محمد عبد الله شاهين، سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الاولى، الامارات العربية المتحدة-الجمهورية اللبنانية، 2016.
- 93- محمد مقدادي، العولمة رقاب كثيرة وسيف واحد، المؤسسة العربية للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2002.
- 94- محمد نصر مهنا، الدولة والنظم السياسية المقارنة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2011.
- 95- محمود خلف، مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار زهران للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2012.
- 96- مصطفى يوسف، عولمة الاسواق المالية المعاصرة، دارحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2016 .
- 97- ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في المفهوم، الظاهرة والابعاد، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2001.
- 98- نبيل علي، ثورة المعلومات، الجوانب الثقافية، العرب والعولمة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 1997.

- 99- نور الدين حامد، عولمة المؤسسات الاقتصادية الدولية وأثارها على مديونية الدول النامية، دار أسامة للتشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2015.
- 100- هانس بيتر مارتين وهارالد شومان ، فخ العولمة ،الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس علي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1997.
- 101- هاني دويدا، المنهجية القانونية، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الاولى، الإسكندرية، مصر 2014.
- 102- هبة الله أحمد خميس بسيوني، العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الاسكندرية، مصر، 2012.
- 103- هناء عبد الغفار، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين نموذجاً، بغداد بيت الحكمة، 2002.
- 104- هويدا محمد عبد المنعم، العقوبات الدولية واثرها على حقوق الانسان، دون طبعة، دون دار نشر، دون مكان نشر، 2006.
- 105- وسام نعمت ابراهيم السعدي، المنظمات الدولية غير الحكومية، دار الكتب القانونية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2012.
- 106- يوسف حسن يوسف، نظم العولمة وأثرها على الاقتصاد الدولي الحر، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، الطبعة الاولى، 2011.

الرسائل والاطروحات

- 1- براهيم أحمد، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الفلسفة، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

- 2- حداد محمد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة الى حالة الجزائر ومصر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، سنة 2003-2004.
- 3- خالد معمر جندل، التنظير في الدراسات الامنية مابعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008.
- 4- خفاش نبيلة، دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010.
- 5- سلمان حسن، الاستثمار الأجنبي والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004.
- 6- عادل شنيني، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالاشارة الى بعض التجارب الدولية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص، التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، السنة الجامعية 2010-2011.
- 7- عبد اللطيف مصطفى، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2007-2008.
- 8- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارب مختلفة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

- تخصص، التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية، 2006-2007.
- 9- علي شريف الزهرة، التحكم الالكتروني في منازعات التجارة الالكترونية، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسي جامعة مستغانم، الجزائر، السنة الجامعية 2016.
- 10- عماد معوشي، تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم، علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر السنة الجامعية، 2014-2015.
- 11- محمد الامين مصطفى بديرينة، الحق في التنمية مابين الاعلانات والتطبيقات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010.
- 12- محمد بابكر، تقييم الاهداف الانمائية للألفية الثالثة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر - في ظل الاصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، السنة الجامعية، 2008-2009.
- 13- محمد فائز بوشدوب، التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

- 14- نور الدين عبد الرزاق، الحق في التنمية في ظل احكام القانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في الحقوق، نخصص القانون الدولي لحقوق الانسان، كلية الحقوق، جامعة المدية، الجزائر، 2015/2014.
- 15- وماحنوس فاطمة، مفهوم البلدان الاقل نمو في العلاقات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير في الحقوق، تخصص القانون ادولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق - بن عكنون - جامعة الجزائر، سنة، 2005-2006.
- 16- يحياوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة، 2004-2005.

المجلات والدوريات

- 1- امين محمد محي الدين، البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 28، ليبيا، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2002.
- 2- إيما رتشلد، العولمة وعودة التاريخ، ترجمة، أمل حسن، مجلة المعرفة، العدد 441، 2000، وزارة الثقافة، سوريا .
- 3- تميم حسين الحاج محمد التميمي، الاستراتيجية الامريكية للولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق وافاقها المستقبلية، مجلة دراسات عراقية، بغداد، مركز العراق للبحوث والدراسات، العدد 03، 2005.
- 4- جلال عبد الله معوض، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 14، العدد، 4، 1986.

- 5- حسان خضر، الاستثمار الاجنبي المباشر، تعاريف وقضايا، مجلة جسر للتنمية، الكويت، معهد التخطيط، العدد 32، 2004.
- 6- حسان خضر، تحليل الاسواق المالية، مجلة جسر للتنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد 27، 2004.
- 7- حسن الحاج، اقتصاديات البيئة، مجلة جسر للتنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد 26، 2014.
- 8- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، بيروت، 2004.
- 9- حسين توفيق ابراهيم، التطور الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة مركز الاهرامات للدراسات السياسية العدد 2001، 14.
- 10- خالد عبد العزيز الجوهري، منظمة التجارة العالمية، مراجعة موضوعية، مجلة السياسة الدولية، العدد، 149، يوليو، 2002، مؤسسة الاهرام، القاهرة.
- 11- خالد عبد العزيز الجوهري، الاندماج ما بين الظاهرة والهوس، مجلة السياسة الدولية، العدد 140، 2000، مؤسسة الاهرام، القاهرة.
- 12- خالد عبد العزيز الجوهري، الاندماج ما بين الظاهرة والهوس، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاعرام للدراسات السياسية، العدد 158، 2004.
- 13- خلدون النقيب، مفهوم الحاكمية الطوباوية الحديثة، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، نيويورك، الاسكوا، للعدد، 14، سنة 2002.
- 14- ديانا الخياط، معوقات في وجه تحقيق المساواة بين الجنسين، حالة لبنان، مجلة المستقبل العربي، العدد 317، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2005.

- 15- رسلان خضور وسمير ابراهيم ، مستقبل العولمة ، سلسلة قضايا راهنة ،دمشق ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، العدد77، 2008.
- 16- رضوان زيادة، الاسلاميون وحقوق الانسان، اشكالية الخصوصية والعالمية، مجلة المستقبل العربي، عدد 1997، 236.
- 17- رياض عزيز هادي، العالم الثالث والديمقراطية والتعددية، مجلة العلوم السياسية، العدد 21، بغداد 2001.
- 18- سهيل الفتلاوي، مؤسسات المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي، بيروت، مجلة دراسات العراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 03، 2005.
- 19- صبري زاير اسماعيل ، الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق الراسمالية العالمية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 420، 2009
- 20- عبد الحسين وادي العطية، الخصخصة في البلدان النامية، مجلة دراسات، عمان، الجامعة الاردنية، مجلد 25، العدد 1، 2008.
- 21- عبد الرزاق مقري، نحو الطريق الوسط، دورية البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية، العدد 04، دار الخلدونية، الجزائر، 1999.
- 22- عبد المنعم السيد علي وسعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة، المفهوم، الاستراتيجيات، المؤشرات، النتائج، دراسة مقارنة في اقطار مختارة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلة نصف سنوية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد الثالث عشر، القاهرة، 2004.

- 23- عبير محمد سعد، ظاهرة البطالة والاخلال بحق العمل في المجتمع العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، الجامعة العربية، العدد119، خريف،2004.
- 24- عفاف خويلد، فعالية الاعلان في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد، 07، ورقلة، الجزائر، 2010.
- 25- عقون محسن، ماهية التنمية وابعادها، مجلة الحقيقة، العدد الاول، جامعة أدرار، دار الهدى للطباعة والتشتر والتوزيع،2002.
- 26- علي مجيد الحمادي، واقع المناخ الاستثماري في الدول النامية - حالة الدول العربية - واثره على عودة الاستثمارات المهاجرة، مجلة شؤون استراتيجية، عمان، مؤسسة عمون للنشر، العدد 12، 2007.
- 27- عياش قويدر، ابراهيم عبد الله، أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، الجزائر، 2005.
- 28- القاضي سالم روضان الموسوي الرقابة القضائية على أعمال مؤسسات المجتمع المدني،مجلة النبأ، شهرية ثقافية عامة، تصدر عن المستقبل للثقافة والاعلام ،العدد 80، بيروت، لبنان، ديسمبر 2006.
- 29- مأمون احمد محمد النور، التنمية المستدامة، مجلة الامن والحياة، العدد 361، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية،2012.
- 30- محمد الاطرش، العرب والعولمة ما العمل؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 211، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1997.
- 31- محمد الرميحي، تخطي الموانع ، الطريق الدولي السريع للمعلومات، مجلة العربي، عدد 540.

- 32- محمد القرشي، التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص بين الاداء التتموي ومنطق صندوق النقد الدولي، دراسة في الاقتصاد السياسي للخصخصة في الاقتصاديات النامية، مجلة الاقتصادي، 2009.
- 33- محمد أمين، الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة، سلسلة كتاب قضايا فكرية ، عدد629، سنة 1999.
- 34- محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،لبنان ، عدد228، فيفري 1998.
- 35- محمد عيسى عبد الشفيق ، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية ، من البعد القانوني الى البعد السياسي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 223 ، سنة 1997.
- 36- محمد فهم يوسف، عولمة حقوق الانسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الانسان، مجلة المستقبل العربي، عدد235، 1997 .
- 37- محمود حيدر، السيادة في ظل تحولات العولمة، الدولة المغلولة، مجلة الشرق الاوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 100، 2000.
- 38- مسعود خولة، العدالة الانتقالية في المغرب، تجربة هيئة الانصاف والمصالحة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد السابع، الجزائر، 2015.
- 39- مقدم عبيرات وعبد العزيز الازهر، التنمية والديمقراطية في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2007.
- 40- مها عبد اللطيف الحديثي ، افريقيا وداعا للانقلابات ، نشرة قضايا دولية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد 24، بغداد، 1998.

41- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي، ورقلة، الجزائر، 2009-2010.

42- نصر محمد عارف، مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، مجلة ديوان العرب، عدد جوان 2008، القاهرة، مصر.

43- هشام الصادق، قمة الثماني، نمط جديد في التعاطي مع مشاكل القارة الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 40، عدد 162، القاهرة، مصر، أكتوبر 2005.

الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية

1- احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

2- أسامة أمين الخولي، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ، 1998.

3- أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وإدارة التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1997.

4- إسماعيل صبري عبد الله، العرب والكوكبة، في كتاب العرب والعولمة، تحرير أسامة أمين الخوري، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

5- بوزيان عثمان، اقتصاد المعرفة، مفاهيم واتجاهات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، 9-10 مارس 2004، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، الجزائر.

6- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والادب، الكويت، 2004.

7- السيد ياسين، وآخرون، العرب والعولمة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

- 8- ضاري رشيد الياسين، الولايات المتحدة الامريكية وعولمة الارهاب، بغداد، مركز الدراسات الدولية، المؤتمر السنوي السابع للارهاب الدولي، 17-18 سبتمبر 2002.
- 9- علي عبد القادر علي، سياسات واستراتيجيات الاقلال من الفقر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 10- فادي علي مكي، دور الحكومات في رسم السياسات التجارية الكفيلة بتحقيق الأهداف الإنمائية في ظل العولمة، دمشق، صندوق النقد العربي، 2000.
- 11- فرج عبد الفتاح فرج، العولمة ومقتضيات التنمية البشرية في شمال افريقيا، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، المنعقد في، 09 و 10 مارس 2004.
- 12- فؤاد ثناء عبد الله، اليات التغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
- 13- مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، بغداد، 2001.
- 14- معن نسور، نحو اقتصاديات مبنية على المعرفة في العالم الثالث والوطن العربي، المؤتمر العربي الاول لمنتدى التنمية البشرية، القاهرة، 24-26 فبراير، 2003، برنامج الامم المتحدة الانمائي 2003.
- 15- ناجي علوش، حقوق الانسان في الوطن العربي، النظرية والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

- 16- ناصر القحطاني، دور الجهات المانحة في تنفيذ الاهداف التنموية للألفية، ورشة العمل العربية حول الاهداف التنموية للألفية نحو العام 2015، تحديات وأفاق، يوم 28 و29، جوان 2005، القاهرة، جامعة الدول العربية.
- 17- نبيل مرزوق، هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جامعة العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 27 أبريل 2010.
- 18- هالة خالد حميد، الارهاب الدولي الجديد ودوره في تنفيذ الاستراتيجية الامريكية بعيدة المدى، بغداد، مركز الدراسات الدولية، المؤتمر السنوي السابع للارهاب الدولي، 17-19 سبتمبر 2002.
- 19- هالة خالد حميد، التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، اشكالية حقوق الانسان، المائدة المستديرة للاساتذة العرب، طرابلس، جامعة ناصر الاممية، ليبيا، 2005.
- 20- هشام حسين يونس، حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن، مؤتمر الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة السادس- الجلسة الخامسة المتعقد في 10-14 نيسان بالدوحة 2006.
- 21- هلال علي الدين ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار و التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

إصدارات الامم المتحدة

- 1- الاسكوا، آثار السلام والأمن على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002.
- 2- الاسكوا، الاستجابة للعولمة، الاتجاهات، التحديات والسياسات الخاصة بانتقال العمالة وديناميكيات السكان، نيويورك، الامم المتحدة، 2003.

- 3- الاسكوا، السياسات السكانية و التحول الديمقراطي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.
- 4- الاسكوا، تسهيل التجارة والتجارة الالكترونية في منطقة الاسكوا، نيويورك، الامم المتحدة، 2003.
- 5- الاسكوا، سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية، نيويورك، الامم المتحدة، 2001.
- 6- الاعلان 1514 الصادر في 14/12/1960 وجاء فيه " لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق ان تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية الى تحقيق انمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي..".
- 7- إعلان الألفية للتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2004،.
- 8- اعلان الامم المتحدة حول التقدم والانماء في المجال الاجتماعي لعام 1969.
- 9- اعلان الامم المتحدة للحق في التنمية لعام 1986 .
- 10-فرانشيكو ماسيلاما، اشراك منظمات المجتمع المدني، تجارب الامم المتحدة وتوقعاتها، جنيف، الامم المتحدة، 2002.

التقارير

- 1- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ، عام 2014.
- 2- برنامج الامم المتحدة الاتمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1997، نيويورك، الامم المتحدة، 1997.
- 3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، سنة 1991، ترجمة وكالة الأهرام، القاهرة، مصر .
- 4- البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم، 2009، إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية.

5- تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، العولمة والنمو والفقير، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.

6- تقرير التنمية البشرية لعام 2000، نيويورك، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2000.

7- تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002، نيويورك، برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2003.

8- تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2004، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك، 2004.

9- تقرير التنمية البشرية المستدامة لعام 2005، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك، 2005.

10- تقرير التنمية البشرية لعام 1990، نيويورك، الامم المتحدة، 1990.

11- تقرير التنمية البشرية لعام 2015، نيويورك، الامم المتحدة، 2015.

12- تقرير عن التنمية في شمال افريقيا والشرق الاوسط، تحسين التضمينية والمساءلة، واشنطن، البنك الدولي، 2003.

13- صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، تباطئ في النمو وتساعد المخاطر، سبتمبر 2011.

المواقع الالكترونية

1- بوخرص خديجة، دور المنظمات غيرالحكومية في تفعيل الامن الانساني، موسوعة العلاقات

الدولية، قسم المنظمات الدولية وقضايا التكامل الدولي،الجزائرية للدراسات السياسية

والاستراتيجية، الموقع الالكتروني، <http://www.ahewar.org>.

2- سعيد ياسين موسى، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية، الحوار المتمدن، مركز هردو

لدعم التعبير الرقمي القاهرة، <http://hrdoegypt.org/wp>.

- 3- سيلان جبران العبيدي ، دور التعليم في المجتمع المعرفي المنشود ، جامعة صنعاء ، 2004،
من الموقع ، www.abdeldaim.com.
- 4- عبد الحكيم محمود، البيئة والتلوث : من الموقع www.beea.net
- 5- عبد السلام اديب ، ابعاد التنمية المستدامة ، www.alger-ecologie.net
- 6- مارتن وولف ،تشكيل العولمة ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد51، الرقم 03، سبتمبر 2014
، الصادرة عن الصندوق النقد الدولي. (www.Copyringht.com .) [Clearance](http://www.Copyringht.com)
[Centre](http://www.Copyringht.com).
- 7- المصطفى ولد سيد أحمد ، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي ، من الموقع
: www.aljazeera.net
- 8- هاشم نعمة ، ظاهرة التصحر وأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث ،
www.sotalirag.com
- 9- هشام حسين يونس، حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن،
مؤتمر الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة السادس 14 نيسان الدوحة 2006،
، www.qatarconferences.org
- 10- هنري كيسنجر ، كيف ستؤدي هجمات 11سبتمبر الى صياغة النظام العالمي الجديد
للقرن الحادي والعشرين ، www.mafhoum.com

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

- 1- CHRISTIAN Aubin, PHILIPPE Noerl, Economie Internationale, faits théories et politiques, paris, édition du seuil, 2000.
- 2- CLORD Daniel, Relation internationales ; Ed. Masson, N°77, Paris, 1981.
- 3- CORM George, Le nouveau Ordre Mondiale, La Découverte, Paris, 1993.
- 4- Dwight H.Perkins et autres, économie du développements, 3eme, éd, Boeck, paris, 2008.
- 5- EDMOND Jouve, le tiers monde dans la vie internationale, office des publications universitaires, Alger, 1983.
- 6- Everett E.HAGEN, Economie du développement, éditions Economica, 3eme édition, paris, France, 1982.
- 7- Fabrice MAZEROLLE, les firmes multinationales, Vuibert, dyna'sup économie, paris.
- 8- FREDERIC Teulon, croissance, crises et développement, presse universitaire de France, 5'Emme édition, 1998.
- 9- Jacques FANTANEL, La globalisation en analyse, Géo économie et stratégie des acteurs, édition coté cours, paris, 2005.
- 10- M. Merle, sociologie des relations internationales, 4eme, édition, Dalloz, 1999.
- 11- MIECZYSLAW FALKOWSKI, les problèmes de la croissance du tiers monde, Payot, paris, 1968.
- 12- MRABET Elarbi, Relations internationales, Gaétan Morin éditeur – Maghreb, 1997.
- 13- Paul krugman et Maurice obstfeld, économie international, nouveaux horizons, paris, 2009.
- 14- Pierre SALLES, problèmes économique généraux, 6e édition, BORDAS, Paris, 1986.
- 15- Rachid BOUDJEMA ,LE FMI dans l'économie-monde, Un nouveau Bretton Woods est-il possible ?Dar El Khaldounia , Algérie,2016.
- 16- RICHARD H.K. Victor, ROBERT.E.KENNEDY, Globalisation and Growth, Cose studies in Economic stratégies –Harcourt college. Publisher, 2001.

- 17- ROBERT BOYER et la, Mondialisation au –delà des mythes, Casbah édition, Alger ,1997.
- 18- Stéphane la BRANCHE ,Mondialisation et Terrorisme identitaire, ou Comment L’Occident Tente de Transformer Le Monde, éd, L’Harmattan, paris, Budapest et Torino,2003
- 19- Thierry MEYSSAN, 11september2001, l’effroyable imposture, éditions Carnot, paris, 2002.

الملتقيات والمؤتمرات والندوات والإصدارات العلمية

- 1- De La rosière J, Interview réalisé par Laura wallace en chef de la Revue Finances et Développement, Comment remodeler le FMI ? Trois point de vue sur le FMI du XX le siècle, finances et Développement, N°3, Septembre 2004.
- 2- M. Bedjaoui, Droit au développement et Cogens dans ressources naturelles en droit international, annuaire des auditeurs de l’académie du droit international ,1986.
- 3- Nicolas, Eyzaguirre, soutenir l’Amérique latine dans sa transformation, Finances et Développement, FMI, Mars 2011, volume 48, N° 1.
- 4- Saleh. M. Souli et autre, la mondialisation et l’Afrique, finance et développement, FMI, volume38,n°4,Déc2001.
- 5- Steve CHARMATIVITEZ, Nongovernmental Organization and international Law, the American journal of international Law, vol 100, 2006.

إصدارات الامم المتحدة

- 1- Escwa ,Governance for sustainable Développement in the Arabe Région, New York, 2003 .
- 2- ESCWA, Globalization of Financial Markets, New York. UN, 2002.
- 3- MUSTAPHA Kamel Al – Sayed, Political Participation in Arab Countries, New York, UNDP, 2003.

- 4- TOUFIQ M.RAHAH, Information Technology and Science, New York, UNDP, 2003.

التقارير

- 1- Banque mondiale, rapport sur le développement de l'économie mondiale, 1991.
- 2- Banque mondiale, rapport sur le développement dans le monde 2000-2001.
- 3- Bernes TA, Avant propos au Rapport du bureau indépendant d'évaluation BIE du FMI, Evaluation de la conditionnalité structurelle des programmes appuyés par le FMI, BIE, Rapport d'évaluation 2007.
- 4- F.A.O, l'ETAT des ressources en terre et en eau pour l'alimentation et l'agriculture dans le monde 2011.
- 5- Monclaire Stéphane, Brésil, le Bilan Mitigé de Lula, in, IFRI Rapport Ramses 2007, éd, Dunod, Paris, France.
- 6- Santiso Javier, Amérique latine, face a la Crise global, Une Région Plus Résistante, Que Par le Passé, IFRI, Rapport Ramses 2010.
- 7- UNEP, Global environnement rapport, 4(GEO-4), 2007.

المواقع الالكترونية

- 1- Banque mondial, classification des pays, site : <http://donnees.Banquemondiale.org/a.propos/classification-pays>.
- 2- [Fr.wikipedia.org](http://fr.wikipedia.org).
- 3- <http://www.echoslogiques.com/Stockholm>.
- 4- <http://www.escwa.org>.
- 5- <http://www.oecd.org>.
- 6- <http://www.sis.gov.eg>.
- 7- <http://www.un.org>.
- 8- <http://www.unesco.org>.
- 9- www.wto.org.

الموضوع	الصفحة
الايات القرآنية.....
شكر وتقدير.....
الإهداء.....
قائمة المختصرات.....
ملخص.....
مقدمة.....	01.....
الباب الأول: العلاقات الدولية وواقع التنمية في دول العالم الثالث.....	12.....
الفصل الأول: مدخل إلى العلاقات الدولية ومسألة التنمية في القانون الدولي.....	13.....
المبحث الأول: مدخل إلى العلاقات الدولية.....	14.....
المطلب الأول: تاريخ العلاقات الدولية.....	14.....
الفرع الأول : تاريخ العلاقات الدولية إلى غاية الحرب العالمية الثانية.....	14.....
الفرع الثاني: العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.....	20.....
المطلب الثاني: مفهوم ومضمون العلاقات الدولية.....	22.....
المطلب الثالث: أطراف العلاقات الدولية.....	27.....
الفرع الأول : الدولة.....	27.....

- 1-الشعب: 28.....
- 2-الإقليم: 28.....
- 3-السيادة: 29.....
- الفرع الثاني: المنظمات الدولية 29.....
- الفرع الثالث: القوى العابرة للقارات 31.....
- 1-الشركات المتعددة الجنسيات..... 31
- 2-المنظمات الدولية غير الحكومية 34.....
- الفرع الرابع: الراي العام 37.....
- 1-رأي عام رسمي: 38.....
- 2-الرأي العام التوافقي العفوي لعموم الناس..... 38
- 3-الرأي العام النضالي: 38.....
- الفرع الخامس: الفرد..... 39
- المبحث الثاني: مسألة التنمية في القانون الدولي 41.....
- المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية في القانون الدولي 41.....
- الفرع الاول: تطور الحق في التنمية..... 41

- 1-تطور الحق في التنمية على المستوى الفقهي.....41
- 2-تطور الحق في التنمية على مستوى المنظمات الدولية45
- الفرع الثاني: تطور مدلول التنمية49
- المطلب الثاني: تعريف التنمية وفق القانون الدولي واتصالها بمحاور حقوق الإنسان.....54
- الفرع الأول: تعريف التنمية وفق نصوص القانون الدولي54
- الفرع الثاني:علاقة التنمية بحقوق الانسان56
- المطلب الثالث: أبعاد التنمية في القانون الدولي.....59
- البعد الاقتصادي.....60
- البعد الاجتماعي للتنمية.....61
- البعد السياسي للتنمية.....62
- البعد الثقافي للتنمية.....64
- البعد البشري للتنمية.....66
- البعد البيئي للتنمية.....67
- الفصل الثاني: دراسة تحليلية للعالم الثالث وواقع التنمية لمختلف دوله72
- المبحث الأول: دراسة تحليلية لدول العالم الثالث72

- 72.....المطلب الأول: مفهوم وتصنيف دول العالم الثالث.
- 72.....الفرع الأول: مفهوم الدول النامية (العالم الثالث)
- 76.....الفرع الثاني: تصنيف دول العالم الثالث
- 76.....1-تصنيف دول العالم الثالث حسب معايير الهيئات الدولية
- 77.....أ- تصنيف البنك العالمي للدول النامية
- 78.....ب- تصنيف الامم المتحدة لدول العالم الثالث
- 80.....2-تصنيفات أخرى لدول العالم الثالث
- 80.....أ- تصنيف الدول إلى ثلاث عوالم
- 80.....ب- عالم رابع وخامس
- 81.....ج- التصنيف الجغرافي
- 82.....المطلب الثاني: الخصائص الرئيسية للدول النامية
- 82.....الفرع الاول : فجوة التنمية بين الدول النامية والدول المتقدمة
- 85.....الفرع الثاني: الخصائص العامة للتخلف في بلدان العالم الثالث
- 85.....1- السمات الديمغرافية لدول العالم الثالث :
- 86.....2- السمات الاقتصادية لدول العالم الثالث
- 88.....3- السمات الاجتماعية والثقافية للدول النامية

- 89.....4- السمات السياسية والمؤسساتية للدول النامية
- 90.....المطلب الثالث: تحديد مجموعات الدول النامية بالتركيز على مستويات التنمية
- 91.....الفرع الاول : دول قارة افريقيا
- 92.....1- دول افريقيا جنوب الصحراء :
- 93.....2- دول شمال افريقيا
- 94.....الفرع الثاني: إقليم الشرق الأوسط
- 95.....الفرع الثالث: الدول الاسيوية
- 95.....1- منطقة جنوب اسيا
- 96.....2- منطقة شرق وجنوب اسيا والمحيط الهادي
- 97.....الفرع الرابع: دول أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي
- 98.....1- دول الاقتصاديات القوية :
- 99.....2- دول الاقتصاديات الفقيرة
- 100.....المبحث الثاني: واقع التنمية في دول العالم الثالث
- 101.....المطلب الاول: الواقع العسكري والسياسي
- 101.....الفرع الأول: الواقع السياسي
- 101.....1 - الدساتير وقضايا حقوق الإنسان

- 2 - العلاقة بين السلطات 103
- 3 - البيروقراطية والجهاز الإداري..... 105
- الفرع الثاني: الواقع العسكري..... 106
- 1- الدور السياسي للمؤسسة العسكرية..... 106
- 2- التسلح والإنفاق العسكري في دول العالم الثالث..... 108
- 3- الصراعات والنزاعات العسكرية..... 110
- المطلب الثاني : الواقع الاجتماعي 112
- الفرع الأول : الواقع السكاني والبطالة..... 112
- 1- الواقع السكاني..... 112
- 2- البطالة..... 114
- الفرع الثاني: الواقع التعليمي..... 117
- المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي والبيئي..... 121
- الفرع الأول: الواقع الاقتصادي..... 121
- 1- التنمية الاقتصادية والنمو..... 121
- 2- مؤشرات الدخل وقياس الفقر..... 125

- 128.....الفرع الثاني: الواقع البيئي.
- 131.....الباب الثاني : العولمة وانعكاساتها على واقع التنمية في دول العالم الثالث.
- 132.....الفصل الاول :دراسة تطور ظاهرة العولمة وتعريفها.
- 133.....المبحث الاول : نشأة العولمة وتطورها.
- 133.....المطلب الاول : النشأة التاريخية لظاهرة العولمة.
- 135.....المطلب الثاني: مراحل تطور ظاهرة العولمة.
- 139.....المطلب الثالث : أسباب نشوء ظاهرة العولمة.
- 142.....المبحث الثاني: مفهوم العولمة.
- 143.....المطلب الأول: مدلول العولمة وتعريفها المختلفة.
- 144.....الفرع الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي لظاهرة العولمة.
- 145.....الفرع الثاني: قراءة نقدية لتعريفات العولمة.
- 150.....الفرع الثالث:نحو تعريف شامل لظاهرة العولمة .
- 151.....المطلب الثاني :أنواع العولمة .
- 151.....الفرع الأول: العولمة الاقتصادية .
- 153.....الفرع الثاني: العولمة السياسية .

- 156..... الفرع الثالث: العولمة الثقافية
- 158..... الفرع الرابع: العولمة الاجتماعية
- 160..... الفرع الخامس: العولمة الاتصالية
- 163..... المطلب الثالث: خصائص العولمة والقوى المحركة لها
- 163..... الفرع الأول: خصائص العولمة
- 166..... الفرع الثاني: القوى المحركة لظاهرة العولمة وديناميكيته
- 169..... الفصل الثاني: انعكاسات العولمة على واقع التنمية في العالم الثالث
- 170..... المبحث الاول : الانعكاسات السياسية والعسكرية
- 170..... المطلب الاول : قضية الديمقراطية والتعددية السياسية
- 170..... الفرع الأول: الحكم الصالح (الراشد)
- 177..... الفرع الثاني: التعددية والمشاركة السياسية
- 180..... الفرع الثالث : تطور ونمو المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية
- 185..... المطلب الثاني : عالمية حقوق الانسان
- 190..... المطلب الثالث : الارهاب الدولي
- 195..... المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية على واقع التنمية في العالم الثالث

- 195.....المطلب الاول : الصحة والسكان
- 195.....الفرع الاول : الصحة
- 199.....الفرع الثاني: السكان
- 203.....المطلب الثاني : الثقافة والتعليم
- 203.....الفرع الأول: الثقافة
- 206.....الفرع الثاني: التعليم
- 212.....المطلب الثالث: البيئة
- 217.....المبحث الثالث : الانعكاسات الاقتصادية
- 217.....المطلب الاول : الشركات متعددة الجنسيات
- 218.....الفرع الاول : عولمة الانتاج
- 222.....الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر
- 224.....الفرع الثالث: صناعة السياسة الاقتصادية للدول النامية
- 227.....المطلب الثاني: صندوق النقد والبنك الدوليين
- 228.....الفرع الاول : ازمة المديونية
- 230.....الفرع الثاني : المشروطة المتقاطعة

- 234.....الفرع الثالث :الوصفات الجاهزة للإصلاحات الاقتصادية
- 235.....الفرع الرابع : شبكات الامان الاجتماعي
- 239.....المطلب الثالث : منظمة التجارة العالمية
- 240.....الفرع الأول: عولمة التجارة
- 245.....الفرع الثاني: التجارة البينية والتكتلات الاقتصادية
- 247.....الفرع الثالث: التجارة الالكترونية
- 250.....الخاتمة:
- 263.....قائمة المراجع
- 290.....الفهرس